



# الموضوع

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض  
معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة  
(2000-2014)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

الأستاذ المشرف:

د. بن ابراهيم الغالي

إعداد الطالب:

بن علاق إسماعيل

رقم التسجيل:	...../2015
تاريخ الإيداع	.....

السنة الجامعية: 2014-2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إهداء

ولئن شكرتم لأزيدنكم "

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا

ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد:

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الشمعة التي أنارت دربي و فتحت لي أبواب العلم

والمعرفة إلى أعز إنسان في الوجود "أمي" أطل الله في عمرها.

إلى من سعى جاهدا في رعايتي و تربييتي و تعليمي و توجيهي

إلى من كان رمز القوة و النقاء، إلى من كان قدوتي في التربية

و الأخلاق إلى "أبي" حفظه الله

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة و أمضيت معهم أسعد الأوقات

إلى دفاء البيت و سعادته

إلى إخوتي الأعزاء

" إلى من ذكرهم قلبي و لم يذكرهم قلمي "

# شكرو عرفان

الحمد لله على سابع نعمه، والشكر لله سبحانه على وافر آلائه، الحمد لله الذي بلغنا مرادنا، الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

نحمده جل في علاه أن أمدني القوة و الصبر على أن أتممت هذه المذكرة التي أملأن تكون مرجعا يستفاد منه.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف "بن إبراهيم الغالي" والأستاذ "بن بوزيد سليمان"

إلى الأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم و نهلنا من فضل علمهم حفظهم الله.

إلى إدارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير و على رأسها عميد الكلية و رئيس قسم علوم العلوم الاقتصادية.

إلى القائمين على مكتبة جامعة محمد خيضر و نشكر كل من أمد لي يد العون كيف ما كان و تحمس لهذه الدراسة.

في الأخير أشكر دفعة سنة ثانية "تسويق و تجارة دولية" وأتمنى لهم التوفيق في الدراسات القادمة.

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	الشكر والعرفان
VI-I	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
أ-هـ	المقدمة
45-1	الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر
2	تمهيد
3	المبحث الأول : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر
3	المطلب الأول: مفهوم الإستثمار وأنواعه
4	أولا : تعريف الإستثمار
6	ثانيا: أنواع الإستثمار
6	المطلب الثاني: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر واشكاله
8	أولا: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر
8	ثانيا: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

12	المطلب الثالث: خصائصه وأهدافه
12	أولاً: خصائص الإستثمار الاجنبي المباشر
15	ثانياً: أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر
17	المبحث الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر ( الأهمية، الدوافع والمحددات)
17	المطلب الأول: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر
19	المطلب الثاني: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر
19	أولاً: دوافع الإستثمار الأجنبي
20	ثانياً: دوافع البلد المضيف
22	المطلب الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر
22	أولاً: محددات المستثمر الأجنبي
24	ثانياً: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالدول المضيضة
28	المبحث الثالث: نظريات آثار ومخاطر الإستثمار الاجنبي المباشر
28	المطلب الأول: النظريات الإستثمار الأجنبي المباشر
28	أولاً: نظرية عدم كمال السوق
30	ثانياً: نظرية دورة حياة المنتج
34	ثالثاً: نظرية الحماية
35	رابعاً: نظرية الموقع
36	خامساً: نظرية الموقع المعدلة

38	سادسا: النظرية الانتقائية
39	المطلب الثاني: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر
39	أولا: الأثر على النقد الأجنبي
39	ثانيا: الأثر على ميزان المدفوعات
40	ثالثا: الأثر على التقدم التكنولوجي
41	رابعا: الأثر على القوي العاملة
42	خامسا: أثر على السياسة الإقتصادية ومفهوم السيادة والإستقلال
42	المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر
42	أولا: مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به
43	ثانيا: مخاوف المستثمر الأجنبي عند مباشرته الإستثمار في الدول المضيفة
45	خلاصة الفصل
86-46	الفصل الثاني : الإطار النظري للبطالة
47	تمهيد :
48	المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول البطالة
48	المطلب الأول : مفهوم البطالة وقياسها
48	أولا : تعريف البطالة
50	المطلب الثاني : قياس (معدل البطالة )
50	أولا : المقياس الرسمي
51	ثانيا : المقياس العلمي
51	المطلب الثالث : أنواع البطالة
52	أولا : التقسيم التقليدي
53	ثانيا : أنواع أخرى للبطالة

55	المطلب الرابع : الأسباب العامة للبطالة و أسبابها في الدول النامية
55	أولا : الأسباب العامة للبطالة
57	ثانيا : أسباب البطالة في الدول النامية
60	المبحث الثاني : النظريات الإقتصادية المفسرة للبطالة
60	المطلب الأول : النظريات التقليدية
60	أولا: النظرية الكلاسيكية
68	ثانيا : النظرية النيوكلاسيكية
69	ثالثا:النظرية الكينزية
72	المطلب الثاني : النظريات الحديثة
72	أولا : نظرية البحث عن عمل
72	ثانيا : نظرية إختلال سوق العمل
73	ثالثا : نظرية تجزئة السوق
75	رابعا : نظرية الأجر الكفاءة
76	المطلب الثالث : آثار البطالة وكيفية علاجها
76	أولا : الآثار الإقتصادية
76	ثانيا : الآثار الإجتماعية
77	ثالثا : كيفية علاج البطالة
78	المبحث الثالث : أهم علاقات الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره
80	المطلب الأول : أهم علاقات الإستثمار الأجنبي المباشر
80	أولا : محفظة الأوراق المالية
81	ثانيا : الشركات متعددة الجنسيات
82	ثالثا : العولمة
82	المطلب الثاني : أثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي العمالة
84	أولا : الآثار المباشرة
85	ثانيا : الآثار غير المباشرة
86	خلاصة الفصل
120-87	الفصل الثالث : دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)



88	تمهيد
89	المبحث الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
89	المطلب الأول: الإطار التشريعي المنظم لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
89	أولاً: تطور قوانين الإستثمارات في الجزائر قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادي
91	ثانياً: الإطار القانوني لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات (بعد 1986)
96	ثالثاً: الإمتيازات والضمانات الممنوحة للإستثمارات الأجنبية
99	المطلب الثاني: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
104	المطلب الثالث: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
105	أولاً: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2014
106	ثانياً: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية
107	ثالثاً: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة
109	المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر
109	المطلب الأول: أسباب البطالة في الجزائر
110	المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014
112	المطلب الثالث: ترتيبات مكافحة البطالة في الجزائر
115	المبحث الثالث: قياس تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر علي البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014
115	المطلب الأول: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تقليص معدلات البطالة في الجزائر.
115	أولاً: حجم العمالة التي وفرها الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002-

	2014
116	ثانيا: توزيع العمالة الناتجة عن الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الإقتصادية 2014-2002
117	ثالثا: توزيع العمالة الناتجة عن الإستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة 2014-2002
118	المطلب الثاني: قياس تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على البطالة
120	خلاصة الفصل
122	الخاتمة
126	قائمة المراجع
136	الملاحق

## قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
01	المقارنة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.....	06
02	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة في الفترة (2007-2009).....	14
03	مقارنة نمو الإستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الدولية والنتاج الداخلي الخام في العالم(%)	15
04	أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر.....	18
05	مقارنة بين دوافع المستثمر الدولي ودوافع الدول المضيفة.....	21
06	العوامل المحددة للإستثمار الأجنبي المباشر.....	37
07	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2014.....	105
08	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2014.....	106
09	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة الممتدة من 2002-2014.....	107
10	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.....	111
11	حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2002-2014.....	115
12	توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2014.....	116
13	توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة 2002-2014.....	117
14	الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر.....	118
15	نتائج تحليل البيانات.....	119

## قائمة الأشكال:

الرقم	البيان	الصفحة
01	دورة حياة المنتج الدولي.....	31
02	التمثيل البياني لدالة الإنتاج.....	62
03	دالة عرض العمل عند الكلاسيك.....	63
04	منحني الطلب على العمل عند الكلاسيك.....	65
05	التوازن في سوق العمل عند المدرسة الكلاسيكية.....	66
06	التوازن العام وفقا للنظرية الكينزية.....	71
07	بطالة كينزية حسب نظرية الإختلال.....	74
08	بطالة كلاسيكية حسب نظرية الإختلال.....	74

## قائمة الملاحق :

الرقم	البيان	الصفحة
01	أثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي البطالة .....	136

# مقدمة

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقة منذ بداية عقد التسعينات، مما أدى إلى اندفاع الجزائر إلى تجسيد الإصلاحات الاقتصادية ومحاولة تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية، ومن ثم الانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عملت على بذل كل الجهود لتحسين مناخها الاستثماري، وذلك لجذب أكبر قدر ممكن من هذا النوع من الاستثمار، كونها أضحت تدرك بأنه الأفضل من بين الأشكال الأخرى لتدفقات رأس المال الأجنبي، وذلك بالنظر إلى الآثار التي يخلقها هذا النوع من الاستثمار على اقتصادها. كما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحقق لاقتصاديات الدول المضيفة العديد من المزايا، إذ يلعب دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، أهمها مشكلة البطالة و المساهمة في تنمية قطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة والسياحة وقطاعات أخرى تعتمد في نجاحها بصورة كبيرة على نجاح المشاريع الاستثمارية.

نجد الكثير من الدول تعاني من مشكلة البطالة، و التي تتزايد مع تزايد الكثافة السكانية، مما يؤدي حتما إلى زيادة في الطلب على الشغل، و لهذا تلجأ الدول إلى وضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و التي بدورها تخلق مناصب شغل جديدة و امتصاص نسبة البطالة أو التقليل منها، و هنا يكمن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة بالذات، إذ أن الحكومة لن تتمكن من استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل في دوائر ومؤسسات الدولة، لذلك يبرز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كحل مثالي من أجل المساهمة في تشغيل الشباب العاطل عن العمل، وخاصة حملة الشهادات.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع انفتاحها على اقتصاد السوق، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية هذا من جهة، ومن أجل تحقيق نتائج في مجال توفير فرص العمل و الحد من البطالة.

إشكالية الدراسة:

فعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما مدي مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي الأهمية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر ؟
2. هل المناخ الاستثماري الجزائري محفز لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
3. هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من البطالة في الجزائر ؟

فرضيات البحث :

للإجابة على التساؤلات السابقة نصوغ الفرضيات التالية:

1. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج ايجابية للدولة المضيفة مقارنة للتدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي .
2. يساعد مناخ الاستثمار في الجزائر على تحفيز واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .
3. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من البطالة في الجزائر .

أهداف الدراسة:

إن الغرض من دراسة هذا الموضوع يندرج ضمن تحقيق الأهداف التالية:

1. عرض و تقديم الإطار الفكري و النظري لكل من الإستثمار الأجنبي المباشر والبطالة من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون .
2. التعرف على ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).
3. إبراز تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في تقليص نسبة البطالة في الجزائر .

## أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية البحث فيما يلي :

1. إدراك حقيقة إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد الوسيلة المثلى في تغطية العجز التمويلي بالدول النامية مقارنة مع التدفقات الأخرى
2. الدور الذي تمارسه الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي النمو و التنمية في البلاد المضيفة وذلك من خلال نقل التكنولوجيا والخبرات المتقدمة .

## منهج الدراسة:

يقوم هذا البحث علي المنهج الوصفي التحليلي بوصف وتحليل الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره في تخفيض مستويات البطالة ، وكذا تمت الاستعانة بالبرامج الإحصائية SPSS لقياس معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في الجزائر في الفترة محل الدراسة .

## أسباب اختيار الموضوع :

تكمن الأسباب الدافعة لمعالجة الموضوع محل الدراسة في النقاط التالية :

1. الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر موضوع الساعة بالنسبة للجزائر التي تعيش مرحلة التحولات الاقتصادية .
2. معرفة ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ 2000 قد ساهم في الحد من البطالة .
3. ارتباط هذا الموضوع بنوع التخصص الذي ادرس فيه وكذلك لأهمية هذا الموضوع الذي يدرس علي مستوي الاقتصاد .

## الدراسات سابقة :

تكمن أهم الدراسات السابقة التي تناولت مثل هكذا مواضيع فيما يلي :

1. محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة ماجستير ، من إعداد الباحث عمار زودة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة وجاءت إشكاليته كالآتي :



ماهي المحددات الملائمة لبناء وتطوير مناخ إستثمار جاذب يسمح بالتأثير علي قرارات رجال الأعمال الأجانب المتعلقة بتصدير إستثماراتهم المباشرة نحو الخارج والمفاضلة بين إقتصاديات الدول المختلفة لإستضافتها ؟

وتهدف هذه الدراسة إلى عرض أهم المحددات الأساسية المساعدة على بناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، والتي تجعل رجال الأعمال الأجانب يتخذون قراراتهم المتعلقة بالمفاضلة بين الإقتصاديات المختلفة لإقامة استثماراتهم، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتفسير أبعاد محددات ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، ودوافع المفاضلة بين بيئة الإقتصاديات المختلفة من طرف رجال الأعمال الأجانب، بالإضافة إلى اعتماد المنهج المقارن أحيانا رغبة في تحليل ومقارنة تجارب الدول، في استقطاب هذا النوع من الاستثمارات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الوضع العام والسياسي والأمني للدولة ومدى مرونته ووضوحه واتساقه وسياسات الدولة الإقتصادية وإجراءاتها وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته، منشآت قاعدية، وعناصر الإنتاج، خصائص جغرافية وديمغرافية، كل ذلك يشكل محددات ما اصطلح عليه تسمية "المناخ الاستثماري"، وتتميز هذه الدراسة في كونها اهتمت بقرار الاستثمار.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية , مذكرة ماجستير من إعداد الباحث سلمان حسين , كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة الجزائر 2004, وجاءت اشكاليتهما ما هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية؟

وهدفت إلي تبيان تأثير جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة علي أهم متغيرات الصناعة في إقتصاديات الدول النامية بتحليل معطيات وإحصائيات لهيئات ومؤسسات رسمية ، بالإعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي ،من خلال تعرضها إلي الإستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة إقتصادية ،مع تقديم لواقع المناخ الإستثماري بالدول النامية و من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نصيب الدول النامية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر يستحوذ عليه عدد قليل من دول شرق آسيا و دول أمريكا اللاتينية ، بفضل موجة الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها هذه الدول ،كما توصل إلي أن الإستثمار الأجنبي وسيلة في بناء إستراتيجية الدول التنموية علي المدى الطويل .

3. حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994 ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2007، غير منشورة، أهداف الدراسة تتمثل في التعرف على مسببات البطالة وإيجاد الحلول المقترحة والممكنة للمعالجة المنهج المتبع هو المنهج الوصفي والمنهج التحليل والمنهج الإحصائي،النتائج المتوصل إليها وجود اختلاف في قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى.

لقد تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر وربطه بمتغيرات أخرى ولم تتكلم عن دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تخفيض معدلات البطالة. أما فيما يخص موضوع البطالة ، فمعظم الدراسات أهملت الإستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها وسيلة فعالة لتخفيض معدلات البطالة للدول المضيفة ووسيلة للشركات الكبرى للسيطرة على السوق الدولية .

### هيكل الدراسة :

للمحافظة على التسلسل المنطقي في طرح الأفكار تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي :

### الفصل الأول :

اهتم الفصل الأول بالجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والمبحث الثاني الأهمية، الدوافع والمحددات والمبحث الثالث نظريات،آثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

### الفصل الثاني :

اهتم هو الآخر بالجانب النظري للبطالة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول مفاهيم حول البطالة والمبحث الثاني النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة والآثار المترتبة على مشكلة البطالة وكيفية علاجها والمبحث الثالث علاقة الإستثمار الأجنبي المباشرة بالبطالة .

### الفصل الثالث :

خصصناه للدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) وتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والمبحث الثاني واقع البطالة في الجزائر أما المبحث الثالث قياس تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2014) .

الفصل الاول:

الإطار النظري للإستثمار

الأجنبي المباشر

## تمهيد:

يعتبر موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر من بين الموضوعات المهمة في الدراسات الإقتصادية ويعد من ضمن القضايا المطروحة للنقاش علي مستوي الهيئات الدولية المتخصصة. وقد زادت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر كواحد من أهم مصادر التمويل الخارجي بعد تراجع الأشكال التقليدية الأخرى كالمساعدات والقروض، هذا وقد تعددت النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والأساليب الكامنة وراء قيامها والعوامل المؤثرة في قرار الشركات للإستثمار خارج الدولة الأم.

وتعتبر الآثار المحتملة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الأهمية بمكان ذلك، أن الدول تتنافس فيما بينها من أجل تقديم إستقدام هذه الإستثمارات فتقوم بمنح الحوافز المختلفة، وتقديم شتي أنواع التسهيلات والمزايا المختلفة وتوفير المناخ المناسب لإتخاذ قرار بإستثمار فيها.

## المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الإستثمار الأجنبي المباشر يجذب اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر فاكثراً في السنوات الأخيرة نظراً للإمكانيات التي وفرتها للدول النامية، حيث معظم السياسات الاقتصادية تشجع الإستثمار الأجنبي في شتى الميادين.

### المطلب الأول: مفهوم الإستثمار وأنواعه

تتعدد تعريف الإستثمار ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها.

#### أولاً : تعريف الإستثمار

يعرف الأستاذ عبد العزيز فهمي الإستثمار علي أنه "إستخدام الأموال الحاضرة لتوليد أرباح في المستقبل".<sup>1</sup>

فالإستثمار نعني به "الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتنشيد مباني سكنية جديدة مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلاً عن أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف المصنعة، فالإستثمار الإضافات إلى المخزون، فضلاً عن رأس المال الثابت".<sup>2</sup>

كما يقصد بالإستثمار في معناه الإقتصادي "توظيف الاموال في مشاريع إقتصادية وإجتماعية وثقافية"، بهدف تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الانتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم.<sup>3</sup>

ومن خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن الإستثمار هو تشغيل وتوظيف الأموال في المشاريع المختلفة في الفترة الحالية المتعلقة بإستثمار مادي أو معنوي للحصول علي عائد أو ربح في المستقبل.

<sup>1</sup> - منصور الزين: تشجيع الإستثمار وأثره علي التنمية الإقتصادية، دار الرابطة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص17.

<sup>2</sup> - بكري كامل: مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص295.

<sup>3</sup> - قاسم نايف علوان: ادارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص17.

## ثانياً: أنواع الإستثمار

هناك عدة أنواع للإستثمار، بإعتباره يمكن أن يكون فردياً أو إستثمار شركات أو إستثمار حكومي (تموله الحكومة)، حيث يصنف إلى نوعين أساسيين هما الإستثمار الحقيقي والإستثمار المالي.

فالإستثمار الحقيقي يشمل كل الإستثمارات التي تؤدي إلى الزيادة في رأسمال المجتمع بمعنى زيادة طاقته الإنتاجية كسواء أو اقتناء الآلات والمعدات والمصانع الجديدة، أما الإستثمار المالي فهو يعبر عن الإستثمارات.

التي لا يترتب عنها سوى إنتقال الملكية للسلع الرأسمالية من طرف لآخر دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كسواء الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية. من ناحية أخرى قد يكون الإستثمار داخلياً عند تكوين رأسمال حقيقي جديد داخل الدولة أو أجنبياً وذلك عند توجيه مدخرات الدولة إلى تكوين رأسمال حقيقي جديد في دولة أجنبية.<sup>1</sup>

فكما يكون الإستثمار محلياً "داخل الدولة" يمكن أن يكون إجنبياً "دولياً"، فالإستثمار الإجنبي بإعتباره نوع من أنواع الإستثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة متلقية سعياً وراء تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية والمالية والإجتماعية والسياسية سواء بهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجل طويلة، وقد يكون هذا الإستثمار مباشراً أو غير مباشراً، ملكاً لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات.<sup>2</sup>

## وينقسم الإستثمار الأجنبي إلى نوعين:

### 1- الإستثمار الأجنبي غير المباشر:

وهو يخص الإستثمار في المحفظة أو التوظيف للمنقول، ويقصد به "سواء السندات والأسهم من الأسواق المالية"<sup>3</sup>، بمعنى آخر يتمثل هذا النوع من الإستثمار بقيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة

<sup>1</sup> - هيكل عبد العزيز فهمي: موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 444.

<sup>2</sup> - النجار فريد: الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 23.

<sup>3</sup> - جيل برتان: (ترجمة مقلد علي)، الإستثمار الدولي، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص 10.

أجنبية، مع عدم اهتمامهم بدرجة النفوذ الممارسة، بل ينصب الاهتمام بالمحافظة على سلامة رأس مالهم وزيادة قيمة الأوراق المالية التي يملكونها<sup>1</sup>.

## 2- الإستثمار الأجنبي المباشر:

وهو يختلف عن الإستثمار في المحافظة لكونه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الإستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته التامة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة<sup>2</sup>. وتسعى الدول النامية إلى اجتذاب قدر أكبر من الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك للمزايا التي تترتب عليه وكذا تأثيره على الإستثمار المحلي والنمو الأقوى من تأثير القروض والإستثمار بالمحافظة عليه.

ونظرا لكون هذا النوع من الإستثمارات هو محل دراستنا فسوف نتعرض بالتحليل في المطالب الموائية إلى المفاهيم الأساسية له والخصائص وكذا المحددات وأشكال الحوافز الممنوحة لجذبه.

<sup>1</sup> - قدي عبد المجيد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص252.

<sup>2</sup> - عبد السلام ابو قحف: نظريات التدويل وجدوي الإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001، ص13.

3- الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر:

يمكن إبراز أهم نقاط تلاقي وإختلاف الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر فيمايلي:

الجدول رقم (01): المقارنة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

الإستثمار الأجنبي المباشر	الإستثمار الأجنبي غير المباشر
- إستثمار طويل الأجل	- إستثمار قصير الأجل
- يهدف إلي الحصول علي الأرباح	- يهدف إلي تحقيق المضاربة
- ينطوي علي إكتساب حق الرقابة	- لا ينطوي علي إكتساب حق الرقابة
- إمتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة	- شراء إسهم وسندات
- مسؤول علي الخسائر والأرباح والمخاطر	- لا يتحمل المخاطر والخسائر الخاصة
- يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال	- بالمؤسسة
- يساعد علي تطوير الإقتصاد العالمي	- ليس له الحق في الإدارة
	- يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال
	- يساعد علي تطوير الإقتصاد العالمي

- المصدر: عبد الكريم كافي، الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، لبنان،

2013، ص 24

المطلب الثاني: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر وإشكاله

يلقي الإستثمار الأجنبي المباشر إهتماما وتفضيلا من طرف الدول المضيفة، التي تجد فيه

المنافع والمكاسب المرتبطة بعملية التنمية الإقتصادية

أولا : تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد وردت عدة تعاريف لكتاب وباحثين إقتصاديين وكذا منظمات وهيئات دولية أهمها:

1- يقصد بالإستثمارات الأجنبية المباشرة، هي تلك الإستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر

الأجنبي أما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز



- الإستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول: وجود نشاط إقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.<sup>1</sup>
- 2- يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في إقتصاد بلد ما في مشروع مقام في إقتصاد آخر. ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الإستثمار مباشر، حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس المال أحدي مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.<sup>2</sup>
- 3- كما يعرف بأنه إقامة مشروعات مملوكة ملكية كاملة لمستثمرين أجنب، أو ملكية حصص تمكنهم من السيطرة علي إدارة هذه المشروعات أو تعطيمهم حق المشاركة في الإدارة ويقوم المستثمرون الأجنب بهذا النوع من الإستثمار من خلال إيجاد فروع للشركات الأجنبية الأصلية أو شركات تابعة أو مشروعات مشتركة.<sup>3</sup>
- 4- كم عرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الإستثمار الأجنبي المباشر هو تشغيل لرأس المال عبر حدود الدول شريطة أن يملك المستثمر علي الأقل 10% من الأسهم ذات الحق في التصويت في المشروع، سواء كان المشروع جديدا أو عاملا أو قائما بالفعل إذن فشرطا الإستثمار الأجنبي المباشر هما:<sup>4</sup>
- ملكية المستثمر لـ 10% علي الأقل من أسهم المشروع.
  - مشاركته في الإدارة
- 5- المنظمة العالمية للتجارة OMC: "الإستثمار الأجنبي المباشر هو الوسيلة الأكثر فاعلية للتطور المعرفي ولرأس المال المنتج في العالم من أجل إيجاد الثروة ومن جهة أخرى يسمح بتحرير أكبر جزء كامن من الإنتاج غير المستغل للدول النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقال"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك: الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص31.

<sup>2</sup> - أميرة حسب الله محمد: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية، دراسة مقارنة "تركيا، كوريا الجنوبية، مصر"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص43.

<sup>3</sup> - عمر هاشم محمد صدقة: ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص10.

<sup>4</sup> - عبد الكريم كاكي: الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص20.

<sup>5</sup> - عبد القادر بودي وآخرون: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى بعض الدول، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الإستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، 28-29 جانفي 2008، ص 6.

6- أما منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فقد عرفتة علي أنه الإستثمار لأغراض بناء علاقات إقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إداريا.<sup>1</sup>

- مما سبق نستنتج أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتفق علي الملكية الجزئية أو الكلية للمشروع، وتمتع المستثمر الأجنبي بحق الرقابة والإدارة.

### ثانيا: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر في تغير مستمر في الدول النامية بما تقتضيه حاجة هذه الدول ومصالح الشركات متعددة الجنسيات ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة العولمة وإففتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية علي النحو الآتي:

#### 1- الإستثمار المشترك:

يري كولدي Kolde أن الإستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان "أو شخصيتان معنويتان" أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر علي الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلي الإدارة ، والخبرة وبراءات الإختراع أو العلامات التجارية.<sup>2</sup>

إن هذا النوع من الإستثمار يساعد كل شريك علي الإستفادة من المميزات النسبية للطرف الآخر، فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية وبالقوانين والإجراءات والفهم لأسواق العمل المحلية، أما الطرف الآخر فله تكنولوجيا الصناعة والخبرة الإدارية والإنتاج المتقدم، كما أنه بالنسبة للطرفين فإن المشاركة في مشروع جديد تساعد علي تقليل رأس المال المطلوب، مقارنة فيما إذا قام أحد الطرفين بمفرده بإقامة المشروع.<sup>3</sup>

والإستثمار المشترك يتم بين طرفين أحدهما محلي والآخر أجنبي ويكون التسيير مشترك حسب الإتفاق لإتخاذ القرار الأنسب للطرفين:

#### 1-1- مزايا وعيوب الإستثمار المشترك:

##### أ- من حيث المزايا يمكن القول:

<sup>1</sup> - Escwa(The role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Nember Countries) U,N,NewYORK,2000,P14

<sup>2</sup> - عيد السلام أبو قحف: إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص481.

<sup>3</sup> - عبد الرزاق حسين الجبوري: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص33.

- بأن الإستثمار المشترك بصفة عامة يساهم إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه أو إدارته في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى، بإضافة إلي تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الإستيراد.... الخ، وكذلك تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل إقتصادية رأسية أساسية وخلفية مع النشاطات الإقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة.
- بالنسبة للدول النامية بصفة خاصة يعتبر الإستثمار المشترك من أكثر أنواع أو أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر قبولاً في معظم هذه الدول، ويرجع هذا إلي أسباب سياسية وإجتماعية أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الإقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة إستقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة، بإضافة إلي أن هذا النوع من الإستثمار يساعد في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.<sup>1</sup>
- نظام المشاركة يساعد في تخفيف الأعباء علي ميزان المدفوعات، حيث انه يقلل من الأرباح المحولة إلي الخارج، ويحددها بقدر نصيب الشريك الأجنبي، كما يقلل من حركة رؤوس الأموال لأعتقاد المشروع المشترك في جزء كبير من رأس ماله علي الادخارات الوطنية، كما يساعد في زيادة الصادرات والاقبال من الواردات.
- نظام المشاركة يحقق الإستمرارية في النتاج، حتي في حالة إنفصال الشريك الأجنبي بعكس الملكية التامة فقد تعني تصفية المشروع تخفيض الإنتاج وزيادة البطالة.<sup>2</sup>
- ب- أما عن عيوب هذا النوع من الإستثمار بالمقارنة بالإستثمار الذي ينطوي علي التملك المطلق لطرف الأجنبي لمشروع الإستثمار فتكمن في الآتي:<sup>3</sup>
- حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي علي عدم مشاركة أي طرف وطني في الإستثمار.

<sup>1</sup> - عبد السلام ابو قحف: مرجع سبق ذكره، ص 483 .

<sup>2</sup> - درة زينب حسن عوض الله: "الإقتصاد الدولي العلاقات الإقتصادية النقدية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص 224.

<sup>3</sup> - عبد السلام ابو قحف: مرجع سبق ذكره ، ص 484.

- إن تحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف علي مدى توافر الطرف الوطني ذو الإستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية علي المشاركة في مشروعات الإستثمار المشترك خاصة في الدول المتخلفة.
- إن مساهمة مشروعات الإستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الاجنبية (رأس المال الأجنبي). وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها مما ذكر سلفا أقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الإستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي.
- نظرا لإحتمال إنخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة مثلا بزيادة فرص التوظيف، والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات، وإنخفاض تدفق العملات الأجنبية.

## 2- الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعتبر هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن إكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية).<sup>1</sup>

وهي عبارة عن قيام بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق، ونجد أن الدول النامية تتردد كثيرا ازاء هذا الشكل، ويعود ذلك الي الخوف من التبعية الإقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية علي المستوي المحلي والعالمي، والحذر من سيطرة إحتكار الشركات متعددة الجنسيات علي أسواق الدول المضيفة.<sup>2</sup>

يتيح هذا الشكل من الإستثمارات لطرف الأجنبي السيطرة الكاملة علي الاستثمار، ولهذا لا تحبذ الكثير من الدول المستثمر فيها خشية ان يؤدي الي التبعية الإقتصادية للمستثمر الأجنبي.

## 2-1- مزايا وعيوب الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة لدول

### المضيفة:

<sup>1</sup> - Denis Tersen et Jean Luc Bricaut. L.investissement international.) Edition Armand colin .paris.1996, p 8.

<sup>2</sup> - مفتاح صالح وسمينة دلال: واقع وتحديات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر-، بحوث اقتصادية عربية، العددان 44-43 صيف- خريف 2008، ص109.

أ- بالنسبة لمزايا فهي متعددة:

- زيادة حجم تدفقات "رأس المال الاجنبي" إلى الدول المضيفة.
- المشروعات الضخمة تساهم في إشباع المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع إمكانية وجود فائض لتصدير أو تقليل الواردات ما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان مدفوعات الدولة المضيفة.
- في حالة وجود جهاز يقوم بإختيار التكنولوجيا التي تتناسب مع متطلبات وخصائص التنمية بالدولة المضيفة فإن هذا النوع من المشروعات يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي علي نطاق كبير وفعال في الدولة المعنية بالمقارنة بالأشكال الأخرى للإستثمار الأجنبي خاصة أشكال الإستثمار غير المباشر.
- توفير فرص لعمالة المباشرة وغير المباشرة سواء في مراحل بناءه أو مراحل التشغيل.

ب- أما من ناحية العيوب:

- كما سبقت الإشارة فإن الدول المضيفة خاصة النامية تخشي من إخطار الإحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سلبية علي المستوي المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.<sup>1</sup>

3- الإستثمار في المناطق الحرة:

هو شكل من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة تقع عموماً قرب الحدود البرية أو البحرية تستفيد من الإعفاءات الجمركية، والنشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق والرسوم ومن إجراءات الرقابة علي التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال.<sup>2</sup>

والهدف الأساس لإنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول علي جعلها مناطق جذب الإستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الإستثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية وقطع أراضي بأسعار منخفضة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عيد السلام أبو قحف: مرجع سبق ذكره، ص 489.

<sup>2</sup> - عيد الكريم كافي: مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

<sup>3</sup> - عيد الرزاق حمد حسين الجبوري: مرجع سبق ذكره، ص 45.

وتقوم البلدان المضيفة بإنشاء مناطق حرة تكون فيها التجارة غير خاضعة لأنواع الرسوم والضرائب مما يجعل أسعار هذه السلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المناطق.

#### 4- مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشروعات تأخذ شكل المشروعات المشتركة أو المشروعات المملوكة للمستثمر الأجنبي كلياً، ويترتب علي ذلك وجود المزايا والعيوب الموجودة في هذين الشكلين للإستثمار علي مشروعات التجميع سواء بالنسبة لطرف الأجنبي أو الطرف المحلي.<sup>1</sup>

هذه المشروعات قد تأخذ شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي "عام أو خاص" يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين "سيارة مثلاً" لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً.<sup>2</sup>

وهي عبارة عن مشروعات تكون في شكل إتفاقية بين طرفين محلي أو أجنبي مثل: "مجمع رونو وهران".

#### المطلب الثالث: خصائصه وأهدافه

تتميز الإستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة خصائص تميزها عن باقي الإستثمارات الأجنبية بحيث تقوم بتسريع النمو والتحويلات الإقتصادية، فالبلدان التي هي في طريق النمو تبحث عن جذب الإستثمارات الأجنبية وتوفير الظروف المواتية لها.

#### أولاً: خصائص الإستثمار الاجنبي المباشر

إن من أهم خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يميزه عن الأشكال الأخرى من الإستثمارات الدولية هي قدرة المستثمر الأجنبي علي ممارسة الرقابة علي إستخدام رؤوس الأموال الموظفة "المستثمرة".

#### 1- انخفاض درجة التقلب:

إن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالإستقرار إذا ما قورن مع قروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة الأجنبية، وهذا راجع إلى طبيعة الإستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته،

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف: ادارة الاعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 269.

<sup>2</sup> - عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات والإستثمار الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 490 .

إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع إستثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط التي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء.<sup>1</sup>

## 2- توجهات الاستثمار الاجنبي المباشر:

إن الخاصية الثانية التي تميز الإستثمار الأجنبي المباشر هي كيفية توزيع هذا الأخير عبر مختلف أنحاء العالم، و في هذا الصدد تبين الدراسات التي أجريت على العديد من السنوات أن الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، والنسبة الباقية التي تستفيد منها مجموعة الدول النامية، يسيطر على حصة الأسد فيها عدد قليل من دول آسيا و أمريكا اللاتينية.<sup>2</sup>

والجدول التالي يبين تطور توزيع الإستثمار الأجنبي المباشر على عدد من السنوات عبر مختلف أنحاء العالم.

<sup>1</sup> - سلمان حسين: الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص5.

<sup>2</sup> - البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، 2000/1999، ص 37 .

الجدول رقم (02): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة في الفترة

(بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

(2009-2007)

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج			تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل			المنطقة
2009	2008	2007	2009	2008	2007	
05	10	11	59	72	63	إفريقيا
4.2	5.8	5.3	50.5	62.5	42.5	الإقتصادات هيكلية والهشة والصغيرة
821	1572	1924	566	1018	1444	الإقتصاديات المتقدمة
229	296	292	478	630	565	الإقتصاديات النامية
01	03	02	28	32	62	أقل الدول نموا
47	82	56	117	183	164	إمريكا اللاتينية والكاريبي
00	01	00	05	08	05	البلدان النامية الجزرية الصغيرة
03	02	04	22	62	16	البلدان النامية الغير الساحلية
51	61	52	70	123	91	جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة
153	166	178	233	282	259	جنوبي وشرقي وجنوبي وشرقي آسيا
1101	1929	2268	1114	1771	2100	العالم
23	38	47	68	90	78	غربي آسيا

المصدر: الانكاد، تقرير الإستثمار العالمي 2010، ص.ص 9-10.

من الجدول يتبين سيطرة الدول المتقدمة علي كامل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، سواء المتجهة إلى الداخل أو المتجهة إلى الخارج، لتأتي بعدها اقتصاديات الدول النامية، أما بالنسبة لإفريقيا وإن كانت ليست في مستوي حجم الإقتصاديات الأخرى حيث تعرف تذبذب في حجم التدفقات الداخلة أو الخارجة أما لتوطن هذه الإستثمارات أو إستقرار رأس المال المحلي.



3- معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر: لقد عرف الإستثمار الأجنبي المباشر نموا كبيرا في العقدين الماضيين (1980-2000) مما جعله يكون محل إهتمام الكثير من أصحاب القرار في المجال الاقتصادي، والجدول التالي يبين التطور السريع في معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع معدل نمو التجارة الخارجية.<sup>1</sup>

الجدول رقم (03): مقارنة نمو الإستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الدولية والنتاج الداخلي

الخام في العالم (%)

-1996 2000	-1991 1995	-1986 1990	-1981 1985	
36.7	15.8	24.3	0.8	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
4,2	8.7	15.8	-0.1	الصادرات العالمية للسلع والخدمات
1.2	6.5	11.5	2.1	النتاج الداخلي الخام العالمي

Source : Claude Pottier, Les multinationales et la mise en concurrence des salaires, France ,p 44

ثانيا: أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر

يهدف الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مايلي:

1- المحافظة علي رأس المال الاصلي للمشروع "قيمة الموجودات" وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز علي اقلها مخاطرة والتنويع في مجالات الإستثمار لكي لا تنخفض قيمة موجوداته "ثرواته" مع مرور الزمن بحكم إرتفاع الأسعار وتقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ علي رأسماله الاصلي ويجنبه الخسارة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سلمان حسين: مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>2</sup> - عبد الكريم كاكي: مرجع سبق ذكره ، ص41

- 2- الإستفادة من ميزة هامة في الدول النامية حيث إن تكلفة اليد العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة وكذلك تكلفة الحصول علي المواد الخام وتكلفة النقل وغيرها، وبالتالي تعد هذه الجوانب عامل مشجع آخر أيضا للإستثمار وهدف يسعى المستثمر للحصول عليه.<sup>1</sup>
- 3- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
- 4- المساهمة في خلق علاقات إقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الإقتصادي بينها.
- 5- نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق.
- 6- الاستفادة من الاعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية ومختلف التسهيلات التي تقدمها حكومات البلدان المضيفة ذلك في اطار تشجيع قدوم رؤوس الاموال الدولية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- موفق أحمد وحلا سامي خضير: الإستثمار الأجنبي واثره في البيئة الإقتصادية، "نظرة تقويمية لقانون الإستثمار العراقي"، مجلة الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العدد الثمانون، جانفي 2010، ص141.

<sup>2</sup>- عبد الكريم كاكي: مرجع سبق ذكره، ص41.

## المبحث الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر ( الأهمية، الدوافع والمحددات)

للإستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية كبيرة في تنمية أي إقتصاد، إضافة إلى كونها وسيلة تمويل دولية فعالة، وإداة لإقتصاديات الدول النامية لدخول الأسواق الدولية وتسويق المنتج المحلي، فهي أحدي طرق سد فجوة (الإدخار - الإستثمار)، ترقية الصادرات، التقليل من الواردات. إذ تلعب الإستثمارات الأجنبية دور كبير في التقليل والحد من المديونية نظرا لما توفره من فرص تمويل لإقتصاديات الدول المضيفة.

### المطلب الأول: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

إن أهمية الإستثمار الأجنبي في تزايد مستمر نظرا للمنافع التي يقدمها، والتي يمكن إيجاز بعضها فيمايلي:<sup>1</sup>

- 1- زيادة الرأسمال الإجتماعي في الدول النامية؛
- 2- تخفيض التكلفة بالنسبة للمضاعفات المحلية عن طريق توفير بعض عناصر الإنتاج التي كانت غير متوفرة؛
- 3- إن إستقدام المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات إتصال مسبقة بالأسواق العالمية يؤدي الي نطاق توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية ؛
- 4- ظهور أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين حيث يستخدمون الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية؛
- 5- يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشروع الاجنبي باحتياجاته أو الصيانة والاصلاح ؛
- 6- الإستثمارات تؤدي إلى تحقيق وفرات إقتصادية للعمال تتمثل في إرتفاع أجورهم الحقيقية وزيادة قدراتهم الإنتاجية وهذا بتدريب القوي العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية ؛

<sup>1</sup> - عبد المجيد أونيس: الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - واقع وآفاق - ،ملتقي دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف- الجزائر، يومي 17-18 افريل 2006، ص 253 .

7- إستقدام الإستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة يعد علاجاً لهذه الظواهر غير الصحية "هجرة الأدمغة، ورؤوس الأموال"، وهذا بإبقاء هذه العوامل الإنتاجية من عمال ورؤوس أموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلاً من أن تسعي إليه في الخارج.

والجدول التالي يبين أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر على المستوى المحلي مقارنة بالمستوى الخارجي

جدول رقم(04): أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

الإستثمار على المستوى الداخلي	الإستثمار على الصعيد الخارجي
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تساعد على نمو الإقتصاد وخلق وظائف ورفع مستويات المعيشة.</li> <li>- السرعة في تراكم رأس المال.</li> <li>- نقل المعرفة العلمية وانتقال التكنولوجيا للشركات المحلية.</li> <li>- تستطيع الدولة المضيفة من خلال جذب الإستثمار الأجنبي إلى تغطية فجوة الإستثمار وضمان الحصول على عنصري المال والتكنولوجيا.</li> <li>- زيادة في الإنفاق على البحوث والتنمية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تخفيف الرسوم الجمركية وبالتالي التشجيع على الاستيراد والتصدير وكذا تخفيف التكاليف التجارية مما يجعل السلع المحلية ذات قدرة عالمية على المنافسة عالية وتوليد عوائد عالمية وبالتالي خفض العجز في الميزانية.</li> <li>- المساهمة في خلق فرص عمل والحد من البطالة.</li> <li>- رفع معدل الإستثمار بالدول النامية.</li> <li>- تسهم التمويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.</li> </ul>

المصدر: بشوع سعاد وسهام عاشور، النظام المحاسبي كمدخل لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، ورقة بحثية مقدمة من ملتقى دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الإقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، جامعة خنشلة، ص5.

## المطلب الثاني: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

### أولاً: دوافع الإستثمار الأجنبي

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة إقتصادية تحركها ظروف المنافسة داخل الأسواق المختلفة، ويمكن أن نستخلص أهم دوافع المستثمر الأجنبي فيما يلي:

أ- **الدافع السياسي:** ويكون هذا الدافع إما لمساعدة دولة حليفة أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين، وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول النامية بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة أكثر على هذه الدول<sup>1</sup>.

ب- **الدافع الإقتصادي:** ويكون دافع المستثمر الأجنبي هو تسهيل الوصول إلى الأسواق والموارد الطبيعية التي تحقق أكبر قدر من الفوائد والأرباح، هذا ما يشجع الدول الأجنبية على التواجد بالدول التي تمتلك موارد طبيعية هامة بغية التوسع وزيادة حصصها السوقية<sup>2</sup>.

ج- **الميزة الاحتكارية:** امتلاك الميزة الاحتكارية هي إحدى الدوافع القوية لدفع الشركات على القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر وتتركز هذه الميزة في إمتلاك رأس المال، التكنولوجيا، خبرات إدارية، مهارات تصميم المنتج، العلامة التجارية، براءة الاختراع... التي قد تعزز للشركة المستثمرة موقفها الاحتكاري، كما تستطيع الشركة المستثمرة التغلب على المنافسين لها في الأسواق الأجنبية في ضوء قوة ميزتها الاحتكارية<sup>3</sup>.

د- **تخفيض التكاليف:** يمكن تخفيض التكاليف بعدة طرق من خلال دراسة وتحليل تكاليف الإنتاج، ويعتبر دخول السوق الأجنبي والإستثمار بتكاليف منخفضة خطوة مهمة جداً لحيازة المركز التنافسي في السوق الدولي. ومن الأمثلة على ذلك انتقال بعض الصناعات اليابانية والأوربية والأمريكية من موطنها إلى دول أخرى بسبب حصول هذه الصناعات على ميزة الأيدي العاملة الرخيصة في كل من هونك كونغ وكوريا والمكسيك، حتى تبقى تلك الصناعات محافظة على مستواها التنافسي في الأسواق العالمية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - راعب الخطيب خالد: التدقيق على الإستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البادية، الأردن، 2009، ص 218.

<sup>2</sup> - زاهد محمد ديري: إدارة الأعمال الدولية، دار الثقافة، الأردن، 2011، ص 160.

<sup>3</sup> - شوقي ناجي جواد: إدارة الأعمال الدولية، دار الأهلية، الأردن، 2002، ص 57-58.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 58.

هـ- قيود الاستيراد في الدول المضيفة: قد تعاني بعض شركات الإستثمار الأجنبي المباشر من بعض القيود خلال مزاولتها النشاط بسبب قيام الدولة المضيفة بإصدار قوانين مقيدة للأنشطة، فمثلا لو أرادت دولة ما (من خارج الاتحاد الأوربي) تصدير سلعها إلى أي دولة من الاتحاد الأوربي فإنها ستواجه عقبات تحدد نشاطها التصديري. ويقصد تجنب هذه القيود سعت الشركات المستثمرة إلى مزاوله نشاطها الإنتاجي في الدول المستضيفة سواء كان ذلك عن طريق منح الترخيص أو إنشاء فروع للشركة الأم<sup>1</sup>.

و- التخفيف من حدة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الإستثمارات الأجنبية من خلال التنوع وتوزيع إستثماراتها في مناطق عدة من العالم<sup>2</sup>، خاصة المخاطر الأمنية والطبيعية التي لا تتعرض لها الكثير من الدول في وقت واحد فإذا كانت للشركة المستثمرة عدة فروع وفي مناطق مختلفة وقد تعرض أحد الفروع للخطر لا يؤثر ذلك على بقية الفروع بل يساعد نجاح الفروع في الدول الأخرى لتعويض الخسائر المترتبة عن الفرع المتأثر، أما إذا كانت الشركة وفروعها في منطقة واحدة فستتعرض هذه الشركة لأزمة حقيقية.

### ثانيا: دوافع البلد المضيف

تسعى الدولة المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف إستراتيجية، والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الإقتصاد ومن أهم هذه الدوافع نذكر مايلي:<sup>3</sup>

- المساهمة في التخفيف من حدة البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين المحليين في المشاريع الأجنبية.

- زيادة معدلات الإستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي.

- تدريب وتأهيل العاملين المحليين من خلال الدورات التدريبية والتكوينية التي يقوم بها المستثمر الأجنبي لفائدة العمال المحليين حتى يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي جلبها

و يسعى أيضا إلى تحقيق:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 58.

<sup>2</sup> - سعاد سالكي: دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، (غير منشورة)، ص 73.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 73.

<sup>4</sup> - عبد الكريم كافي: مرجع سابق، ص 55.

- المساهمة في إنشاء علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الإقتصادي بينها؛
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق؛
- الإنتعاش الإقتصادي: إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل، مما يوفر مصدرا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسات من تمويل مشاريعها، وخير دليل على أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في الانتعاش الإقتصادي، تجارب البلدان الناشئة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي تشهد بورصتها ديناميكية كبيرة؛
- تغيير الهيكل الإقتصادي ونقله من طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر تطورا؛
- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.

الجدول رقم(05): مقارنة بين دوافع المستثمر الدولي ودوافع الدول المضيفة

دوافع الدول المضيفة	دوافع المستثمر الأجنبي
1- تحقيق تقدم إقتصادي مطرد.	1-البحث عن إستثمارات ذات ضرائب أقل أو بدونها.
2- جذب الإستثمارات الدولية.	2-التخلص من مخزون سلعي راكد.
3- الحصول على تكنولوجيا متقدمة.	3- التخلص من تكنولوجيا متقدمة.
4- توفير الإدارة المتقدمة.	4- التغلب على البطالة المقنعة في الدول المقر.
5- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.	5-البحث عن أسواق جديدة.
6- توظيف عوامل الإنتاج المحلية.	6- النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية.
7- إحلال الناتج المحلي محل الواردات.	7- إختبار منتجات جديدة وإستخدام العملاء في الدولة المضيفة في التجارب المعملية والميدانية.
8-الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة.	8-البحث عن أرباح ضخمة.
9- تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.	9-التخلص من مخلفات الإنتاج بالدولة المضيفة.
10-إنشاء صناعات جديدة.	10-الإستفادة من الأجور المنخفضة في الدولة المضيفة.
11-التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة	11- إستغلال المواد الخام بالدول المضيفة.

12- الإستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة في الدولة المضيفة من ضرائب ورسوم.	والتأمين والمصارف.
13- إستغلال بعض الإستثمارات المتاحة محليا.	12- تنمية التجارة الخارجية.
14- إعتبرات إستراتيجية أخرى.	13- تحسين المركز التنافسي لدولة.

المصدر: فريد النجار، الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 36.

### المطلب الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

وتعني مجموعة العوامل المتنوعة التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز على توجّهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده، وأيضا قرارات إختيار مواقعها. وهذا ما يعني بصورة واضحة أن هذه العوامل في حدّ ذاتها تكون مرتبطة بأطرافه المختلفة، بالمستثمر الأجنبي والدولة الأم من جهة، ومن جهة أخرى الدولة المضيفة وما يميزها من ظروف.

#### أولاً: محددات المستثمر الأجنبي

يبني المستثمر قراره بالإستثمار بناء على محددات منها:

- 1- **معدل العائد على الإستثمار:** يعتبر معدل العائد على الإستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الإستثمار الأجنبي في الخارج إلا إذا توقع عائدا أعلى<sup>1</sup>.
- 2- **تكاليف الإنتاج:** وبموجبه تدفع الشركات الأجنبية إلى إختيار موقع استثماراتهما المباشرة في الدول التي تتميز بتكاليف الإنتاج منخفضة وغير مجحفة<sup>2</sup>.
- 3- **التكنولوجيا:** يمتلك المستثمرين الأجانب قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق، وهذا راجع إلى إنفاقها الكبير على البحوث والاكتشافات، وتخصيص ميزانيات كبيرة لذلك بهدف الوصول إلى إكتشافات متواصلة، من أجل تغطية إحتياجات السوق وتلبية رغبات المستهلكين، والخروج بإستمرار بمنتجات جديدة. هذه التكنولوجيا الدقيقة التي تفتقر إليها الدول المضيفة، هي الدافع الذي يجعل هذه الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الكريم كاي: مرجع سابق، ص 71.

<sup>2</sup> - فارس فضيل: أهمية الإستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 49

<sup>3</sup> - عبد الكريم كاي: مرجع سابق، ص 72.



4- **الحوافز المالية والتمويلية:** تلعب حوافز الإستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا هام في جذب الإستثمار الأجنبي، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن إنعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للإستثمار<sup>1</sup>، وتمثل هذه الحوافز في:

5- **الحوافز المالية:** تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة إئتمانات ضريبة الإستثمار، الإستهلاك المعجل للأموال الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الإستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات<sup>2</sup>.

6- **الحوافز التمويلية:** تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الإستثماري، وفي الإئتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الإستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة<sup>3</sup>.

7- **الحوافز الأخرى:** تشمل المعاملة التفضيلية للإستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات عن السوق، توفير المواد الخام، تقديم النصائح بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق، المساعدة في التدريب، تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أرض ومباني ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية، وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع<sup>4</sup>.

8- **قانون حماية الملكية الفكرية:** يساهم وجود نظم قانونية لحماية الملكية الفكرية كتشجيع وحماية الإبداع الفكري الوطني منه والأجنبي، تشجيع الإنفاق على البحث والتطوير من طرف المستثمر

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 76.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 76.

<sup>3</sup> - أميرة حسب الله محمد: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005. ، ص 39.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 40.

الأجنبي، تشجيع وحماية نقل التقنية وتوطينها في الدول المضيفة وحماية المستهلك من الغش والتقليد التجاري، في توفير بيئة تشريعية مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية<sup>1</sup>.

### ثانيا: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالدول المضيفة

حتى تتساقب الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر التالية:

#### 1. المحددات السياسية والتشريعية:

أ- **المحددات السياسية:** إن توفر إستقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الإستغناء عنه ويتوقف عليه الإستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للإستثمار كبيرة فلا يمكن الإستثمار في ظل غياب الإستقرار السياسي<sup>2</sup>.

ب- **الإطار التشريعي والتنظيمي للإستثمار:** إن وجود الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم لأنشطة الإستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على إتجاهات الإستثمارات الأجنبية، وربما يعتبر أهم محدد، فهو يعطي الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي، ويؤثر إيجابيا على إتجاهاته نحو البلد المضيف للإستثمار، وبالتالي انجذاب رؤوس الأموال من الخارج إتجاه الإقتصاد المحلي<sup>3</sup>.

#### 2. المحددات الاقتصادية:

تعتبر المحددات الإقتصادية أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الإستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الإستثماري على مستوى الدول المضيفة، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الإقتصادية التي تلعب دورا هاما في بناء المناخ الجاذب للإستثمار الأجنبي المباشر.

أ- **حجم السوق وإحتمالات النمو:** يعد حجم السوق وإحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الإستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج

<sup>1</sup> - غريب بولرباح:، العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012، ص 104.

<sup>2</sup> - خالد راغب الخطي: مرجع سابق، ص 218.

<sup>3</sup> - عبد الكريم كافي: مرجع سابق، ص 73.

المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن إعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي للاحتتمالات المستقبلية.

إرتفاع معدل نمو الناتج المحلي كمقياس لحجم سوق الدولة المضيفة يؤدي إلى إرتفاع فرص التقدم والتحسين في الإقتصاد الوطني وجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات<sup>1</sup>.

ب- **سياسة اقتصادية كلية مستقرة:** إن وجود بيئة كلية مرحة بالإستثمار وتتمتع بالإستقرار من العناصر الأساسية في تشجيع الإستثمار بصفة عامة والإستثمار الأجنبي بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي<sup>2</sup>، ويتمثل الإستقرار الإقتصادي في تحقيق جملة من توازنات الإقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الإستثمار ومن أهم المؤشرات الإقتصادية لجذب الإستثمار الأجنبي نذكر:

- **توازن ميزان المدفوعات:** بإعتبار أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضع الإقتصادية للبلد، فإذا كان هذا الأخير يعاني من خلل فمن الممكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر منها قيود وحقوق جمركية عالية، تخفيف من الإنفاق على إعداد البنى التحتية وغيرها... من شأنه أن يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>3</sup>.

- **التضخم:** إن معدلات التضخم المرتفعة تعد مؤشر على عدم إستقرار الإقتصاد الكلي وعن عجز الحكومة في التحكم في السياسة الإقتصادية الكلية، وهذا بدوره غير مشجع على الإستثمار، فمعدلات التضخم المرتفعة تؤثر سلبا على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- عمار زودة: محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 121.

<sup>2</sup>- أميرة حسب الله محمد: مرجع سابق، ص 36.

<sup>3</sup>- حمزة بن حافظ: دور الإصلاحات الإقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل دولي والهيئات المالية النقدية الدولية، غير منشورة، مدرسة دكتوراه تسيير ومانجمنت، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2011، ص 105.

<sup>4</sup>- يحيى سعدي: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، (غير منشورة)، 2007، ص 114.

- **سعر الصرف:** يعتبر سعر الصرف الأجنبي من المحددات الهامة للإستثمار الأجنبي المباشر، فالشركات الأجنبية تتعامل بحدود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف ويؤثر معدل الصرف على تدفق هذا الإستثمار من ناحيتين:

➤ **الأولى:** تتعلق بإنخفاض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية في الدول المضيفة، مما يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع، وهذا يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة إستثماراته المباشرة في الدولة المضيفة.

➤ **الثانية:** وتتمثل في مدى إستقرار حصة أرباح المشروع عند تحويلها للخارج، ويحفز ذلك تدفق الإستثمارات الأجنبية، أو يحدث العكس في حالة عدم إستقرار أسعار الصرف<sup>1</sup>.

ج- **درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي:** يميل الإستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الإقتصاديات المفتوحة وبعيدا عن الإقتصاديات المغلقة، لعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الذي يضمن حسن الكفاءة الإقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية إختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، فالإستثمارات الأجنبية المباشرة تميل بطبيعتها إلى الإقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي، ضمانا للعائد الكبير<sup>2</sup>.

د- **القوة التنافسية للإقتصاد الوطني:** تمثل القوة التنافسية للإقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب الإستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للإقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الإستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح، ولعل هذا يرجع إلى أن ازدياد المركز التنافسي معناه إزدياد قوة وقدرة الإقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية وإمتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الإستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي<sup>3</sup>.

هـ- **بنية أساسية مناسبة:** يعتبر توفير بنية أساسية مناسبة محدد هام ورئيسيا في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تساهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الإستثمار، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك للعالم الخارجي، كما أن وجود وسائل إتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من

<sup>1</sup> - فريد أحمد قبيلان: الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص 48.

<sup>2</sup> - نزيه عبد المقصود مبروك: مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

<sup>3</sup> - عبد الكريم كاكي: مرجع سابق، ص 57.

سهولة وسرعة الإتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم كما تساعد في عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز<sup>1</sup>.

و- **تكلفة اليد العاملة:** تبحث معظم الشركات الأجنبية عن الإستثمار في الدول التي تتميز بعمالة منخفضة التكاليف وعالية الكفاءة، وهو ما يفسر إتجاه الإستثمارات إلى بعض الإقتصاديات مثل جنوب شرق آسيا<sup>2</sup>.

ز- **الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيًا للشركات الأجنبية التي تبحث عن النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وتلاءم الدول ذات الناتج المحلي الكبير كثير من الشركات المحلية والأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للإتجار، وذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها لأسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول، كذلك يساعد كبر حجم الناتج المحلي، الشركات التي تعمل في المنتجات القابلة للإتجار على تحقيق إقتصاديات الحجم<sup>3</sup>.

ك- **تعزيز التعاون الإقتصادي الإقليمي والجهوري والدولي:** إن التكتلات الإقليمية والجهوية خاصة بالنسبة للدول النامية تعزز قدرة هذه الدول على تعبئة مواردها وترقية التبادلات البيئية، مما يعزز فرص الإستثمارات البيئية التي تؤدي إلى دفع التنمية الإقتصادية بهذه البلدان، وأيضاً إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، طمعا في رحابة السوق المشتركة بينهما، وطلبا للفرص المتاحة فيها<sup>4</sup>.  
 وخلصت دراسة لصندوق النقد العربي سنة 2008 لتحديد العوامل المحفزة (المحددة) على الإستثمار في الدول العربية إلى أن أهم العوامل تتمثل في تنوع سلة صادرات الدولة المضيفة أساسا (عاكسا أهمية عملية المصادر داخليا)، يتبعه إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي (الذي دفع الإستثمارات الأوربية إلى دول المغرب العربي)، يليه تقليص الحواجز الجمركية وسعر صرف العملة مقابل الدولار الأمريكي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - أميرة حسب الله محمد: مرجع سابق، ص 38.

<sup>2</sup> - كمال شري: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة (2005-2010)، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحيى فارس، العدد 06، مارس 2012، ص 267.

<sup>3</sup> - عمر صقر: العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 51.

<sup>4</sup> - عبد الكريم كافي: مرجع سابق، ص 75.

<sup>5</sup> - غريب بولرباح: مرجع سابق، ص 104.

### المبحث الثالث: نظريات آثار ومخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر

إن بروز الإستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن المديونية، التي أصبحت عبئاً على إقتصاديات الدول النامية جعله مطلباً للدول المضيفة، إذ قدمت له حوافز وضمانات فعدلت التشريعات، وإستحدثت قوانين جاذبة له وأصبح محل إهتمام الإقتصاديين كما السياسيين. فوضعت نظريات مفسرة، ودرس كحتمية للتنمية الإقتصادية، إلى جانب المخاطر التي قد يجلبها معه للدول المضيفة والآثار التي قد يتركها على إقتصاديات الدول النامية.

#### المطلب الأول: النظريات الإستثمار الأجنبي المباشر

حسب تفسير هذه النظريات للإستثمار الأجنبي المباشر، يستوجب على الشركات المستثمرة في الخارج إمتلاك ميزة إحتكارية أو تنافسية في أحد العناصر الأربعة التالية:

- تكلفة رأس المال؛
- إقتصاديات الحجم الكبير؛
- نفقات البحث والتطوير؛
- نفقات الإشهار<sup>1</sup>.

#### أولاً: نظرية عدم كمال السوق

هذه النظرية قد اقترحت من طرف إقتصادي كندي "ستيفن هايمر Stephan Haymer" سنة 1960، تقوم هذه النظرية على إفتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، مع عدم قدرة شركاتها على منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الإقتصادية أو الإنتاجية المختلفة نظراً للمكانة والقوة التي تتميز بها هذه الأخيرة من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا المتطورة والمعارف والمهارات الإدارية والتنظيمية.

هذه المزايا تعتبر محفزات أساسية للشركات المستثمرة تدفعها لاتخاذ قرار الإستثمار المباشر في الدول المضيفة، فضلاً عن أن التملك المطلق لمشروعات الإستثمار هي الشكل المفضل لإستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الكريم كاكي: مرجع سابق، ص 79.

<sup>2</sup> - عمار زودة: محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، (غير منشورة)، 2008، ص 108.

ويرى في هذا الشأن "هود وينج"، أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني إنخفاض قدرة الشركات المستثمرة على التأثير أو التحكم في السوق نظراً لتجانس عناصر الإنتاج والدخول الحر لأي مستثمر مما يقلل من احتمال إيجاد فرص لتحقيق مزايا تنافسية في مثل هذا النوع من الأسواق، فتعرض عن الإستثمار فيها<sup>1</sup>.

ومنه يمكن حصر الحالات التي تدفع بالشركات الأجنبية إلى الإستثمار في الدول المضيفة فيما يلي:<sup>2</sup>

- حالة وجود إختلافات جوهرية في منتجات الشركة الأجنبية بالمقارنة بشركات بدول المضيفة؛
- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية... متميزة لدى الشركات الأجنبية عن مثيلتها بالدولة المضيفة؛
- كبر حجم الشركات الأجنبية وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير؛
- حالة إمتلاك الشركة الأجنبية لتكنولوجيا متقدمة عن تلك الموجودة لدى شركات الدولة المضيفة؛
- حالة تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدولة المضيفة والذي قد ينشأ عنها صعوبة عملية التصدير لهذه الدول وبذلك تصبح الاستثمارات الأجنبية الحل الأمثل لغزو مثل هذه الأسواق؛
- الإستفادة من الإمتيازات والتسهيلات الجمركية والضريبية والمالية التي تمنحها لها الدولة المضيفة.
- وقد وجهت إلى هذه النظرية بعض الإنتقادات فقد رأى "روبوك" و"سيموندس" أن:<sup>3</sup>
  - إفتراض إدراك ووعي الشركة المستثمرة لجميع فرص وقيود الإستثمار لجميع دول العالم، ويعتبر هذا الإفتراض غير واقعي من الناحية العلمية ؛
  - لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات المستثمرة للتملك المطلق للإستثمارات الإنتاجية كوسيلة لإستغلال جوانب القوة أو المزايا الإحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك

<sup>1</sup> - عبد الله خبابة: مدى فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، المركز الجامعي بشار، ص 5.

<sup>2</sup> - عبد السلام أبو قحف: إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 394.

<sup>3</sup> - كريمة قويدري: الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (غير منشورة)، 2011، ص 13.

من خلال أشكال أخرى للإستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.

بينما يرى فارس فضيل أن:<sup>1</sup>

➤ إعتادها في التفسير على الشركات المستثمرة (الشركات متعدّدة الجنسيات بشكل خاص) وبالتالي وجهت كل إهتماماتها التحليلية والتفسيرية بالإرتكاز على مثل هذه الشركات وعلى عدد محدود جدا منها دون الشركات الأخرى؛

➤ فسّرت قيام الإستثمار المباشر الأجنبي في قطاع الإنتاج دون قطاع الخدمات، ومن تم لم تتمكن من تفسير كيفية التدويل في هذا الأخير؛

➤ إهمالها للإستراتيجيات الحكومية في مجال تشجيع الإستثمار المباشر الأجنبي، إلى جانب الأسباب السياسية والإقتصادية، وتدويل الإستثمار المباشر إلى مناطق أخرى.

### ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج

نظرية دورة حياة المنتج وضحها "ريموند فيرنون Raymond Vernon" من جامعة هارفارد الأمريكية عام 1966 ، وتقوم هذه النظرية على مفهوم أن كل منتج من المنتجات يمر بمراحل حياة (الظهور، النمو، النضوج، الإحذار ثم الزوال) بدءا بوصولها السوق التجاري وحتى زوالها منه. وتعتمد هذه النظرية على تفسير العلاقة الموجودة بين التجارة والإستثمار الأجنبي المباشر، وإستعراض مبررات التجارة الدولية ودوافع الشركات متعددة الجنسيات وراء الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية بشكل خاص من ناحية، ومن ناحية أخرى كيفية وأسباب نقل الإبتكارات والإختراعات الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة خارج حدود الدولة الأم، وبالتالي إنتشار ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

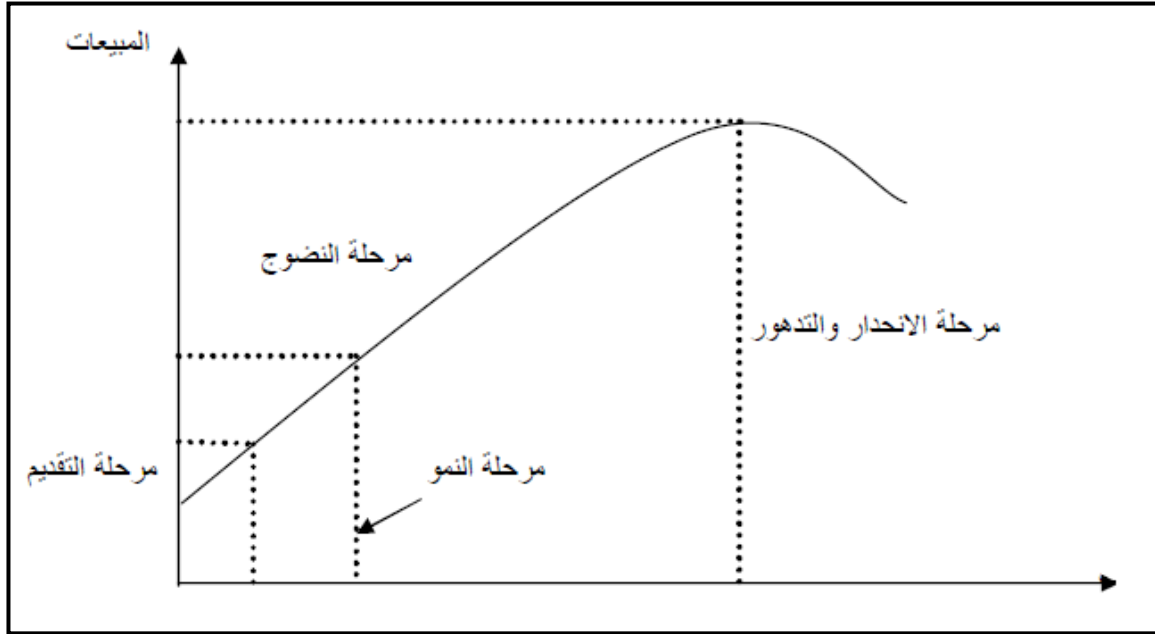
ويمكننا إستعراض المراحل التي تمر بها دورة حياة المنتج وعلى النحو التالي:

<sup>1</sup> - فارس فضيل: مرجع سابق، ص 73.

<sup>2</sup> - رفيق نزاري: الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، (غير منشورة)، 2008، ص 14.



الشكل رقم (01): دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، الأردن، 2007، ص168.

1-مرحلة الظهور: إن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة لم يسبق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها من ذلك بالدرجة الأولى أن تبيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها أو بيعها للخارج، فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة، نظرا لارتفاع التكاليف الناجمة عن عمليات البحث والتطوير إلى جانب ذلك القيام بعمليات إعلانية مكثفة لإدخال المنتج إلى السوق، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدود الفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ بالتفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها<sup>1</sup>، وقد تظهر في هذه المرحلة فرص تصديرية إلى دول متقدمة تتشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع أفراد الدول التي ينشأ فيها المنتج ولا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - علي عباس: إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 165.

<sup>2</sup> - رفيق نزاري: مرجع سابق، ص 16.

2- **مرحلة النمو:** في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة وتبدأ الشركة بإستغلال ميزة إمتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها علي المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة فيزيد الطلب وتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للإستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة والتجزئة مركزة على جودة السلعة وفوائدها<sup>1</sup>.

3- **مرحلة النضج:** خلال هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريعة، وذلك بسبب توسع المستهلكين، كما تبدأ المنافسة في الظهور خلال تلك المرحلة، وهذا ما يدفع بالشركة إلى القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء فروع إنتاج جديدة خاصة بها في الخارج من أجل حماية سوقها الذي خلقته في المرحلة الأولى من خلال التصدي، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة إلى الإستثمار في الخارج ومعظمها دفاعية، حيث ترجع إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، ومن ثم إرتفاع ثمن السلعة في السوق المستوردة، مما يخفض الطلب عليها. كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالإستثمار المباشر بدلا من القيام بالإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير وما يحمله من تبعات<sup>2</sup>.

4- **مرحلة الانحدار والتدهور:** وتسمى بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الدول وفيها يسجل ما يلي:<sup>3</sup>

أ- الإنخفاض البارز في صادرات الدولة المخترعة بسبب شدة المنافسة، حيث هذه الأخيرة تسببت في إزدياد التكاليف الإنتاجية فيها، مما أدى كل هذا إلى إرتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى، ومن ثم إنخفاض تكاليف إنتاجها؛

<sup>1</sup> - شعور حبيبية: الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، (غير منشورة)، 2007/2008، ص 29.

<sup>2</sup> - عبد الباسط بوزيان: دور السياسة المالية في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسنية بن بو علي بالشلف، (غير منشورة)، 2007، ص 36.

<sup>3</sup> - فارس فضيل: مرجع سابق، ص 75.

ب-توجّه الدولة المخترعة بعدها إلى توطين إنتاجها في الخارج، وبالذات في الدول النامية أو منح تراخيص الإنتاج...، مما يمكّن الدول النامية من إنتاجه بتكلفة منخفضة تبعا لتوافر نسبة عالية من عناصر الإنتاج وبتكلفة منخفضة بالمقارنة بتلك السائدة في الدولة الأصلية (المخترعة الأولى)؛

ج- تبعا لذلك وبعد تمكّن الدولة المخترعة من تجسيد إمّا التوطن في الدول النامية أو التنازل عنه عبر منح التراخيص مثلا ومن تم إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى الإنخفاض التدريجي في صادرات الدول المتقدمة الأخرى، لكون أنّ الدول النامية التي كانت تستورده تضحى قادرة على إنتاجه محليا؛

د- ومن ثم تتمكّن الدول النامية بعد ذلك من تصديره إلى الدولة المخترعة نفسها، وإلى الدول المتقدمة الأخرى، لتوافر عنصر الإنتاج اللازم في الدول النامية.

يمكن القول أن نظرية دورة حياة المنتج ساهمت بشكل كبير في توسيع الإدراك حول أسباب حدوث ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، كما أنها ألقت الضوء على عناصر هامة مثل التوقيت والعامل الجغرافي والتقارب الثقافي في تفسير أسباب قيام الشركة بالإستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>، ورغم ذلك هناك العديد من الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية نوجز أهمها فيمايلي:

- إهتمامها بالإستثمار المتعلق بالمنتج الجديد فقط، دون الإستثمار المتعلق بالمنتجات الموجودة في الأسواق مسبقا<sup>2</sup>؛
- عدم تمكنها من تحديد مسألة الإختيار بين نمط الإنتاج تحت الرخص ونمط الإنتاج الذي يقوم عن طريق الإستثمار المباشر<sup>3</sup>؛
- رغم إهتمام "فرنون" بالميزة التكنولوجية كأساس لتحديد الميزة الإحتكارية التي تعتبر مسؤولة عن قيام الإستثمار الأجنبي المباشر، والتي تعطي الولايات المتحدة الأمريكية ميزة نسبية عن غيرها، إلا أن هذه الميزة التكنولوجية ليست هي التي تدفع البلد للإستثمار الخارجي من خلال تحليل دورة حياة المنتج، ذلك أن الإستثمار لا يكون إلا في المرحلة الثانية والثالثة، أي بعد أن يفقد البلد ميزته النسبية التكنولوجية وتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالميا<sup>4</sup>؛

<sup>1</sup> - عبد الباسط بوزيان: مرجع سابق، ص 36.

<sup>2</sup> - عبد الكريم كاكي: مرجع سابق، ص 83.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 83.

<sup>4</sup> - عمار زودة: مرجع سابق، ص 115.

- إهتمت نظرية دورة حياة المنتج بتفسير الإستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا ثم إلى الدول الأقل نمواً، بحيث تصبح هذه التفسيرات محصورة في الخمسينات والستينات، حيث كانت هناك إختلافات واضحة في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الإنتاج بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أما في الوقت الراهن ومع التقارب الشديد في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الأجر والطلب المحلي، لا يكون هناك أي أساس وراء قيام الإستثمارات المتشابهة فيما بين الدول الأوروبية إلى الولايات المتحدة، وبذلك تصبح هذه النظرية عاجزة عن تفسير أسباب قيام الدول النامية نفسها بالإستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>؛

- بالرغم من إمكانية تطبيق هذه النظرية على بعض الصناعات المعقدة أو التي تتطلب إستثماراً عالمياً لم تتعد عن السوق حتى الآن وليس من المتوقع أن تدخل بعض الصناعات مراحلها الثالثة أو الرابعة من دورة حياتها (الصناعات الفضائية، الصيدلانية المتقدمة، البصريات، الأدوات العلمية...) <sup>2</sup>.

### ثالثاً: نظرية الحماية

ويقصد بها حماية الممارسات الوقائية من قبل الشركات الأجنبية لضمان عدم تسرب الإبتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق أو الإدارة عموماً إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الإستثمار المباشر أو عقود التراخيص. فالشركات المستثمرة تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل بحوث التطوير والإبتكارات أو أي عمليات أخرى جديدة، وذلك بإجرائها في سرية بموطنها الأصلي، حتى لا تزول صفة الإحتكار عنها وتبقى مسيطرة على الإنتاج في السوق، وفي هذا الشأن يرى هود وينج بضرورة إحتفاظ الشركات الأجنبية بأحد الأصول (المعرفة، الخبرة، الاختراعات...) التي تحقق لها التميز المطلق بدلاً من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة <sup>3</sup>.

وقد ظهرت أساليب حديثة لممارسة الحماية، قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات المستثمرة، مثل التعديلات التي وردت على إتفاقية الجات GATT والتي تمت بعد جولة أروغواي (1986-1993) والخاصة باتفاقية حقوق الملكية الفكرية تلك الإتفاقية التي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية،

<sup>1</sup> - الرجع السابق، ص 115.

<sup>2</sup> - شوقي ناجي جواد: مرجع سابق، ص 52.

<sup>3</sup> - عبد الله خبابية: مرجع سابق، ص 6.

وقد التزمت بحقوق التأليف والنشر الواردة في معاهدة برن وحماية برامج الكمبيوتر، وحماية العلامة التجارية، والمعارف التقنية والأسرار التجارية، وبراءات الإختراعات...<sup>1</sup>.

لذلك فضوابط الحماية وبراءات الإختراع تضمنها موثيق دولية متفق عليها، بالتالي لا يوجد أي مبرر لقيام الشركات المستثمرة بحماية براءات الإختراع، ولكن ما تركز عليه النظرية هو دافع الحماية لتلك الشركات بأن تكون قراراتها داخلية وتعطي إهتماماً أقل للإجراءات والضوابط الخاصة بالدول المضيفة للإستثمارات الأجنبية، والممارسات الفعلية للشركات المستثمرة.<sup>2</sup>

#### رابعاً: نظرية الموقع

تهتم نظرية الموقع بإختيار الدولة المضيفة حيث تركز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع التي تؤثر على قرارات إقامة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نظراً لإرتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته. وهذا ما أكده جون نينينغ J.Dunning في تفسيره لنظرية الموقع حيث أوضح أنها تهتم بتكاليف العملية الإنتاجية والتسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق وقد أشارت الكثير من الدراسات أن العوامل الموقعية تؤثر على قرارات الشركات المتعددة الجنسيات للإستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة<sup>3</sup>، وكذلك الإختيار بين هذا النوع من الإستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة ومن بين هذه العوامل:<sup>4</sup>

- العوامل التسويقية: منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم الأسواق، درجة التقدم التكنولوجي؛
- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام، انخفاض مستويات الأجور؛
- الإجراءات الحمائية: التعريف الجمركية، القيود المفروضة على الإستيراد والتصدير؛
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي: مثل الإتجاه العام نحو مدى قبول الوجود الأجنبي، القيود المفروضة على الملكية الأجنبي، حرية إجراءات تحويل العملات الأجنبية، الوعي الإستثماري...  
بالإضافة إلى العوامل التالية<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> - سعاد سالكي: مرجع سابق، ص 94.

<sup>2</sup> - محمد مطرود السمران: قياس الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، (غير منشورة)، 2008، ص 35.

<sup>3</sup> - رفيق نزارى: مرجع سابق، ص 18.

<sup>4</sup> - عبد الرحمن الهيني نوزاد: منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، الأردن، 2007، ص 170.

<sup>5</sup> - عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ص 403، 404.

- الحوافز والإمتيازات والتسهيلات: التي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي زيادة التدفقات الإستثمارية وماتحققه من إستفادة بالنسبة للدول المضيفة؛
- عوامل أخرى: مرتبطة بالأرباح والمبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال، إمكانية التهرب الضريبي...

### خامساً: نظرية الموقع المعدلة

قام كل من "روبك Robok" و"سيموندس Simondos" بإضافة بعض المحددات والعوامل التي قد تؤثر على الإستثمارات الأجنبية من خلال نظرية الموقع المعدلة<sup>1</sup>، وقد تم تقسيم هذه العوامل إلى ثلاثة مجموعات هي:

#### 1- العوامل الشرطية: وتتمثل في:<sup>2</sup>

أ- خصائص المنتج : والمتمثلة في نوع السلع وإستخداماتها ودرجة حدائتها ومتطلبات الفنية والمالية والبشرية لإنتاج السلع.

ب- الخصائص المميزة للدولة المضيفة: طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل ومدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري وخصائص البيئة السياسية والإقتصادية ...

ج- العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى: نظم النقل والإتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الإتفاقيات الإقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية إنتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد ...

#### 2- العوامل الدافعة: وتتمثل في:<sup>3</sup>

أ- الخصائص المميزة للشركة: مدى توفر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.

ب- المركز التنافسي: المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية...

#### 3- العوامل الحاكمة: وتتمثل في:<sup>4</sup>

أ- الخصائص المميزة للدولة المضيفة: القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسة الإستثمار، والحوافز الخاصة بالإستثمارات الأجنبية...

<sup>1</sup> - حمزة بن حافظ: مرجع سابق، ص 75.

<sup>2</sup> - عبد الله خياطة: مرجع سابق، ص 7.

<sup>3</sup> - عبد الكريم كافي: مرجع سابق، ص 86.

<sup>4</sup> - عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 406.

ب- الخصائص المميزة للدولة الأم: القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية والمنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.

ج- العوامل الدولية: الإتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

- ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع اسهامات روريوك وسيموندس في الجدول الاتي:

الجدول رقم(06): العوامل المحددة للإستثمار الأجنبي المباشر

العوامل الشرطية	الأمثلة
1-خصائص المنتج (السلعة)	نوع السلعة، إستخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة، متطلبات الإنتاج (الفنية، المالية، البشرية)، خصائص العملية الإنتاجية.
2-علاقات الدول المضيفة مع الدول الأخرى	تضم النقل والإتصالات بين الدولة المضيفة والدول الأخرى، الإتفاقيات الإقتصادية، السياسة التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع...الخ.
3-الخصائص المميزة للدول المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر المواد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية...الخ.
العوامل الدافعة	الأمثلة
1-الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية، حجم الشركة. القدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة	الأمثلة
1-الخصائص المميزة للدول المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتعيين، سياسات الاستثمار، الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...الخ.
2-الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
3-العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، المبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: الدكتور عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، ص ص61،63.

### سادسا: النظرية الإنتقائية

تعد النظرية الانتقائية لـ "دنينغ Dunning" نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، وعرفت بنموذج الملكية/الموقع/الاستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية<sup>1</sup>. وقد إفترض "دنينغ" أنه لا بد من توفر ثلاث شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بالدخول في إستثمار أجنبي المباشر، وتتمثل هذه الشروط في:<sup>2</sup>

- تملك الشركة لمزايا إحتكارية قابلة للنقل في مواجهة المؤسسات المحلية في الدول المضيفة، قد تكون هذه الميزات ملموسة أو غير ملموسة مثل التكنولوجيا أو الإدارة المعرفية أو الاسم التجاري، أو رأس المال، كل هذا يشجعها على القيام بالإستثمار؛
- أفضلية الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية في شكل إستثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الإستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص؛
- أن تتوفر للدولة المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: إنخفاض الأجور وإتساع السوق وتوافر المواد الأولية.

يعتمد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر لبلد ما في فترة زمنية معينة على مزايا الملكية والإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية للشركات المستثمرة في هذه الدولة وعلى المزايا المكانية للدولة المضيفة، كما أن هذه المزايا ديناميكية ويمكن أن تتغير عبر الزمن، فمزايا الموقع وإختلافها بين الدول قد تدفع إلى الإستخدام الداخلي للميزة الإحتكارية، وفي نفس الوقت قد يوفر الإستخدام الداخلي للميزة الإحتكارية مزيد من مزايا الملكية<sup>3</sup>.

بالرغم من نجاح "دنينغ" في دمج ثلاثة مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك من أهم مميزات هذه النظرية إلا أن "بكلي Bacli" أشار إلى أن النظرية لم تحاول شرح العلاقة بين مزايا الملكية والتدويل ومزايا التمركز في سوق البلد المضيف وتطور هذه العناصر عبر الزمن يحتويها الغموض، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارة

<sup>1</sup> - أميرة حسب الله محمد: مرجع سابق، ص ص 32-33.

<sup>2</sup> - كريمة قويدري: مرجع سابق، ص 19.

<sup>3</sup> - أميرة حسب الله محمد: مرجع سابق، ص 34.



لعلاقة التأثير والتأثر فيما بينها، كما أن معالجة فكرة مميزات الملكية على إفراد غير مجدية وعديمة القيمة لأن فكرة تدويل الناتج بدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإدارية<sup>1</sup>.

هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة بمعنى أن قرار الشركات الخاص بالإستثمار في بلد دون آخر لا يرجع إليها فقط ولا للدولة المضيفة وإنما بتلاؤم شروط كلا الطرفين وذلك لما للإستثمار الأجنبي المباشر من آثار مختلفة ناجمة عنه تؤثر على الطرفين وفي هذا المبحث سنتعرض أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر والآثار الناجمة عنه.

### المطلب الثاني: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر

بما أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي إستراتيجية لتنمية أي بلد، ليس فقط لأنها تعظم رؤوس الأموال المحلية، ولكن لأنها تخلق مناصب شغل، تحسن الإنتاجية، تنقل التقنيات التكنولوجية، تزيد الصادرات، مع تعزيز القدرات الإبتكارية للبلدان النامية إذ تؤثر على كل نواحي الحياة الإقتصادية، ومنه يمكن حصر بعض هذه الآثار كالتالي:

#### أولاً: الأثر على النقد الأجنبي

إن وجود شركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي إلى زيادة التدفق النقدي الأجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة، ويرجع هذا من وجهة نظر الكلاسيك إلى عدة أسباب أهمها كبر حجم الأرباح المحولة للخارج وإستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدول الأم. أما أنصار المدرسة الحديثة في عارضون الرأي السابق ويرون بأن الشركات متعددة الجنسيات تساعد في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة بين إحتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي لتمويل مشاريع التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة مما يؤدي إلى حدوث إنتعاش في النشاط الإقتصادي<sup>2</sup>.

#### ثانياً: الأثر على ميزان المدفوعات

إن دراسة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التجارة و ميزان المدفوعات يستلزم دراسة مايلي:

<sup>1</sup> - كريمة قويدري: مرجع سابق، ص 20.

<sup>2</sup> - ساعد بوراوي: الحوفز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة (الجزائر - تونس - المغرب )، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة باتنة ، 2008 ، ص 38 .

1- التدفقات الداخلة: وتتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

- أ- مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في مشروع الإستثمار، حيث أنه كلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع كلما زاد حجم التدفق النقدي؛
- ب- مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناتج عن الوفر في الواردات؛
- ج- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح تأشيرات دخول والإقامة للعاملين الإجانب؛
- د- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة للتصدير؛
- هـ- القروض التي تحصل عليها الشركات الاجنبية من الخارج؛

2- التدفقات الخارجة: وتتمثل فيمايلي:<sup>2</sup>

- أ- مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الخارج من أجل استيراد مواد خام، سواء أولية أو مستلزمات الإنتاج؛
- ب- مقدار الأجور والمرتببات الخاصة بالعاملين الأجانب والتي يتم تحويلها إلى الخارج؛
- ج- الأرباح المحولة إلى الخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق؛
- د- الفروق المتعلقة بأسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية من خلال المعاملات بين الشركة الأم وفروعها بالدول المضيفة.

ثالثا: الأثر على التقدم التكنولوجي

تعرف التكنولوجيا على أنها "مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين، وإقامة الآلية الملائمة لإنتاجه".  
وتمثل أيضا "جميع الإختراعات والإبداعات اللازمة لعملية التطور الإقتصادي والإجتماعي والتي تتم خلال مراحل النمو المختلفة"<sup>3</sup>.

لذلك تسعى العديد من الدول النامية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر لاعتقادها بأن ذلك النوع من الإستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلك الدول. والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على

<sup>1</sup> - قاسم نايف علوان: مرجع سبق ذكره ، ص ص362-363.

<sup>2</sup> - عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، ص ص 469-470.

<sup>3</sup> - عبد الكريم بعداش: الإستثمار الأجنبي وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، (غير منشورة)، 2008، ص 116.

سلسلة العمليات الإنتاجية، الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية<sup>1</sup>، ويمكن نقل التكنولوجيا بين جهة وأخرى بواسطة قنوات متعددة كالرخص الصناعية، المشاريع المشتركة للإستثمار الأجنبي المباشر، وإستيراد معدات إنتاج السلع الرأسمالية، كما يمكن أن تتم عملية نقل التكنولوجيا من خلال مشروعات الشراكة عن طريق تنشيط الطلب على منتجات تتضمن محتوى تكنولوجي أكثر حداثة<sup>2</sup>، ويظهر أثر نقل التكنولوجيا بشرط قدرة البلد المضيف على التعلم من خلال إحتكاك الشركات المحلية بالشركة الأجنبية الموردة للتكنولوجيا العلية والجديدة، خاصة إذا تتبع ذلك مساعدة تقنية وتكويننا للعمال المحليين، كما أن المنافسة التي تمارسه الشركات الأجنبية على الشركات المحلية، تدفع بها إلى إدخال التكنولوجيات الحديثة لضمان البقاء والإستمرار.<sup>3</sup>

#### رابعاً: الأثر على القوي العاملة

تسعي الدول النامية إلى القضاء علي مشكلة البطالة أو الحد منها ولبوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب أمام الإستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل، ويمكن تحديد الآثار المترتبة على دخول الشركات المتعددة الجنسية بالآتي:<sup>4</sup>

أ- إن وجود الشركات متعددة الجنسية يؤدي إلى خلق علاقة تكامل بين أوجه النشاط الإقتصادي وذلك من خلال تشجيع المستثمرين على انشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة المشاريع الوطنية الجديدة ومن ثم خلق فرص عمل جديدة.

ب- إن الشركات متعددة الجنسية سوف تدفع ضرائب على الأرباح المتحققة وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة وهذا يمكنها من التوسع في إنشاء مشاريع إستثمارية جديدة ومن ثم سينترب علي هذا خلق فرص عمل جديدة.

<sup>1</sup> محمد زيدان: الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 135.

<sup>2</sup> عبد العزيز عبدوس: دحمانى ادريوش، الإستثمار الأجنبي المباشر كأداة لزيادة التنافسية للدول (تجربة الجزائر)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الإستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، 4-5 جانفي 2008، ص 9.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان الدبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 253.

<sup>4</sup> قاسم نايف علوان: مرجع سبق ذكره ، ص 362.

ج- نتيجة لإرتفاع مستوي الأجور التي تقدمها الشركات متعددة الجنسية فإنه من المحتمل أن تهرب العمالة والكوادر للعمل بالمشاريع الأجنبية.

د- إن نجاح الدولة في إختيار نوع التكنولوجيا مناسب سوف يؤثر إلى حد كبير علي فرص العمل.

### خامسا: أثر على السياسة الإقتصادية ومفهوم السيادة والإستقلال

يثير المعارضون للإستثمارات الأجنبي المباشرة بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الإستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة وكذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وكذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط أيضا، ومن ثم فإن نشاط تلك الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى إنشاء طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، حيث تضم طبقة المنتفعين مجموعة من التجار والموردين والسامسة وغيرهم ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ولو على حساب المصلحة الوطنية.

### المطلب الثالث: مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الإستثمار الأجنبي المباشر علي التعامل مع المخاطر، وتكتسي هذه الأخيرة جانبان يتمثل الأول في احتمالية حدوث حدث مالا يتلاءم مع رغبة المستثمر أما الجانب الثاني فهو مقدار أو حجم النتائج السلبية للمخاطر ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي يبني عليه مبدأ إدارة المخاطر، وعليه من غير الممكن التحدث عن عوائد الإستثمار دون التحدث عن الخطر لأن قرارات تتضمن تبادل بين توفيقية المردودية والخطر.

### أولا: مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الإستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل في:<sup>1</sup>

#### 1- خطر حجم السوق في الدولة المضيفة:

2- حيث لا يشجع السوق الصغير علي الإستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالنتاج المحلي الإجمالي.

<sup>1</sup>- يوسف مسعداوي: تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع اشارة لحالات بعض الدول العربية، أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد الثالث، جوان 2008، ص، ص 171-172 .

3- **خطر التضخم:** تعكس إرتفاع معدلات التضخم حالة عدم إستقرار في السياسة الإقتصادية، وهذا ما لا يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر، لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الإقتصاد ستزداد بالمقابل.

4- **خطر تقلبات سعر الصرف:** والمتمثل في درجة المخاطر علي جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة علي تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ إلى تم إستثمارها في البلد المضيف وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر يكون ناتج صرفها أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي مما يدفع إلى تخفيض الإستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.

5- **البنية الأساسية:** تعد البنية الأساسية غير المتكاملة واليد العاملة غير المدربة بشكل كفاء عناصر طرد للمستثمرين الأجانب.

6- **الإستقرار السياسي:** يتولد عن عدم الإستقرار السياسي تأثير سلبي علي قرارات الإستثمار للشركات الأجنبية، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد.

### ثانيا: مخوفات المستثمر الأجنبي عند مباشرته الإستثمار في الدول المضيفة<sup>1</sup>

1- **نزع الملكية:** يذهب البعض إلى تعريف نزع الملكية بأنه "الإجراء الذي تتخذه الدولة أو إحدي هيئاتها العامة لنزع ملكية أموال عقارية مملوكة لأشخاص خاصة، تحقيقا لدواعي الصالح العام، بموجب قرار إداري يصدر عن الجهة المختصة. وهو إجراء قد تستعمله الدول المضيفة في أي وقت.

2- **المصادرة:** إجراء تتخذه السلطة العامة في الدولة وتستولي بمقتضاه على ملكية كل أو بعض الأموال أو الحقوق المالية المملوكة لأحد الأشخاص وذلك دون إداء أي مقابل. وهو حق لأي بلد يستعمله متي دعت الضرورة لذلك.

3- **التأميم:** يعرف Domke التأميم بأنه "إجراء من إجراءات التغيير العام في حياة الدولة الإقتصادية والإجتماعية، فهو إجراء يقصد به نقل ملكية مجموعة من الأموال التي تكون في صورة مشروع إلى الأمة، أما بهدف القضاء الشامل على كافة مظاهر الماكية الفردية لوسائل

<sup>1</sup> - عمر هاشم صدقة: مرجع سبق ذكره ، ص ص 34 - 35.

الإنتاج، تلافيا للإستغلال ويسمي "التاميم الايديولوجي"، أو لمجرد القضاء علي سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية علي الإقتصاد الوطني "التاميم الاصلاحى". وهو غير عملي حاليا منذ إنهيار المعسكر الإشتراكي.

## خلاصة الفصل:

من خلال دراسة الفصل يتضح أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة إقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلي أخرى وعلي المدى الطويل ، وتعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الإستثماري مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية و المتقدمة علي حد سواء.

كذلك إبراز دوافع الشركات الأجنبية وراء هذا الإستثمار والنظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر حيث كل نظرية تناولت جزء أو أجزاء من جوانب هذا الإستثمار.

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلي الدول المضيفة تكون في أشكال مختلفة وهذه الأشكال هي مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدولة المضيفة واستراتيجيات الشركات الأجنبية.

كما يجب علي الدول المضيفة تكثيف العمل علي تحسين المزايا، وتقليل المخاطر التي تنجم عن الإستثمار الأجنبي المباشر لإعتباره من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل إتخاذ أي قرار، حيث أنه مثلما يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر إيجابا يمكن أن يؤثر سلبا إن لم يحسن التعامل معه.

كما سيتم التطرق في الفصل الموالي لظاهرة البطالة التي لها إرتباط كبير بإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال المفاهيم الأساسية للبطالة ونظرياتها وكذا معرفة العلاقة الرابطة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والبطالة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للبطالة



**تمهيد:**

تعتبر البطالة مشكلة عالمية، حيث توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء.

وقد أضحت تلك المشكلة في مقدمة القضايا التي تشغل المجتمع لما تمثله تلك القضية من خطورة ليست على الفرد العاطل بمفرده وإنما على المجتمع بأسره.

وأنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة كما كان يعتقد الكلاسيك، وهذا ما أوضحتها النظرية الكنزوية والنظريات اللاحقة لها، وقد عرف الأدب الاقتصادي عديدا من أنواع البطالة التي غالبا ما تتزايد حجمها ومعدلاتها عبر الزمن وتتنوع أسبابها، وتكمن الخطورة في زيادة كل من حجم البطالة ومعدلها وأثارها السلبية على الناتج القومي، مع إهدار جزء متزايد من رأس المال البشري، وهذا فضلا عن الآثار الاجتماعية والسياسية والسلبية. ولذا، فإن هدف زيادة حجم العمالة، ومن ثم التقليل من حجم البطالة ومعدلها يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية في أي مجتمع.

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البطالة

تعتبر مشكلة البطالة من المشاكل الخطيرة التي تواجه معظم دول العالم سواء اكانت متقدمة أو نامية، وقد تعددت وجهات النظر في وضع مفهوم وبهذا يتم في هذا المبحث تناول مفهوم البطالة قياسها وانواعها المختلفة وآثارها.

### المطلب الأول: مفهوم البطالة وقياسها

تحديد مفهوم البطالة تحديداً شاملاً ودقيقاً أمر ليس سهلاً، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى بعض التعاريف للبطالة وقياسها.

#### أولاً: تعريف البطالة

1- **تعريف البطالة حسب منظمة العمل الدولية:** "البطال هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، شريطة أن يجد هذا العمل" ينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم أن عملوا واضطروا لتركه لسبب أو لآخر.<sup>1</sup>

2- **تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل:** تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:<sup>2</sup>

أ- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر.

ب- متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فوراً.

ج- يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور.

3- **تعرف البطالة:** "بأنها التوقف الاجباري لجزء من القوة العاملة برغم قدرة ورغبة هذه القوة العاملة في العمل والانتاج".<sup>3</sup>

4- **وتعرف أيضاً بأنها:** عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - ناصر دادي عدون: عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 45.

<sup>2</sup> - Bureau international du travail, la normalisation international du travail, (nouvelle série 53, GENEVE, 1953), pp48-49.

<sup>3</sup> - شعيب بونوة و زهرة بن يخلف: مدخل الي التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص128.

<sup>4</sup> - مصطفى سلمان، وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2000، ص237.

5- **المفهوم الرسمي للبطالة:** أنها تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه، وباحثين عنه وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.<sup>1</sup>

6- **المفهوم العلمي للبطالة:** تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا وامثالا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع اقل من الناتج المحتمل مما يؤدي إلى تدني رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول اليه.

ومن هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة هما:<sup>2</sup>

أ- **البعد الأول:** يتمثل في عدم الإستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة، وذلك في حالي البطالة السافرة والبطالة الجزئية، وتتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين علي العمل وراغبين فيه، ولا يجدون فرصا للعمل، وبالتالي لا يشاركون في عملية الإنتاج، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة كما وضحه المفهوم الرسمي بينما البطالة الجزئية، تتمثل في الافراد الذين يعملون دون المعدل المتوسط أو الطبيعي المتعارف للعمل، مثل العمل ساعات محدودة في اليوم أو لأيام محدودة في الاسبوع أو لأشهر محدودة في السنة مثل العمالة الموسمية، وبالتالي يكون وقت العمل في حالة البطالة الجزئية أقل من متوسط الوقت المتعارف عليه في المجتمع.

ب- **البعد الثاني:** يتمثل في الإستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين، ومن ثم فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الانتاجية المتوسطة المتعارف عليها، وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح علي ذلك وهي تشير الي الحالة التي يمكن فيها سحب عدد من العمال من العملية الانتاجية بدون حدوث أي نقص يذكر في الناتج الكلي أو قد يزداد الناتج الكلي وبدون احداث أي تغيرات في الفنون الانتاجية المستخدمة وتكون إنتاجية العامل في الحالة الأولى صفرا أو تقترب منه، وفي الحالة الثانية تكون سالبة، وتنتشر ظاهرة البطالة

<sup>1</sup> السيد محمد السيرتي: علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص271.

<sup>2</sup> علي عبد الوهاب نجا: مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص9.

المقنعة في الدول النامية ذات الكثافة السكانية العالية في قطاع الخدمات الحكومية وكذلك القطاعات الأخرى.

➤ **مما سبق نستنتج أن البطالة:** عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه وباحث عنه أو توقف الشخص عن العمل.

### المطلب الثاني: قياس (معدل) البطالة

يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشر ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة، ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى "معدل البطالة" وهنا يتعين التفرقة بين مقياسين للبطالة هما المقياس الرسمي والمقياس العلمي لها.

#### أولاً: المقياس الرسمي

يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من الفئة النشيطة بالمجتمع والفئة البطالة فيه وذلك عند فترة زمنية مرجعية، وعليه فان معدل البطالة يعطي بالعلاقة<sup>1</sup>:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد العاطلين}}{\text{الفئة النشيطة}} \times 100$$

#### 1- تعريف الفئة النشيطة:

تشمل هذه الفئة جميع الأفراد البالغين القادرين والباحثين عن العمل، وفق شروط تتدرج ضمن ما يسمى بالمهارات والخبرات الضرورية لكل عمل والواجب توفرها في الفئة النشيطة، وتستبعد من هذه الفئة كل من:

- أ- الأفراد الواقعة سنهم خارج مجال الفئة النشيطة، أي منهم دون أو فوق سن العمل والتي تختلف من بلد الى آخر.
- ب- الأفراد الغير قادرين علي العمل لأسباب مختلفة مثل: المساجين، الأفراد ذوي الأمراض المزمنة.....الخ.
- ج- الأفراد الذين لا يتنافسون مع غيرهم في مجال العمل ولا يطالبون المجتمع بوظائف مثل ربات البيوت، الطلبة...الخ.

<sup>1</sup> - بن عاشور ليلي: محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين علي البطالة، دراسة ميدانية علي مستوى الجزائر العاصمة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص ص19، 20.

وتنقسم هذه الفئة "الفئة النشيطة" إلى نوعين آخرين من الفئات وهي:

➤ **الفئة العاملة:** ويتدرج ضمن هذه الفئة كل الافراد الذين يشغلون منصب عمل سواء كان ذلك لحسابهم الخاص أو يعملون لدي غيرهم بأجر أو بغير أجر.

➤ **الفئة العاطلة:** تضم كل فرد قادر وباحت وراغب في الحصول علي العمل في ظل الأجور السائدة من السوق ولكن لا يجده وهي تنقسم إلى قسمين:

- الأفراد السابق لهم أن إشتغلوا، ثم احيلوا على البطالة بسبب التسريح أو الإستقالة أو إنتهاء مدة العقد....الخ.

- الأفراد الداخلون لسوق العمل لأول مرة، أو الأفراد المواجهون لصعوبات في إيجاد مناصب العمل.

### ثانيا: المقياس العلمي

وفقا لهذا المقياس فان التشغيل الكامل يتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج المحتمل معادلا للناتج الفعلي في الإقتصاد. فإذا كان الناتج المحتمل في المجتمع أكبر من الناتج الفعلي فإننا في هذه الحالة نتكلم عن وجود بطالة راجعة أساسا لسببين، أحدهما هو عدم الإستخدام الكامل للعمالة، والآخر هو عدم الإستخدام الأمثل لها، فالإستخدام الامثل لقوة العمل يتطلب أن لا تقل إنتاجية العامل عن حد أدني معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة والتي تعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين القطاعات المتواجدة في المجتمع، وعليه فان معدل البطالة يقاس بالعلاقة التالية:

$$1 - \frac{\text{متوسط إنتاجية الفعلية}}{\text{المحتملة إنتاجية متوسطة}} = \text{معدل البطالة}$$

متوسط الإنتاجية الذي يتم تحقيقه فعلا <sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أنواع البطالة

إذا كانت البطالة تتأثر بمجموعة من العوامل الإقتصادية، ويختلف حساب معدلها باختلاف المعايير المستخدمة في جميع البيانات، فإن التمييز بين أنواعها أمر بالغ الأهمية لمعرفة مدي تطور هذه الأنواع عبر الزمن والفترات التاريخية.

<sup>1</sup> - على عبد الوهاب نجا: مرجع سبق ذكره ، ص14.

**أولاً: التقسيم التقليدي**

يقسم الإقتصاديون البطالة إلى ثلاثة أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها هي:

**1- البطالة الهيكلية:**

تسمى هذه البطالة بالهيكلية لأنها بحصول تغيير أساسي في الهيكل الصناعي، أي في البنية الصناعية وتظهر البطالة الهيكلية كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية في الإقتصاد الوطني كالتطور التكنولوجي فيجد العامل أن مهاراته لم تعد تتناسب مع فرص العمل المتاحة.<sup>1</sup> وتعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى إختلاف متطلبات هيكل الإقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة.<sup>2</sup> وكذلك عند حدوث تطورات معينة في الإقتصاد مثل التحول من إقتصاد زراعي إلى إقتصاد صناعي مثلاً فإن جزء من القوة العاملة تصبح معطلة.

**2- البطالة الدورية:**

وتحدث هذه البطالة في فترات الكساد التي يتعرض لها الإقتصاد بين فترة وأخرى ذلك أن الإقتصاد في كل دول العالم تقريباً يتعاقب عليه فترات من الإزدهار والكساد تعاقباً دورياً. ففي فترة الإزدهار يكون معدل البطالة منخفضاً وفي فترة الكساد يكون هذا المعدل مرتفعاً.<sup>3</sup> وهي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية (\*) التي تظهر في فترات الكساد والتي تنتج عن قصور الطلب على الإنتاج وما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة، فينكمش الإنتاج وقد تتوقف بعض المشاريع كلياً أو جزئياً مما يؤدي إلى تسريح عدد من القوة العاملة وهذا النوع من البطالة يسمى البطالة العابرة ويظهر عادة في الدول المتقدمة.<sup>4</sup> وتحدث عند تعرض الإقتصاد لفترات الإنكماش فينخفض الطلب الكلي مما يؤدي إلى إرتفاع البطالة الدورية لكن سرعان ما يرجع إلى الوضع الطبيعي في حالة إنتعاش الإقتصاد.

<sup>1</sup> - البشير عبد الكريم: تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، الجزائر، 2004، ص152.

<sup>2</sup> - خالد واصف الوزني: أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، 1999، ص 268.

<sup>3</sup> - أحمد الأشقر: الإقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 301.

<sup>4</sup> - مصطفى سلمان وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص237.

(\*) الدورة الاقتصادية مصطلح يعبر عن فترات صعود وهبوط دورية تتناوب النشاط الإقتصادي، وهي تتكون من مرحلتين: مرحلة رواج يتجه فيها حجم الدخل والتوظيف نحو التزايد إلى أن تصل إلى قمة الرواج وعندها تحدث الأزمة ويتجه حجم النشاط الإقتصادي نحو الهبوط ليدخل الإقتصاد مرحلة الإنكماش إلى أن يبلغ الهبوط قاع الإنكماش ويبدأ الإنتعاش .

**3- البطالة الاحتكائية:**

عبارة عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسبب ترك العمل والانتقال للبحث عن الوظيفة الأنسب والأفضل، إما للحصول على مؤهل أعلى أو خبرة أكثر أو بهدف الانتقال من منطقة جغرافية إلى منطقة أخرى<sup>1</sup>، حيث تتمثل في فترات الإنتظار دون عمل، بحثا عن وظيفة شاغرة هي موجودة أصلا ولكن لم يتم التعرف عليها بعد.<sup>2</sup>

وهي البطالة التي تحدث عندما يترك شخص عمله بحثا عن عمل أفضل رغبة في زيادة الأجر ورغبة في الانتقال من مكان إلى آخر داخل الدولة.

**ثانيا: أنواع أخرى للبطالة**

هناك أنواع أخرى للبطالة تعددت مسمياتها، وفيما يلي أهم هذه الأنواع:

**1- البطالة المقنعة:**

تتمثل هذه الصورة من أشكال البطالة في استخدام عمالة زائدة تفوق إحتياجات المجتمع الفعلية مما يؤدي إلى أن الإنتاجية الحدية للمشتغلين تكون منعدمة، بل قد تكون سالبة،<sup>3</sup> ولقد عرف معظم الإقتصاديون البطالة المقنعة بأنها تلك الحالة التي تتوفر فيها أيدي عاملة تفيض عن حاجة النشاط الاقتصادي فمقدار العمل الذي يؤديه العامل أو الموظف أو الفلاح أقل من المطلوب كثيرا، إذ أن العمل الذي يؤديه العامل يوميا بمعدل ثماني ساعات يستطيع أن يؤديه في نصف ساعة أي أن هناك فائض في اليد العاملة لو إستقطع لما تأثر الإنتاج.<sup>4</sup>

البطالة المقنعة هي وجود عمالة يمكن الإستغناء عنها خلال عملية الإنتاج دون التأثير على العملية الإنتاجية.

**2- البطالة السافرة:**

يقصد بالبطالة السافرة، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد

<sup>1</sup> - هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت: أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة، الأردن، 2000، ص147.

<sup>2</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد: النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية، 2005، ص305.

<sup>3</sup> - أحمد السعودي، أحمد طاهر: البطالة المشكلة والحل، مركز المحروسة، القاهرة، 2008، ص23.

<sup>4</sup> - ضياء مجيد الموسوي: اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر 1992 ص69.

دون جدوى ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل، أي وقت العمل بالنسبة لهم صفراً، و إنتاجيتهم صفراً.<sup>1</sup>

تمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة إنتشاراً لأنها صورة واضحة للبطالة الإجبارية ويقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها، يعود ذلك لعدة أسباب منها:<sup>2</sup>

➤ النمو السكاني السريع؛

➤ عدم التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة؛

➤ إحلال الميكنة مكان العمل، وتسمى أيضاً بالبطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي فقد تكون هذه البطالة احتكاكية، هيكلية أو دورية؛

➤ البطالة السافرة هي وجود فائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه وهذا ناتج عن النمو السكاني السريع.

### 3- البطالة الموسمية:

تحدث هذه البطالة بين عمال المهن التي يتصف العمال فيها بالموسمية، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم معينة ويضعف في مواسم أخرى.<sup>3</sup> أي هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلع معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها.<sup>4</sup> البطالة الموسمية تتصف بتعطل جزء من العمالة في غير مواسمها.

### 4- البطالة الإختيارية:

وتعني وجود عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل ولكن ليس لديهم رغبة العمل وذلك عند مستوى الأجر السائد،<sup>5</sup> رغم وجود وظائف لهم مثل الأغنياء العاطلون، الفقراء المتسولون الأفراد الذين تركوا وظائف ذات أجر عال ولا يرغبون في الإلتحاق بوظائف ذات أجر أقل.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - رمزي زكي: "الاقتصاد السياسي للبطالة"، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1997، ص 39.

<sup>2</sup> - ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب: مرجع سبق ذكره، ص 53 .

<sup>3</sup> - أحمد الأشقر: الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن، 2002، ص 301.

<sup>4</sup> - هيثم الزعبي: مرجع سابق، ص 148.

<sup>5</sup> - أحمد رمضان نعمت الله، وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 259.

<sup>6</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 231.



البطالة الإختيارية هي عدم الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد أو الحصول على دخول أخرى قريبة من الأجر السائد كالفوائد على الإيداع ودخول الملكية بأنواعها التي تشجعها على البطالة الإختيارية.

## 5- البطالة الإجبارية:

هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي علي غير إرادته، وهي تحدث عن طريق تسريح العاملين والإستغناء عنهم بشكل قصري، رغم أن العامل يكون راغبا في العمل، وقادرا عليه وقابلا لمستوى الأجر السائد.<sup>1</sup>

يقصد بها الحالة التي يتعطل فيها الفرد فيها بشكل جبري وتحدث عن طريق تسريح العمال وعندها لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرصا للتوظيف رغم بحثهم الجدي عنها، وقدرتهم عليها، وقبوله عند مستوى الأجر السائد وقد تكون البطالة الإجبارية، هيكلية أو احتكاكية، أو موسمية.<sup>2</sup> البطالة الإجبارية هي عدم توفر عمل لشخص باحث عنه وراغب فيه.

## المطلب الرابع: الأسباب العامة للبطالة وأسبابها في الدول النامية

### أولا: الأسباب العامة للبطالة

ويمكن تلخيصها في ما يلي:

- 1- **الزيادة السكانية:** لا شك في أن التزايد غير المخطط للسكان تنجم عن آثار سلبية، فتتأثر قطاعات الدولة كافة تأثرا مباشرا، حيث تتبع الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول، وكل مصدر للثروة الطبيعية.<sup>3</sup>
- 2- **سياسة التعيين والإلتزام بتشغيل الخريجين:** وهو مسؤولية الدولة عن إيجاد عمل لكل خريج، حيث تتكفل الدولة بتعيين الخريجين كافة، وهو ما يترتب عليه زيادة الأفراد المعينين بالحكومة والقطاع العام، وما يرتبط بها من نظام المعاش المبكر والذي أدى بدوره إلى التزايد المطرد في أعداد المتعطلين... حيث كثيرا ما يشمل هذا النظام خروج عمال في سن الأربعين والخامسة والأربعين، وغنى عن الذكر أن هؤلاء يحاولون بعد خروجهم البحث عن فرص عمل

<sup>1</sup> - رمزي زكي: مرجع سبق ذكره، ص 30.

<sup>2</sup> - مدني بن شمرة: الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (تجربة الجزائر)، دار حامد للنشر والتوزيع، 2009، ص 238 .

<sup>3</sup> - أحمد السعودي: مرجع سابق، ص 42.

جديدة، فتزداد المنافسة على فرص العمل المتاحة، مما أدى إلى تفاقم البطالة على مر السنين ووصلت إلى ما هي عليه الآن<sup>1</sup>.

**3- قصور جهود التنمية وتوضع الأداء الإقتصادي: التنمية في أحد تعريفاتها - هي زيادة فرص حياة بعض الناس، شريط عدم نقصانها من بعض آخر في نفس الوقت. وطبقا لهذا فإن الدولة بكل أنساقها وقطاعاتها تكون مناصرة بهذه المهمة، فحين تكون معدلات الأمية مثلا مرتفعة، يكون زيادة فرص التعليم أمرا مطلوبيا. وحين تكون معدلات الوفيات مرتفعة يكون المطلوب هو زيادة الرعاية الصحية وتحسين مستويات التغذية والمعيشة، وهكذا، وفيما يتعلق بمجال دراستنا، فإنه حين تكون معدلات البطالة مرتفعة، يصبح من الضروري طرق كل السبل واستخدام كل الوسائل لإيجاد فرص عمل<sup>2</sup>.**

**4- محدودية فرص العمل: تحدد معوقات التنمية والقيود التي تواجه قدرة الاقتصاد القومي، ومن توفير فرص العمل المحلي وإن كان التوسع في القطاع الحكومي والعام وإستبعاد المزيد من العمالة. وفي هذا الصدد فقد تجاوزت العمالة الحدود القصوى في الوحدات العامة وهذا ما أدى إلى ظهور اتجاهات تسريح العمالة الزائدة بدلا من استبعاد العمالة الجديدة. ولقد برزت كذلك محدودية فرص العمل، وخاصة بين المتعلمين على أثر تراجع الطلب على العمالة المؤهلة وذلك بسبب الإنكماش الذي شهده الإقتصاد العالمي<sup>3</sup>.**

**5- زيادة معدلات الهجرة الداخلية إلى المدينة: تسبب التزايد غير المخطط في تيارات الهجرة المكثفة في المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية إلى تفاقم مشكلة البطالة الحضرية خاصة أن هذه الهجرة تؤدي إلى زيادة معدل نمو الباحثين عن العمل، حيث هذه الهجرة الداخلية لا تتم فقط من الريف إلى الحضر بل أيضا من مناطق أو محافظات طاردة إلى مناطق ومحافظات جاذبة. وبصفة عامة يمكننا القول بأن عدم توافر الخدمات في المحافظات الريفية أدى إلى إرتفاع معدلات الهجرة منها، كما تتسبب في زيادة حجم البطالة في الحضر<sup>4</sup>.**

**6- التقدم التكنولوجي وإستخدام المكنية: يؤدي التقدم التكنولوجي إلى استحداث فنون إنتاجية ونوعيات جديدة من السلع تحل محل الفنون الإنتاجية والسلع القديمة. وبترتب على ذلك الإستغناء**

<sup>1</sup> - المرجع نفسه: ص 43.

<sup>2</sup> - أحمد حويطي، عبد المنعم بدر: البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1997 ص 88.

<sup>3</sup> - أحمد السعودي: مرجع سابق، ص 44.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه: ص 45.

عن خدمات عديدة من العمال الذين كانوا يعملون في مجال إنتاج الفنون الإنتاجية والسلع القديمة<sup>1</sup>.

**7- عدم وجود سياسة فعالة لإستخدام وتوزيع القوى البشرية:** يترتب على عدم الإستغلال الأمثل والتوزيع المناسب للطاقات البشرية وعدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، وجود أعداد كبيرة من تخصصات معينة تعاني من البطالة، بينما هناك جهات أخرى تكون في أمس الحاجة لجهودهم وتعاني من نقص شديد في عمالهم المتخصصة، أضف إلى ذلك أن غياب إستراتيجية للتعيين، نتيجة ضعف التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف، يترك قضية التشغيل والتوزيع لعشوائية الأحوال والظروف ودون خطة محكمة ومستمرة، مما يساهم في زيادة حجم مشكلة البطالة<sup>2</sup>.

### ثانياً: أسباب البطالة في الدول النامية

وأهم أسباب البطالة في الدول النامية، يمكن تلخيصها في ما يلي:

**1- نمو السكان:** بمعدلات أكبر من البلدان المتقدمة ومن ثم قوة العمل بمعدلات أكبر مما يستلزم خلق فرص عمل متزايدة باستمرار، وهذا لا يتحقق في غالبية البلدان النامية. ذلك لأن فرص العمل لن تزيد إلا بتمتية النشاط الإنتاجي الحقيقي وهذه التتمية لظروف كثيرة تتحقق بمعدلات منخفضة في معظم البلدان النامية. هذا السبب يفسر نمو البطالة الإجبارية في البلدان النامية على مدى الأجل الطويل<sup>3</sup>.

**2- تفاقم أزمة المديونية:** انفجرت أزمة المديونية مع سنوات الثمانينات تحت تأثير عاملين أساسيين الأول إعتبار أزمة التمويل العائق الرئيسي لجهود التتمية، وأن اللجوء إلى الإستدانة من شأنه أن يرفع من معدل النمو الإقتصادي، وبعبارة أخرى ربط نمو هذا المعدل بحجم الإستثمارات فقط، وفي ذلك إهمال لعوامل أخرى لا تقل أهمية عنه مثل كفاءة القوى العاملة، مردودية عوامل الإنتاج خاصة العمل منها، أساليب التسيير، أنظمة الرقابة والمحاسبة... إلخ، أما العامل الثاني فيتمثل في تفاقم عجز موازين مدفوعاتها تحت تأثير زيادة أسعار الإستيراد وانخفاض عائدات الصادرات، مما يجعل منها إقتصاداً تابعاً.

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 236.

<sup>2</sup> - أحمد السعودي: مرجع سابق، ص 47.

<sup>3</sup> - عبد الرحمان يسرى: النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 218.

فمن بين نتائج الاستدانة بالشكل الذي اتبعته الدول النامية، انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري (بسبب استنزاف العملة الصعبة في خدمة الدين، تدهور أسعار الصرف، ضعف قدرة الدول المدينة على الاستيراد تعطل الطاقات الوطنية...)، وهو ما أثر سلباً على النمو الاقتصادي، وبالتالي انسداد فرص التوظيف أمام طالبي العمل، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص<sup>1</sup>.

**3-** تتناب البلدان حالات من الركود الاقتصادي في بعض السنوات بسبب ظروف أو سياسات اقتصادية... فمثلاً يؤدي الركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة دائماً إلى ركود اقتصادي في البلدان النامية... فالبلدان المتقدمة تستورد جانباً كبيراً من السلع الأولية من البلدان النامية... وحينما يحدث ركود اقتصادي في البلدان المتقدمة سيقبل دخل البلدان النامية من تصدير السلع الأولية إليها وهو دخل هام جداً لها... ولهذا نرى أنه حينما يحدث الركود في البلدان المتقدمة وترتفع معدلات البطالة فيها يحدث ركود أيضاً في البلدان النامية وترتفع معدلات البطالة فيها عن المعدلات السائدة في غير هذه الظروف<sup>2</sup>.

**4-** رفع سن التقاعد: إن تشغيل صغار السن يرفع معدلات البطالة من أسفل، بالإضافة إلى ذلك رفع سن التقاعد يؤدي بدوره إلى رفع تلك المعدلات ولكن من أعلى، وخاصة في ظل ارتفاع متوسطات الأعمار على مستوى الدول العربية مجتمعة كما على مستوى دول العالم كلها، فنتيجة لارتفاع معدلات الدخل وتحسين مستويات المعيشة (الإسكانية والغذائية والصحية والبيئية والتعليمية والتوعوية) في الدول العربية ارتفعت متوسطات الأعمار بما فيها السنوات الأخيرة بشكل ملموس، وعلى سبيل المثال، كان متوسط عمر الإنسان العربي سنة 1960 أقل من 47,3 عاماً، وارتفع سنة 1994 إلى 64,4 عاماً، وكما يشير بيسكو تبلغ ذروة إنتاجهم في سن الثمانين، أو ما بعدها، أخذت كثير من الدول تفكر في رفع السن الذي يحال العامل فيه إلى التقاعد فامتد في كثير منها على سن الخامسة والستين (بدلاً من الستين)، بل وامتد في بعض القطاعات بحيث يظل الشخص في عمله طالما بقي على قيد الحياة صحيحاً معافى. وكل هذا وإن كانت له قيمته الحضارية والإنسانية، إلا أنه أيضاً يحجب بعض المواقع التي كانت من المفترض أن تخلق قبل ذلك ليشغلها الصاعدون الجدد إلى قوة العمل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - رمزي زكي: مرجع سابق، ص 106.

<sup>2</sup> - أحمد رمضان نعمة الله: النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 402.

<sup>3</sup> - أحمد حويطي وآخرون: مرجع سابق، ص 110-111.

5- خروج المرأة إلى مجال العمل: خروج المرأة إلى مجال العمل قد يكون بدوره أحد العوامل المسببة لتفاقم مشكل البطالة في الوطن العربي، وإذا كان النمو السكاني المتسارع، وعدم تمكن جهود التنمية من توفير فرص العمل للمنظمين الجدد لقوة العمل، ورفع سن التقاعد، ودخول صغار السن إلى مجال العمل قد أدت جميعها إلى رفع معدلات البطالة، فإن خروج المرأة إلى مجالات العمل، أدى إلى إستمرار تزايد المشكلة تفاقمًا.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - المرجع نفسه: ص ص 111-112.

## المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة

تعددت النظريات المفسرة لظاهرة البطالة لكنها إتفقت على تصنيفها ضمن خانة أخطر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي قد تمس المجتمعات. ومن خلال هذا العنوان يتم تقديم أهم النظريات الخاصة بالبطالة التي ظهرت وأثرت في الفكر الإقتصادي وذلك من أجل التعرف على العوامل والمتغيرات التي قد تؤدي إلى نشوء ظاهرة البطالة وتأزمها. هذه الظاهرة التي كانت ولا زالت محل نقاش بين مختلف المدارس والمذاهب الاقتصادية والتي سيتم التطرق إلى أهمها فيما يلي:

### المطلب الأول: النظريات التقليدية

#### أولاً: النظرية الكلاسيكية

ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة وسادت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر، وظلت الأفكار التي جاءت بها تلك المدرسة مقبولة لدى علماء الإقتصاد حتي العقد الثالث من القرن الماضي (أزمة الكساد العالمي).

إن تحليل النظرية الكلاسيكية لمشكلة البطالة هو تحليل علي المدى الطويل، حيث يري المفكرون الكلاسيكيون أن النمو السكاني وتراكم رأس المال ونمو طاقاته الإنتاجية له تأثير بالغ علي البطالة. وترتكز النظرية الكلاسيكية في تحليلها علي جملة من الفرضيات أهمها<sup>1</sup>:

- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق؛
- مرونة الأجور والأسعار؛
- سيادة ظروف التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج كافة بما فيها عنصر العمل؛

### 1-دالة الإنتاج وحجم العمل

إن نقطة إنطلاق النموذج الكلاسيكي في تحديد مستوي العمل ومعدل الأجر هي دالة الإنتاج<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سبق ذكره ، ص 225.

(\*) الأجر الحقيقي هو عبارة عن القوة الشرائية التي يحصل عليها العامل بهذا الأجر ، وهناك علاقة عكسية بين إرتفاع المستوي العام للأسعار وإنخفاضه.

<sup>2</sup> - محمد شريف المان: محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي، (منشورات برتي، الجزائر )، ص 95 .

التي تربط حجم الإنتاج الكلي بمتغيرات عوامل الإنتاج المتاحة لإنتاج السلع والخدمات، وهي متجمعة في المعادلة التالية:

$$Y = F(L, K, T, \dots)$$

حيث:

$Y$  = حجم الإنتاج الكلي.

$L$  = قوة العمل الكلية.

$K$  = رأس المال أو وسائل الإنتاج المستخدمة.

$T$  = مستوى التكنولوجيا المستعملة في الإقتصاد.

قام الكلاسيك بتحليل هذه الدالة في المدى القصير، حيث يعتبرون كل العوامل كمخزون ثابت ماعدا العمل، هذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي يتحدد بحجم اليد العاملة المستخدمة ( $L$ ) وتكتب رياضيا بالشكل<sup>1</sup>:

$$Y = F(L)$$

بالنسبة للتحليل الكلاسيكي هناك علاقة طردية بين مدخلات العمل والإنتاج في الأجل القصير حيث يزيد الإنتاج بزيادة مدخلات العمل ويفسر رياضيا:

$$Y' = dy/dy \quad (Y' > 0)$$

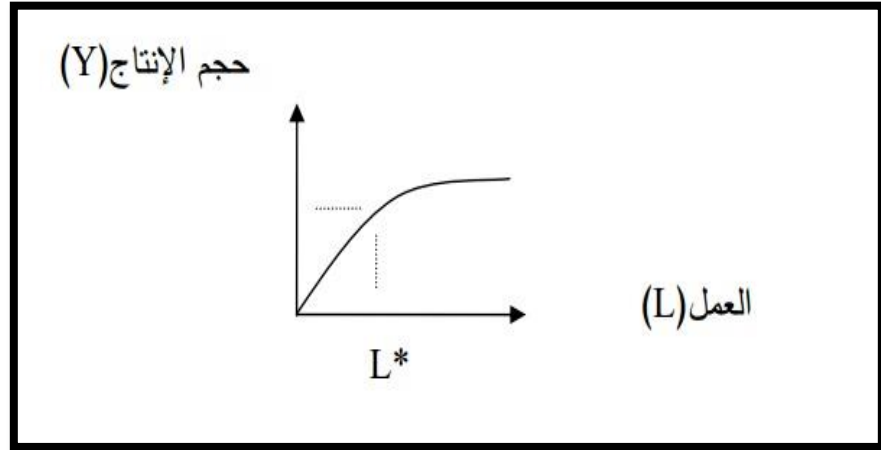
ونقول أن إنتاجية العمل في الأجل القصير موجبة لكن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص وهذا ما يفسر رياضيا بكون المشتقة الثانية للإنتاج بالنسبة للعمل سالبة:

$$Y' = dY^2/dL^2 \quad (Y' < 0)$$

وبهذا يكون شكل دالة الإنتاج كمايلي:

<sup>1</sup> - شلالى فارس: دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص15.

## الشكل رقم (02): التمثيل البياني لدالة الإنتاج



المصدر: محمد شريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، (منشورات برتي، الجزائر)، ص 96.

أ-التفسير الاقتصادي لدالة الإنتاج: نقول بأن الإنتاج يتزايد بتزايد وحدات العمل ولكن بنسب متناقصة وهو ما يعرف بقانون تناقص الغلة ثم يصل إلى الذروة وهي مستوي الإنتاج الأعظم الذي يصل اليه بالإستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج المتمثلة هنا في اليد العاملة، كمرحلة تالفة وبعد بلوغ قيمة الإنتاج العظمي يبدأ الإنتاج في التناقص ذلك أنه هناك يد عاملة إضافية غير مجدية في العملية الإنتاجية فهي من جهة تعتبر تكلفة إضافية ومن جهة أخرى قد تقلل من فعالية التجنيد الأمثل للعمال.

وبما أن حجم العمل الأمثل هو الذي يحدد حجم الإنتاج الأمثل لا بد إذن من البحث أولاً عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة لفترة ما.

## 2-سوق العمل عند الكلاسيك

بناءً على الفرضيات التي يقوم عليها الكلاسيك فإنه لا يوجد إلا حل واحد لتوازن سوق العمل حيث يتم التوازن عندما يتساوى عرض العمل  $L_s$  مع  $L_D$  ويتحدد في الوقت نفسه معدل الأجر الحقيقي (\*)

الذي يقبله كل من العمال والمنتجين ونوضح ذلك كمايلي<sup>1</sup>:

## أ- عرض العمل:

<sup>1</sup> - شعيب بونوة، زهرة بن يخلف: مدخل الي التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 161-163 .  
(\*) الأجر النقدي (الاسمي): هو مقدار ما يحصل عليه العامل من مبالغ نقدية مقابل ما يقوم به من أعمال ونظراً لأن هذا النوع من الأجر يتأثر بمجرد ارتفاع الأسعار حيث تنخفض قيمته الحقيقية فإن العاملين لا يعتقدون بهذا النوع من الأجر. لأن قيمتها الحقيقية قد إنخفضت وقوتها الشرائية قد تدهورت بينما أصحاب العمل لا ينظرون إلى الأجر إلا من الناحية الاسمية فقط .



يصدر عن العمال (قطاع العائلات) وهو يرتبط إيجابيا بمعدل الأجر الحقيقي المتمثل في القوة الشرائية للأجر الإسمي أو النقدي (\*)

$$W = W/P$$

حيث:

$W$  = الأجر النقدي.

$W$  = الأجر الحقيقي.

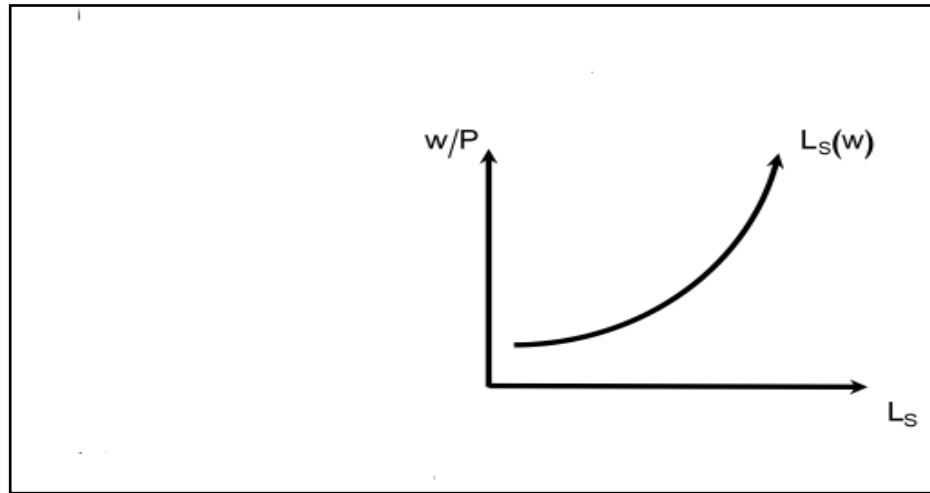
$P$  = لمستوي العام للأسعار.

أما دالة العرض فتكون على الشكل:  $L_S = L_S(W) = L_S(W/P)$

والعلاقة بين  $L_S$  و  $W$  طردية أي أن:  $L'_S = DL_S / DW > 0$

إذا فرضنا أن الدالة مستمرة وقابلة للإشتقاق يمكن تمثيلها بيانيا كما يلي :

الشكل رقم (03): دالة عرض العمل عند الكلاسيك



المصدر: شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 162.

➤ يتم إستنتاج من الشكل السابق أن عرض العمل من طرف العمال هو تابع للأجر الحقيقي ( $W$ ) وهو يعبر عن العلاقة الطردية بين كمية العمل ومعدل الأجر الحقيقي يعني هذا كلما كانت الحاجة للحصول على مقدار عرض أكبر للعمل تطلب ذلك أجر حقيقي أعلى.

ترتكز علاقة عرض العمل على فرضيتين هامتين هما:

- **ظاهرة الخداع النقدي:** فحسب الكلاسيك العمال بحكم عقلا نيتهم غير معرضين لوهم النقود أو ما يعرفونه بالخداع النقدي لأنهم ببساطة يفترضون أن القوة الشرائية للدخل تظل ثابتة كون المستوي العام للأسعار يتحرك بنفس الوقت، ونفس الإتجاه، ونفس النسبة، مع تحرك الأجر النقدي وهذا ما يجعل العامل عند الكلاسيك يحتفظ بنفس السلوك رغم تغير مستوي الأجر النقدي<sup>1</sup>.

- **فرضية تعظيم الدخل:** حيث أن العمال يعرضون خدماتهم بحثا عن تعظيم دخلهم في سوق تسوده المنافسة الحرة والكاملة وهي فرضية منبثقة عن قاعدة تعظيم المنفعة، فالعمال لا يتخلون عن وحدات الراحة إلا إذا تم تحفيزهم عن طريق وحدات إضافية من الأجر الحقيقي وبهذا كلما إرتفعت الحاجة للعمالة تتطلب هذا رفع مستوي الأجر الحقيقي لتعويض إنخفاض الرغبة في العمل الناتج عن إنخفاض المنفعة الحدية لدخول العمال في الوقت الذي ترتفع فيه المنفعة الحدية للراحة.

فكلما أريد الحصول علي مقدار عرض أكبر لعنصر العمل كلما تطلب ذلك معدل أجر حقيقي أعلى وذلك لتعويض إنخفاض رغبة العمال في العمل، وإنخفاض المنفعة الحدية لدخولهم، في الوقت نفسه الذي ترتفع فيه المنفعة الحدية للراحة.

ب- **الطلب على العمل:**

يصدر الطلب على العمل عن المنتجين، وهو يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي أي أن:

$$LD=LD(W)=LD(W/P)$$

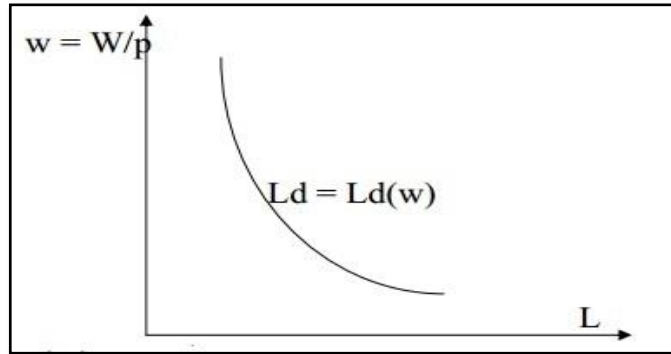
وإذا قبلنا فرضية إستمرارية هذه الدالة وقابليتها للإشتقاق، يكون لدينا:

$$L_D=DL_D / DW < 0$$

يمكن رسم هذه الدالة في شكلها العام كمايلي:

<sup>1</sup>- طابوش مولود: أثر الشركات المتعددة الجنسيات علي التشغيل في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص تحليل إقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 76 .

الشكل رقم (04): منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك



المصدر: محمد الشريف المان، محاضرات في الإقتصاد الكلي، منشورات برتي، ص 98.

إن هذا المنحني يشبه منحني طلب أي سلعة معبرا عن العلاقة العكسية بين الكمية من هذه السلعة وسعرها بالإسقاط هنا علي كمية العمل (عدد العمال، ساعات العمل) ومعدل الأجر الحقيقي (للعامل، أول ساعة العمل)<sup>1</sup>.

يرتكز الإستدلال الكلاسيكي في هذا المجال على السلوك العقلاني للمنتج الفردي في سوق تسوده المنافسة الحرة الكاملة والمرتكزة على تعظيم الربح. ونستدل على هذا بالمقارنة بين الإنتاجية الحدية للعمل (بالقيمة السوقية) وتكلفة وحدة العمل الأخيرة (معدل الأجر الاسمي)<sup>2</sup>.

فإذا فرضنا أن  $P$  هو سعر الإنتاج فان القيمة السوقية للإنتاجية الحدية للعمل تكون:

$$P \cdot (DY/DL)$$

ينتقق توازن المنتج بسوق العمل عندما يتساوى مردود الوحدة الأخيرة من العمل أو الإنتاجية الحدية للعمل مع تكلفتها أو بمعدل الأجر النقدي:

$$P \cdot (DY/DL) = W$$

وكلما كانت قيمة الإنتاجية الحدية السوقية أكبر من معدل الأجر الاسمي فإنه يمكن للمنتجين زيادة

طلبهم علي العمل لأنهم يحققون ربحا إضافيا موجبا:

$$P \cdot ((DY/DL) - W)$$

<sup>1</sup> - بلعربي عبد القادر: الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، غير منشورة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2009، ص 29.

<sup>2</sup> - بلعربي عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص 28.

ولو طبقنا هذا الإستدلال الجزئي على الإقتصاد ككل حيث يكون  $P$  المستوى العام للأسعار و  $Y$  حجم الدخل الحقيقي فان شرط التوازن يكون :

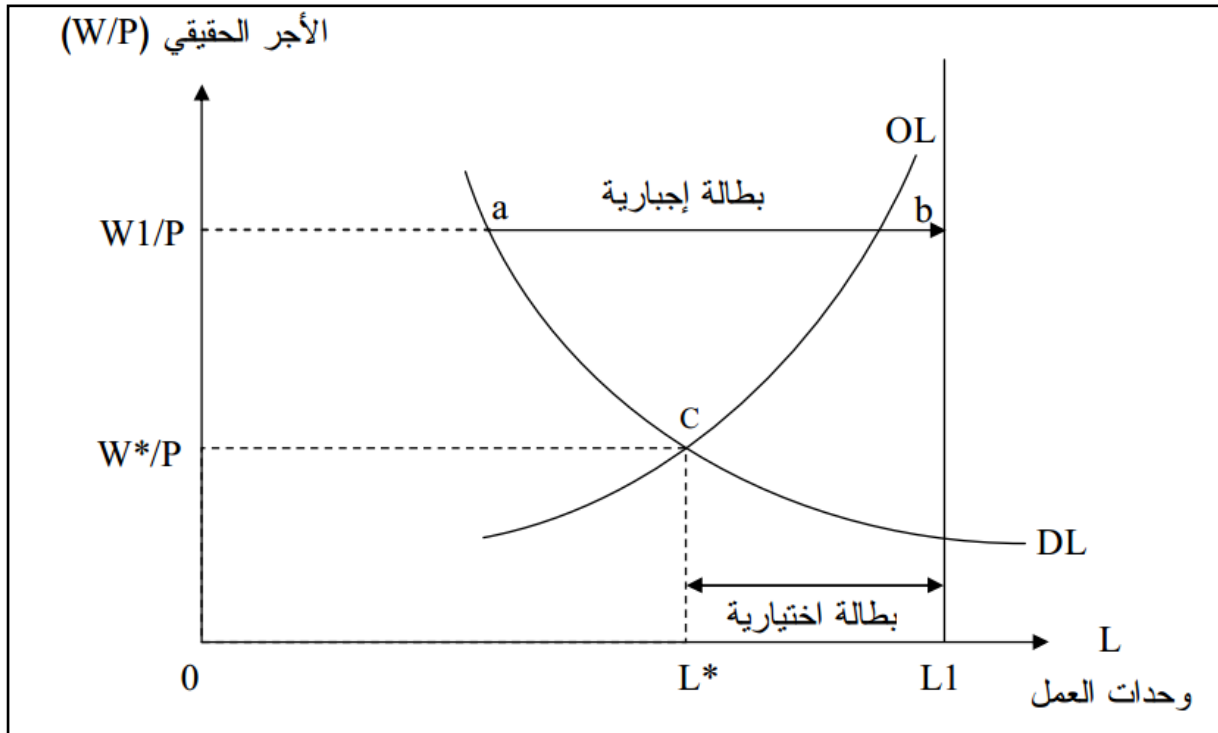
$$P \cdot (DY/DL) = W$$

### ج-توازن سوق العمل عند الكلاسيك:

يتم التوازن في سوق العمل الكلاسيكي عندما يتساوى عرض العمل ( $OL$ ) مع الطلب عليه ( $DL$ ) أي  $OL=DL$  ويتحدد في نفس الوقت الاجر الحقيقي  $(W^*/P)$  الذي يقابله كل من العمال والمنتجون<sup>1</sup>.

يمكن توضيح ذلك بيانيا في الشكل الموالي:

### الشكل رقم (05): التوازن في سوق العمل عند المدرسة الكلاسيكية



المصدر: مصار منصف، مجموعة محاضرات الإقتصاد الكلي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

<sup>1</sup> - شلاي فارس: مرجع سبق ذكره ، ص 19.

حيث تمثل كل من:

OL: عرض العمل.

OL: كمية العمل عند مستوي

الأجر.

DL: طلب العمل.

الحقيقي  $W^*/P$

$W^*/P$ : الأجر الحقيقي عند التوازن.

### ➤ التفسير الإقتصادي للبطالة حسب النظرية الكلاسيكية:

يحدث التوازن في سوق العمل عندما تتعادل الكمية المطلوبة من العمل والكمية المعروضة منه، والمتمثلة في الشكل ب (C) ولذا فان التشغيل الكامل يحدث عند  $O^{\circ}L$ ، حيث تعبر هذه المسافة عن الأشخاص القادرين علي العمل والراغبين فيه عند أجر التوازن المتمثل في  $W^*/P$ . أما البعد  $LL_1^*$  فهو يشير إلى الأشخاص القادرين على العمل وغير راغبين فيه عند أجر التوازن، إذن فهي تعبر عن البطالة الإختيارية.

إن حركة أجر التوازن ( $W^*/P$ ) عن مستواه الأصلي يؤدي إلى حدوث إختلال في سوق العمل، فإرتفاع الأجر الحقيقي عن أجر التوازن يؤدي إلى حدوث فائض في العرض داخل سوق العمل "أي ظهور بطالة إجبارية متمثلة في المسافة (ab). غير أن هذه البطالة سرعان ما تختفي بسبب مرونة الأسعار. فالتنافس ما بين العمال يولد تخفيض الأجر مما يؤدي حتما الي زيادة الكمية المطلوبة من العمل، وتنقص الكمية المعروضة منه إلى أن يعود التوازن في سوق العمل عند النقطة (C)، وبالمقابل إذا كان الأجر الحقيقي أقل من أجر التوازن ( $W^*/P$ ) فان البطالة الإجبارية ستختفي في السوق بسبب مرونة الأجر والأسعار.

إذن فالنظرية الكلاسيكية لا تعترف بوجود البطالة الإجبارية بسبب مرونة الأسعار والأجور ووجودها يبقى مؤقتاً<sup>1</sup>، ولكنها تقر بوجود بطالة إختيارية تظهر بشكل رفض العاطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق، وكذلك البطالة الإحتكاكية التي تظهر بشكل إنتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.

ويلقي الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال، وبالتالي ليس هناك ضرورة لتدخل الحكومة أو النقابات العمالية بإتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة.

<sup>1</sup> - عبد الرحمن يسري أحمد: النظرية الإقتصادية الكلية والجزئية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2004، ص211.

### ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

يرتكز التحليل النيوكلاسيكي على فكرة الحرية الإقتصادية وكذلك سيادة ظروف التشغيل الكامل، بناء على ما جاء به قانون ساي للأسواق<sup>1</sup>، "كل عرض سلعي يخلق طلبا مساويا له"، وبتطبيق هذه الفكرة في سوق العمل نجد أن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل الشيء الذي يؤدي إلى إنخفاض الأجر الحقيقي وبالتالي زيادة وإرتفاع الكمية المطلوبة من العمل فتغطي بذلك البطالة ويحدث التوازن ويحقق التشغيل الكامل.

فالتوازن العام في سوق الشغل والسلع والخدمات هو الصيغة التعريفية للنظرية النيوكلاسيكية للبطالة والتي تعتمد على جملة من الفرضيات أهمها<sup>2</sup>:

➤ مرونة حركة الأسعار في كلا السوقين وهي التي تعدل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.

➤ سوق العمل في حالة منافسة تامة، مع الحرية لانتقال اليد العاملة داخل وخارج السوق.

➤ تجانس عنصر العمل وهذا يعني أن عرض العمل يكون متساويا بين الأفراد.

➤ حجم اليد العاملة مرتبط بعرض العمل والطلب عليه في السوق أي أن دالة الطلب وعرض العمل مرتبطان بالأجر الحقيقي كما هو موضح بالعلاقة التالية<sup>3</sup>:

$$DL = F(W/P) \rightarrow F(W/P) < 0 \dots \dots \dots (1)$$

$$OL = F(W/P) \rightarrow F(W/P) > 0 \dots \dots \dots (2)$$

DL: دالة الطلب على العمل بدلالة الأجر الحقيقي، وهي متناقصة .

OL: دالة عرض العمل بدلالة الأجر الحقيقي، وهي متزايدة.

W: الأجر الاسمي

P: المستوي العام للأسعار .

➤ **فالمعادلة (1):** تعني أن أرباب العمل يسعون إلى تعظيم أرباحهم ولتحقيق ذلك فهم مستعدون إلى أي زيادة لتوظيف المزيد من العمال حتي يتعادل الناتج الحدي المقاس بالعمل والتكلفة الحدية للأجور .

<sup>1</sup> - رمزي زكي: مرجع سبق ذكره، ص 183.

<sup>2</sup> - بن عاشور ليلي: مرجع سبق ذكره، ص 8.

<sup>3</sup> - J. Gautie ,Les Politiques D'emploi Librairie Vuibert, Paris , 1993,p51.

➤ **فالمعادلة (2):** تعني أن العمال مستعدون لعرض خدماتهم في سوق العمل سعياً وراء تحقيق مداخيل عالية تتساوي مع المجهودات المبذولة من طرفهم لذا يدخل العمال في منافسة، ويتحقق التوازن في سوق العمل عند تعادل كل من العرض والطلب على العمل، وهو توازن يتناسب مع مستوي التشغيل الكامل أما حدوث البطالة من وجهة نظر النيوكلاسيك ترجع أساساً إلى:

➤ ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل.

➤ المساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الحقيقي من خلال تحديد الأجر الاسمي.

ولهذا فإن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية، وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية، فوجود البطالة في هذا الفكر وإستمرارها ينطبق على البطالة الإختيارية إذ لا مجال لحدوث بطالة إجبارية، فكل فرد راغب في العمل عند مستويات الأجور التوازنية يمكنه الحصول على وظيفة<sup>1</sup>. لهذا يرفض الكلاسيك والنيوكلاسيك فكرة وجود بطالة إجبارية في الإقتصاد لأنهم يفترضون سيادة حالة

المنافسة الكاملة ومرونة الأجور التي تتحرك إلى الأعلى وللأسفل لضمان حالة التوازن عند مستوي التشغيل الكامل في سوق العمل وإختفاء البطالة حالما تظهر، وإن وجدت بطالة فإنها إما أن تكون بطالة إختيارية أو بطالة إحتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لإنتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.

### ثالثاً: النظرية الكنزية

ظهرت هذه النظرية بعد الفشل الكبير للنظرية النيوكلاسيكية، في محاولتها لتحليل ظاهرة البطالة. فقد بات من الواضح أن الفكرة التي جاءت بها المدرسة النيوكلاسيكية وقبلها الكلاسيكية والتي تنص على ضعف إمكانية حدوث البطالة الإجبارية، لم تعد قابلة للتنفيذ، والدليل على ذلك الكم الهائل من الأفراد العاطلين الذين يرغبون في العمل والقادرين عليه ويستطيعون الحصول عليه. ويعتمد كينز في تحليله للبطالة على حقيقتين أساسيتين هما<sup>2</sup>:

➤ لا يمكن أن يكون سوق الشغل مماثلاً لسوق باقي السلع الأخرى.

➤ يتم تحديد البطالة بالعلاقة التالية:

طلب ← إنتاج ← تشغيل ← مستوى البطالة

<sup>1</sup> - محمد الشريف ألمان: محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994، ص104 .

<sup>2</sup> - مهدي كلو: الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة دراسة حالة عينة من جملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادات جامعية دفعات 1990-

1993، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص7.

وإنطلاقاً من هذا فالتشغيل الكامل عند كينز أمر يصعب تحقيقه إلا في حالة واحدة، أين يكون فيها الطلب الكلي كافياً لاستيعاب الناتج المحتمل الذي ينتج من طرف العمالة الكاملة، ويرجع كينز حدوث البطالة إلى وجود فجوة انكماشية تحدث في الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي أقل من المستوي اللازم لاستيعاب الناتج المحتمل، فهي إذن بطالة إجبارية راجعة أساساً لقصور في الطلب الكلي<sup>1</sup>.

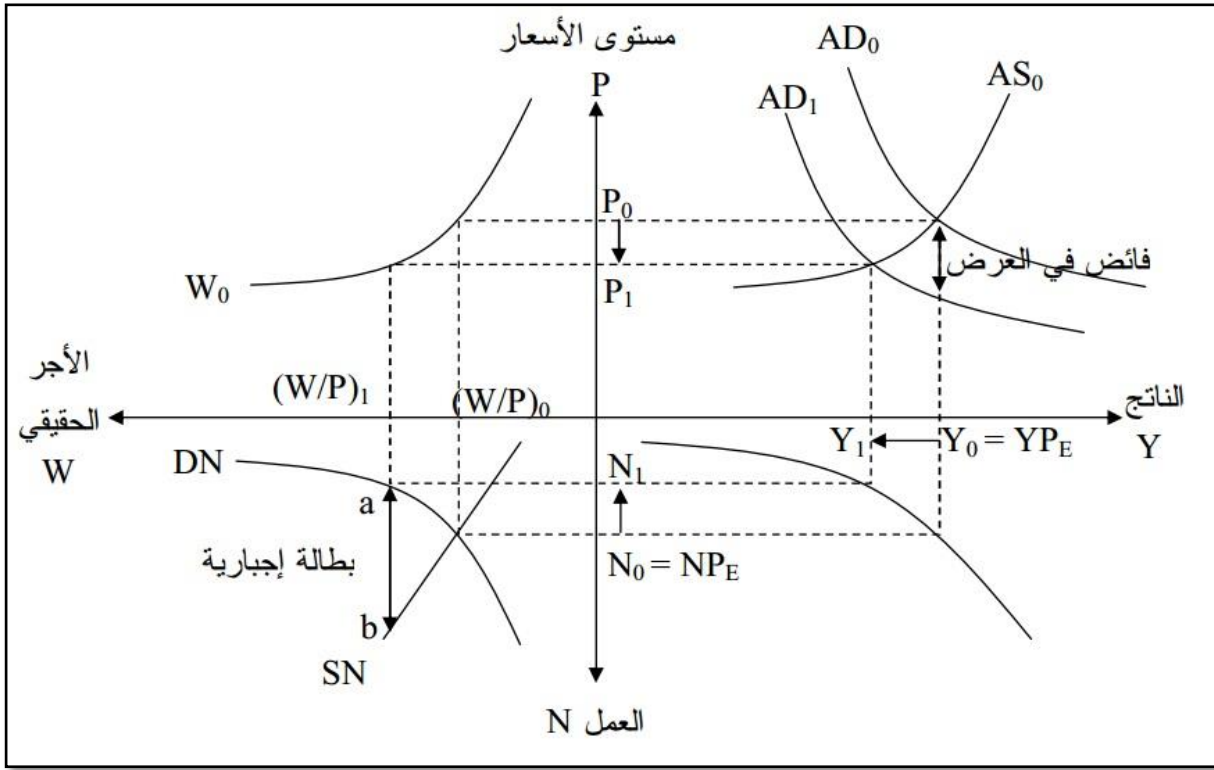
### 1- التفسير الإقتصادي للبطالة حسب كينز:

وفقاً لكينز فإن مستوي التشغيل أو التوظيف لا يتوقف على جانب العرض، بل على جانب الطلب لذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على عاتق رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، فحجم التشغيل يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال ويظهر ذلك من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر، رمضان أحمد مقلد: مرجع سبق ذكره، ص 233.



الشكل رقم (06): التوازن العام وفقا للنظرية الكينزية



المصدر: مايكل ايدمجان، ترجمة: محمد ابراهيم منصور، الإقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ، الرياض، 1999، ص 312.

- $AD_0$ : الطلب الكلي.
- $(W/P)_0$ : الأجر الحقيقي عند التوازن.
- $AS_0$ : العرض الكلي.
- $P_0$ : مستوي السعر عند التوازن.
- $DN$ : الطلب علي العمل.
- $N_0$ : حجم العمل عند التوازن.
- $SN$ : عرض العمل.
- $Y_{PE}$ : مستوي الناتج عند التشغيل الكامل.
- $N_{PE}$ : مستوي العمالة عند التشغيل الكامل.

نتيجة لضعف الطلب أو قصور الطلب الكلي ينتقل منحنى الطلب الكلي  $AD_0$  إلى الأسفل أي إلى  $AD_1$ ، فينخفض بذلك مستوي الناتج من  $Y_0$  إلى  $Y_1$  محدثا بذلك انخفاضا في مستوي الأسعار من  $P_0$  إلى  $P_1$ ، استجابة لانخفاض الحاصل في الطلب الكلي، وبذلك ينتج الأجر الحقيقي  $(W/P)$ .

عندما ينضم مستوى الأسعار  $P_1$  إلى الأجر  $W_0$  محدثا بدوره فائضا في عرض العمل لذا فإن الأجور النقدية تنزل إلى مستوى أقل وتصبح مستويات العمالة والنتاج عند  $N_0 > N_1$ ، أي أن مستوى التشغيل يكون أقل من مستوى التشغيل الكامل محدثا بذلك بطالة، وهي بطالة إجبارية وكخلاصة لهذا التحليل، فالبطالة الإجبارية التي تمثل في المسافة  $(ab)$  تحدث عندما يكون الأجر الحقيقي  $(W/P)_1$  أعلى من أجر التوازن  $(W/P)_0$ .

وكينز يرى أنه إذا كان مستوى الإنتاج أقل من مستوى التشغيل الكامل، فإن إنخفاض الأجور لا يدفع لتحفيز التشغيل وذلك بسبب وجود فائض في العرض الذي يقابله نقص في الطلب. وكحل لهذا الإشكال يرى كينز أنه ينبغي إنتهاج سياسات مالية توسيعية ليتحقق التشغيل الكامل، وذلك لا يتم إلا بتدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي<sup>1</sup>.

نادي كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بهدف علاج مشكلة قصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية، وذلك بإستخدام السياسة المالية التوسعية.

### المطلب الثاني: النظريات الحديثة

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي لسوق، حيث يوجد إما سوق تنافسي كامل للعمل - كما هو الحال عند الكلاسيك والنيوكلاسيك - أو سوق تنافسي غير كامل للعمل، كما هو الوضع عند كينز غير أن هذا الإطار التحليلي لم يستطع تفسير وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة غير مسبوقه منذ أوائل سبعينات القرن الماضي. هذا في الوقت الذي إرتفعت فيه معدلات التضخم، حيث تعايشت الظاهرتان معا وهو ما أطلق عليه ظاهرة الركود

### التضخمي INFLATION STAGNATION

ولذا فقد ظهر عدد من النظريات الحديثة تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسير تلك الظواهر الحديثة ولعل أهم هذه النظريات:

### أولا: نظرية البحث عن العمل

ظهرت هذه النظرية في السبعينات، تركز على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل، حيث أنها تصف حالة وجود بطالين ومناصب شغل شاغرة في نفس الوقت. إلا أن عملية البحث عن

<sup>1</sup> - علي عبد الوهاب نجا: مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص45.

العمل تعد مكالمة وتتطلب وقت، لأن البطال عندما يقوم بالبحث فإنه ينفق المال من أجل تنقلاته، أو لشراء المجلات.....، تعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- 1- التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة.
  - 2- الباحثون على علم بالتوزيع الإحتمالي للأجور المختلفة.
  - 3- هناك حد أدنى للأجر ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه ويقبل أجر أعلى منه.
- البطالة إختيارية حسب هذه النظرية، وهي تحدث بسبب ترك الأفراد لوظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم والأجور المعطاة<sup>1</sup>.
- والواقع أن نظرية البحث عن العمل لا تفسر حقيقة البحث على معلومات فرص العمل وتلاعب معدلات البطالة المرتفعة، وبالتالي فهي عاجزة عن تفسير ظاهرة البطالة وحاجة في الآجال الطويلة<sup>2</sup>.

وبالرغم مما أضافته هذه النظرية عن تحليل سبب البطالة وتركزها بين فئات معينة دون الأخرى، إلا أن ذلك يظل مشوبا بكثير من أوجه القصور، ويوجه إلي هذه النظرية عديدا من الإنتقادات أهمها<sup>3</sup>:

- أ- عدم إتفاق هذه النظرية مع الظواهر المشاهدة في الإقتصاد، فالبرغم من رغبة الأفراد في البحث عن العمل، يلاحظ أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع إلي إستغناء أصحاب العمل عنهم؛
- ب- إن حظوظ الحصول على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم ونقل في حالة بقائهم متعطلين؛
- ج- من الصعب إرجاع الإرتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل؛
- د- تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة وإستمرارها في الأجل الطويل.

### ثانيا: نظرية إختلال سوق العمل

يرتكز تحليل هذه النظرية للبطالة على سوقين هما: سوق العمل وسوق السلع، وتبني هذه النظرية على فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل ونتيجة ذلك يتعرض سوق العمل لحالة الإختلال تتمثل في

<sup>1</sup> - لعيش ليلي: ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص4.

<sup>2</sup> - مدني بن شهرة: مرجع سبق ذكره ، ص245.

<sup>3</sup> - علي عبد الوهاب نجا: مرجع سبق ذكره ، ص ص49-50.

وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية وينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات عن طريق الكميات<sup>1</sup>.

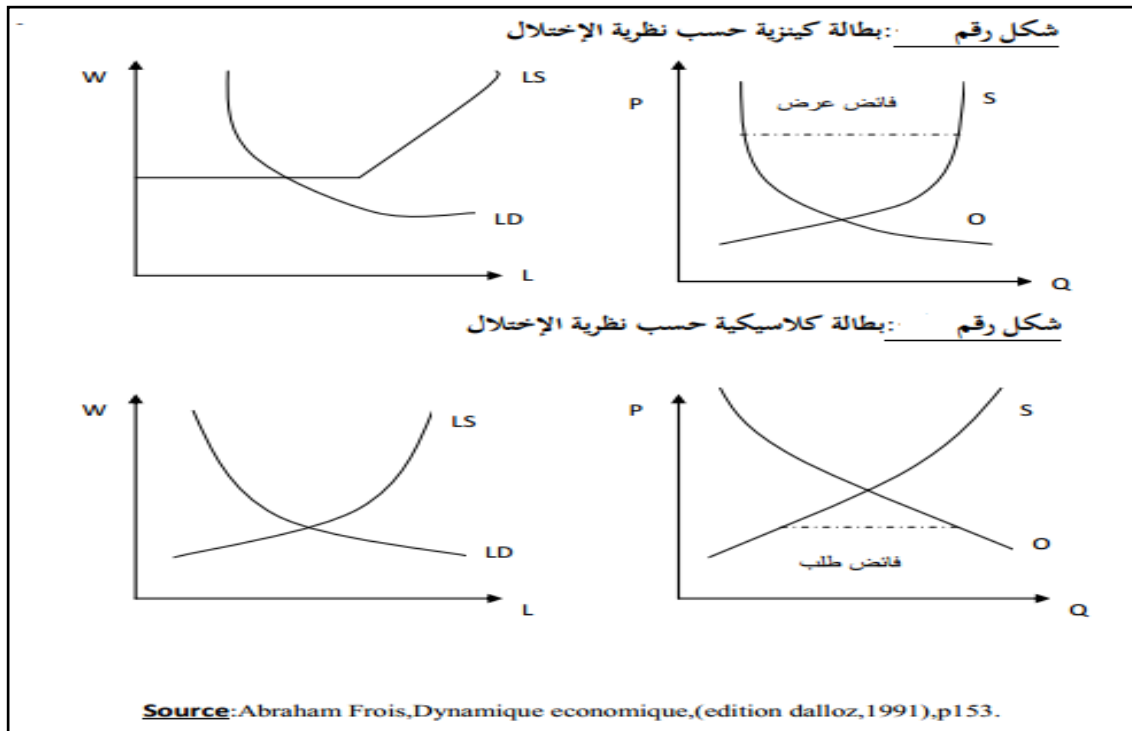
ويتفاعل هذين السوقين لينتج عنه نوعين من البطالة هما:

1- **النوع الأول:** ويتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.

2- **النوع الثاني:** وهنا تقترب البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوي التشغيل بسبب انخفاض ربحية الإستثمارات، وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.

والشكل الموالي يوضح هذين النوعين:

الشكل رقم (07،08): بطالة الكينزية وبطالة كلاسيكية حسب نظرية الإختلال



<sup>1</sup> - وديع طوروس: الإقتصاد الكلي، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2010، ص ص 211-212.

## ثالثا: نظرية تجزئة السوق

ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد D.B Doemberg, M . Piore في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوي التعليمي، وتهدف النظرية إلى تفسير إرتفاع البطالة والكشف عن أسباب إرتفاعات في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى، وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل وهي<sup>1</sup>:

- 1- **السوق الداخلية:** تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور.
- 2- **السوق الخارجية:** يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب، مع عدم إمكانية الترقية.
- 3- **السوق الأولية:** تظم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا وإستقرارا، والتي توفر أحسن الشروط بما في ذلك إمتياز الترقية، وفي الجزائر فإن قطاع المحروقات لليد العاملة الدائمة يوفر بهذا السوق، إذا كان يؤمن وظائف دائمة وبأجور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكن أصبح يميل في السنوات الأخيرة إلى نهج التوظيف غير الدائم.
- 4- **السوق الثانوية:** تضم الوظائف الأقل أجرا وإستقرارا وفي الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة، أي أن هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار، ومن حيث الجنس، وتتضمن المؤسسات الإنتاجية الصغيرة، التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل وتتأثر بالتقلبات الإقتصادية مما يعني أن المشتغلين بها يكونوا أكثر عرضة للبطالة.
- 5- **السوق الرئيسية:** تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم، التي تستخدم فنون إنتاجية كثيفة ورأس المال والعمالة الماهرة، ونظرا لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق السلع والخدمات فإنها تتمتع بدرجة عالية من إستقرار الطلب على منتجاتها وبالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل إيجابي.

<sup>1</sup> - العايب عبد الرحمن: البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي -الجزائر- رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2003/2004، صص 20-21.

**رابعاً: نظرية الأجر الكفاءة**

تعتمد على العلاقة التي يمكن أن تربط بين إستقرار الأجور النقدية وإنتاجية العمال، فأصحاب العمل يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجور عن مستوياتها التوازنية في سوق العمل وذلك لتشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم، ومن خلال ذلك يحدث فائض في عرض العمل وبالتالي ظهور البطالة. حسب النظرية، يكون سلوك أرباب العمل والعمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم المردودية بالنسبة لأصحاب الأعمال، وتعظيم المنفعة والإشباع بالنسبة للعمال حتي ولو كانت الأجور مرتفعة وظهور البطالة<sup>1</sup>.

والدوافع التي تجعل أرباب العمل يرفعون الأجور من خلال هذه النظرية تنحصر في:

- 1- الرغبة في إجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر ربحية وإنتاجية وهذا نلمسه في البلدان النامية؛
- 2- تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم.
- 3- زيادة إنتاجية العمل؛

لقد إستطاعت نظرية الأجور الكفاءة تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الإقتصاد الجزئي خصوصاً تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجوراً مرتفعة وهذه الظاهرة منتشرة كثيراً، لكن المؤسسات الإقتصادية لا توظف سوي العدد القليل منهم مع الإحتفاظ بالأجر المرتفع وذلك حتي تتمكن من إختيار العناصر الكفاءة منهم بدلاً من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد من العمال؛

**المطلب الثالث: آثار البطالة وكيفية علاجها**

تعتبر البطالة من أهم القضايا التي تعكر صفو حياة الأفراد آن إلى آخر ولا يغدو من سبيل المبالغة القول بأن الكثير من المشاكل الإجتماعية، بل والجرائم اليومية التي تشهدها الشعوب، تعود بجذور عميقة إلى وجود مشكلة البطالة كجرائم السرقة وجرائم القتل، كما أن البطالة تترك آثاراً إقتصادية سلبية على المجتمعات، وتتلخص آثار البطالة في الآثار الإقتصادية والإجتماعية كما يلي:

**أولاً: الآثار الإقتصادية**

ساهمت البطالة في إفراز آثار اقتصادية لفئات المجتمع يمكن ذكر أهمها بالآتي:

<sup>1</sup> - سليم عقون: مرجع سبق ذكره ، ص30.

- 1- تعني بطالة حالة عدم التشغيل الكامل، أو عدم التوظيف الكامل والذي يؤثر بدوره على عدم وصول الإقتصاد إلى حالة توازن التوظيف الكامل.
- 2- يعتبر عنصر العمل عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج وعدم إستغلالها هذا المورد يضيع على الإقتصاد فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة والقادرة على العمل والإنتاج.<sup>1</sup>
- 3- إنخفاض مستوى الناتج القومي والدخل القومي، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع ونقص في الناتج القومي والدخل القومي. ويزداد هذا الأثر سواء في الإقتصاديات النامية، والتي تعاني أصلا من ندرة في مواردها الإقتصادية.
- 4- إختلال مستوى الأسعار في المجتمع، حيث أن وجود البطالة في مجتمع ما يؤدي إلى إختلال جهاز الأسعار بها فتصبح غير مستقرة وهذا يؤدي إلى إرتفاع معدل التضخم وهذا يهدد بدوره الإستقرار الإقتصادي في المجتمع.
- 5- هناك بعض الحكومات التي تمنح المتعطلين تعويضا في شكل إعانات نقدية، هذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعالة المتعطلين يكون كبيرا لاسيما كلما زادت عدد البطالين. وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتعطلين وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة. ومن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخل خاصة للمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقلل من إيرادات الحكومة وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة.<sup>2</sup>
- 6- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، وهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم أو خبراتهم... فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالإستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك وخصوصا كلما تعرض العامل لمواجهة فنون إنتاجية أحدث خلال عمله.<sup>3</sup>

## ثانيا: الآثار الإجتماعية

وتتمثل الآثار الإجتماعية في ما يلي:

<sup>1</sup> - هيثم الزغبى: مرجع سابق، ص 149.

<sup>2</sup> - أحمد رمضان نعمة الله وآخرون: مبادئ الإقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 274.

<sup>3</sup> - عبد الرحمان يسري: مرجع سابق، ص 221.

1- لا شك أن البطالة وعدم إنتظار العامل يعتبران من الأمراض الاجتماعية الخطيرة. والبطالة إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى تدهور النظام المهني والصناعي في مجتمع معين وماله من مساوئ (كسوء توزيع الأعمال وظهور الأزمات)، لأن إحتمال إنقطاع الدخل والعمل وعدم ضمانها يجعل الفرد المشتغل في قلق دائم وخوف شديد، أما انقطاع الدخل فعلا فقد يثير في نفسه التذمر واليأس والتهيج، أو قد يدفعه إلى تقبل التبرعات الخيرية أو اللجوء إلى مؤسسات البر فتتضاعل شخصيته وتتحطم آماله. والفرد بسبب البطالة أو نظرا لضآلة دخله لعدم إنتظام عمله، قد يجد نفسه مضطرا لأن يحمل أولاده منذ نعومة أظافرهم على هجرة المدارس ودور الثقافة سعيا وراء الأجر بالطبع أن أمرا كهذا ينطوي على كثير من الأخطار بالنسبة إلى بناء جيل جديد.<sup>1</sup>

2- تؤثر البطالة سلبا على الحالة النفسية والاجتماعية للفرد، حيث نلاحظ أن للبطالة إرتباطا وتأثيرا مباشرا على معدلات الجريمة في المجتمع. كما لوحظ أنه في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على إرتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئا على الموارد الإقتصادية من جهة وسببا من أسباب إرتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى.<sup>2</sup>

3- الشعور بالإحباط والفراغ والملل مما يؤدي إلى الإنحراف السلوكي للفرد داخل أسرته وفي مجتمعه.

4- القلق وعدم الطمأنينة في المجتمع بسبب إنتشار الجريمة.

5- إضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالإستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها.<sup>3</sup>

### ثالثا: كيفية علاج البطالة

تسعى كثير من الدول في عالمنا المعاصر إلى دراسة البطالة وتحليل أسبابها ونتائجها في مجتمعاتها بشكل مستمر ودؤوب من أجل معرفة طريقة علاجها والحد منها، وأهم المقترحات تتمثل في ما يلي:

1- يمكن علاج بطالة قصور الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية تهدف لزيادة الطلب الكلي وتقليل البطالة. والسياسة المالية تتضمن زيادة الإنفاق الحكومي على السلع

<sup>1</sup> - محمد طاقة، حسين عجلان حسن: مرجع سابق، ص 151.

<sup>2</sup> - نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف: الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد، ط1، الأردن، 2006، ص 249.

<sup>3</sup> - مصطفى سلمان: مرجع سابق، ص 243.



الاستهلاكية والاستثمارية لتنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة، أو تخفيض معدلات الضرائب مما يزيد الدخل المتاح لدى الأفراد فيزداد الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي ينشط الإنتاج وتزداد فرص العمالة. أما السياسة النقدية فتتمثل في استخدام الأساليب المختلفة المختلفة لزيادة عرض النقود مما يؤدي لزيادة الطلب وبالتالي تنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة. ولكن يلاحظ أن السياسات التوسعية يجب أن يكون لها حد أقصى معين لأنها تكون مصحوبة بارتفاع الأسعار مما يخلق مشكلة جديدة هي التضخم أو يزيد من حدتها وبالطبع لا تصلح سياسات توسع الطلب الكلي لعلاج البطالة الهيكلية وإنما قد تؤدي فقط لزيادة حدة مشكلة البطالة.<sup>1</sup>

2- لابد للسياسات الحكومية من التصدي لمشكلة البطالة من خلال وضع إستراتيجية عامة للتنمية البشرية ترفع من كفاءة العنصر البشري من حيث المستوى التعليمي والصحي بشكل ينعكس إيجابيا على إنتاجية الفرد وينمي مهاراته بحيث يحدث التوافق بين تلك المهارات وبين متطلبات سوق العمل.<sup>2</sup>

3- فتح مراكز تدريب لتأهيل من لم تواكب قدراتهم التقدم التكنولوجي واستخدام الآلة.<sup>3</sup>

4- في البلدان النامية بشكل خاص (وأحيانا في البلدان المتقدمة) يمكن الإعتماد على الصناعات الحرفية والأنشطة الصغيرة في خلق فرص للعمل، ومن ناحية أخرى فإن دعم هذه الصناعات بمنح أماكن لتقييم فيها نشاطها وحل مشكلة تمويلها ومساعدتها في تسويق منتجاتها سوف يساعدها كثيرا على النمو وبالتالي إستيعاب أعداد أكبر من الأفراد للعمل فيها.<sup>4</sup>

5- إقامة مراكز للمعلومات في المناطق المختلفة يكون الهدف منها هو تسجيل أسماء الباحثين عن عمل وأماكن تواجدهم وتخصصاتهم بصفة دورية كما تقوم بجمع بيانات عن الوظائف الشاغرة في المناطق التي توجد فيها، على أن تجعل هذه المعلومات متاحة أمام الباحثين عن عمل ورجال الأعمال أصحاب الوظائف الشاغرة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - عبد القادر عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 251.

<sup>2</sup> - محمدي فوزي أبو السعود: مرجع سابق، ص 223.

<sup>3</sup> - مصطفى سلمان: مرجع سابق ص 243.

<sup>4</sup> - عبد الرحمان يسري: مرجع سابق، ص 223.

<sup>5</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 252.

### المبحث الثالث: أهم علاقات الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من الإستراتيجيات الفعالة التي تتخذها مختلف الدول أجمل توفير أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، وبالتالي تقليص معدلات البطالة فيها. ولكن على الرغم من أن هذه الإستراتيجية تساهم في الحد من البطالة من جانب معين، إلا أنها تؤدي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل من جانب آخر سواء بالنسبة للدول المصدرة له أو بالنسبة للدول المضيفة له.

### المطلب الأول: أهم علاقات الإستثمار الأجنبي المباشر

الإستثمار الأجنبي المباشر له علاقات كثيرة مرتبطة به، وله تأثير مباشر عليها ويتأثر بها، ومن هذه العلاقات دورة حياة المنتج، الخصخصة، العولمة، محفظة الأوراق المالية..... إلخ، وسيتم التطرق لبعض هذه العلاقات بإختصار، لأن كل علاقة من هذه العلاقات تحتاج إلى بحث خاص.

### أولاً: محفظة الأوراق المالية

يتمثل الإستثمار في محفظة الأوراق المالية في شراء الأصول، وذلك بهدف كسب معدل عائد يتناسب مع مستوي معين من المخاطر، دون أن يكون لها حق في الرقابة مع الهيئة التي تصدر الأصول. ويشمل الإستثمار في محفظة الأوراق المالية شراء سندات حكومية، والسندات التي تصدرها المؤسسات لأنها تشمل شراء الأسهم.

أما الإستثمار المباشر فيهدف إلى إكتساب حق الرقابة على المؤسسات، وذلك بإمتلاك جزء من الأسهم المكونة للشركة أو كلها.

ونجد من خلال ما تقدم أن الإختلاف بين الإستثمار المباشر والإستثمار في محفظة الأوراق المالية هو كون الإستثمار المباشر يضمن للمستثمر حق ملكية المشروع الذي يقام في البلد المضيف، والإشراف عليه ومراقبته، وليس شرطاً أن يمتلك المستثمر كل رأس مال المشروع، بل يكفي نسبة تسمح له بإتخاذ القرارات وتسيير المشروع.

وهذا الإختلاف يعتمد على عنصرين هما الملكية والرقابة، وحسب برنار بونان ( Bernard Bonin ) تمثل الملكية هنا نسبة الأسهم التي يستحوذ عليها غير المقيمين، أما المراقبة فهي نسبة الملكية الضرورية حتي يعتبر هذا والإستثمار إستثماراً مباشراً<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - Bernard BONIN : Le monde de multinational. Les editions d organisation, paris 1987, p 10 .

وتختلف النسبة التي تحدد ما إذا كان الإستثمار مباشرا أو غير مباشر من دولة لأخرى، فهناك دول تعتبر الإستثمار مباشرا إذا كانت النسبة التي يملكها الطرف الأجنبي أكثر من 50% والبعض الآخر أكثر من 45%.

وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدنمارك نسبة 10% حدا أدنى للملكية، أما فرنسا وإسبانيا وفنلندا فتأخذ نسبة 20%، وفي ألمانيا وبريطانيا وإستراليا واليابان نسبة 25%، وفي المملكة العربية السعودية 75%، وفي ماليزيا نسبة 49%، وفي نيجيريا 40% أما كوريا الجنوبية 20%<sup>1</sup>.  
أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي (FMI) فإن عملية الإستثمار الأجنبي المباشر تكون في حالة حصول المستثمر على 10% أو أكثر من أسهم الشركة الأجنبية، فإذا كان أقل من 10% يصبح الإستثمار إستثمارا غير مباشر<sup>2</sup>.

### ثانيا: الشركات متعددة الجنسيات (Multinational Corporation)

يستخدم مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات (Multinational Corporation) للإشارة إلى أن الشركة تمارس جانبا من أعمالها خارج حدود بلدها، وهناك اختلاف كبير في تحديد تعريف متفق عليه، فقد حددت الأمم المتحدة الشركات المتعددة الجنسيات "بأنها المنشأة التي تملك أو تسيطر على الإنتاج أو تسهيلات الخدمات، خارج حدود الدولة التي قامت فيها"<sup>3</sup>.  
وعرف (فرنون) "الشركات المتعددة الجنسيات على أنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن مائة مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر"<sup>4</sup>.

وتعرف أيضا الشركة التي تزاوّل نشاطها في دولتين أو أكثر ولكن إستراتيجية الإنتاج توضع في المركز الرئيسي للشركة والذي يقع عادة في دولة رأسمالية متقدمة<sup>5</sup>.  
تعتبر الشركة متعددة الجنسيات كل شركة تستثمر في أكثر من دولة أجنبية، وتخضع لإستراتيجية موحدة تأخذ على مستوي الشركة الأم وتطبق في كل الفروع التابعة لها.

<sup>1</sup> - كريمة فريجي: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2002، ص15.

<sup>2</sup> - WWW. La documentation française économie. com. fr.

<sup>3</sup> - طاهر مرسي عطية: إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة، 2001، ص247.

<sup>4</sup> - فيصل حبيب حافظ: دور الإستثمار المباشر في تنمية إقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2005، ص44.

<sup>5</sup> - طابوش مولود: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص25.

ويرى البعض أن هناك معايير يجب توافرها عند وصف الشركات المتعددة الجنسيات وهي<sup>1</sup>:

- 1- عدد الدول التي يمتد إليها نشاط الشركة حيث يكفي البعض ببلدين أو أكثر (ليفنجستون)، والبعض الآخر يرى أن يمتد نشاط الشركة إلى ست دول أو أكثر (فرنون)؛
  - 2- نسبة الدخل المتولد من العمليات في الدول المضيفة؛
  - 3- درجة التغلغل في الأسواق الخارجية إلى الحد الذي يؤثر على قرارات الشركة، وإشترط هود وينج تملك الشركة لكل أو جزء من المشروع، ولها أحقية إدارته في أكثر من دولة.
- وبالنسبة للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات فقد أوضحها كثير من الإقتصاديين من بينهم (جون دنينج)، و(رولفه)، و(فرنون) حيث نشير على سبيل المثال إلى أن الشركة المتعددة الجنسيات هي أصلا الأداة التي تستخدم لتحقيق الإستثمارات المباشرة، التي جعلت منها القوة الرئيسية في الإقتصاد العالمي، وهي أيضا تستمر في تحديد مستقبل هذا الإقتصاد<sup>2</sup>.

وترتبط الإستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات المتعددة الجنسيات بظاهرة تدويل الإنتاج وما تحمله من نقل للعملية الإنتاجية إلى بلدان عديدة مع التحكم برأس المال.

وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات أداة من أدوات العولمة، والتي تساهم في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، كما تعتبر الشركات متعددة الجنسيات مصدرا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يساهم في تضيق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول النامية والدول المتقدمة.

### ثالثا: العولمة Globalization

<sup>1</sup> - عيد السلام أبو قحف: إقتصاديات الأعمال والإستثمار الأجنبي، 2001، ص ص375-376.

<sup>2</sup> - كريمة فريحي: مرجع سبق ذكره، ص14.

العولمة ليست تعظيم التبادلات بل هي مسابقة بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية فالجزء الأول من الفكرة يسمح لنا أن نعيش في المجتمعات ذات إقتصاد السوق، والجزء الثاني من الفكرة يدفعنا إلي مجتمع السوق حيث أن الربط الإجتماعي يكون تجاريا سوقيا فقط<sup>1</sup>.

وأما صندوق النقد الدولي فقد عرف العولمة بأنها تزايد الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى إنتشار التكنولوجيا<sup>2</sup>.

وتشير الأنتكاد (UNCTAD، 1991) إلى أن العولمة هي إنفتاح على العالم، وهي حركة متدفقة ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وتكنو لوجيا<sup>3</sup>.

العولمة هي الإنفتاح على العالم الخارجي من خلال تبادل السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية مع سرعة إنتشار التكنولوجيا.

إن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل، حيث إن المرحلة الأولى من هذه المراحل كانت التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية والتي بدأت تتبلور في السبعينات، فتمثلت في الإندماج المالي الدولي، والمرحلة الثالثة والتي بدأت في الثمانينيات، وهي العولمة، والتي أصبحت السائدة في العصر الحالي<sup>4</sup>.

كما أن العولمة تشمل ثلاث سمات:

- 1- الأولى: دولية مرتبطة بتطور تيار التصدير؛
- 2- الثانية: إن الإلغاء العام الجنسية مرتبط بتيار الإستثمار والإقامة بالخارج؛
- 3- الثالثة: إن الشمولية مرتبطة بوضع شبكات عالمية للإنتاج والإعلام<sup>5</sup>.

وقد ساهمت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تطور العولمة لما كان لها من دور في تدويل الإنتاج وتحرير التجارة الدولية والرفع من معدلات التبادلات الدولية، كما كان للإستثمارات الأجنبية المباشرة دور كبير في التطور التكنولوجي والذي هو أحد سمات العولمة.

<sup>1</sup> - Zaki LAIBI : Malaise dans la mondialisation, entrtien avec philippe petit, paris, les editions Textuel, 2001, p45-47.

<sup>2</sup> - عمر صقر: العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، جامعة حلوان، 2003، ص5.

<sup>3</sup> - أحمد سيد مصطفى: تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي، ط2، القاهرة، 1999، ص11.

<sup>4</sup> - عمر صقر: مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8.

<sup>5</sup> - فيصل حبيب حافظ: مرجع سبق ذكره، ص48.

وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات الأداة الرئيسية في تكريس العولمة والمحرك الرئيس للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

### المطلب الثاني: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

حيث يتخذ الصيغة المباشرة، والصيغة غير المباشرة، كذلك فإن هذه الآثار ترتبط إلى حد ما بالأشكال التي يتخذها الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن آثاره في حالة إنشاء فرع أو مؤسسة، تختلف عن تلك الآثار التي تنتج في حالة إقتناء مؤسسة.

#### أولاً: الآثار المباشرة

تظهر الآثار المباشرة للإستثمار الأجنبي المباشر على مستويات العمالة في الحالات التالية:

#### 1- حالة إتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين لإنشاء وحدة إنتاج جديدة:

فإنه يشكل جزءاً مهماً من تدفق رؤوس الأموال المستثمرة تسمح بتوفير مناصب شغل، وبالتالي يكون الإستثمار الأجنبي ذو تأثير إيجابي على مستوي العمالة، وهذا ما يظهر من خلال الإستثمارات الجديدة في بعض البلدان النامية<sup>1</sup>.

#### 2- حالة إقتناء شركة موجودة: حيث يحتمل أن يتم قرار الإستغناء الجزئي أو حتي الكلي

للعمال، مما يؤثر سلباً على مستوي العمالة وفي هذه الحالة يظهر الأثر السلبي للإستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في إقتصاد الدولة المضيفة.

#### 3- طبيعة التكنولوجيا المستخدمة من طرف المستثمر الأجنبي: ففي حالة تبني تكنولوجيا

ذات كثافة العمل، يؤدي ذلك إلى تشغيل اليد العاملة العاطلة مقارنة بحال لو تم إستخدام تكنولوجيا ذات كثافة رأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى تدني تشغيل اليد العاملة، وهو أثر سلبي لهذا النوع من الإستثمارات على مستوي العمالة.

<sup>1</sup> - عبد الرحمن صبري: الإتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الاستثمار، ورقة عمل مقدمة في ندوة، تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي الأردن، 1997، ص.6.

**ثانيا: الآثار غير المباشرة**

تظهر الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة في الدول المضيفة، سواء أكانت بشكل إيجابي أو سلبي وذلك من خلال عرض الحالات التالية:

**1- حالة العمالة المولدة بشكل غير مباشر في مجمل الاقتصاد الوطني: بفعل تكريس**

الروابط بين الموردين المحليين وفروع الشركات الأجنبية، ويظهر ذلك من خلال إبرام عقود التوريد طويلة الأجل مع الشركات المحلية، مما يدفع هذه الأخيرة، وحفاظا على التزاماتها التعاقدية بتوفير فرص عمل جديدة.

**2- حالة الإستثمار الموجه للتصدير: تساهم الشركات الأجنبية في فتح أسواق جديدة**

للتصدير في البلدان المضيفة، لما تمتلكه هذه الشركات من قوة في السوق العالمية، ولما تتمتع به البلدان المضيفة من مزايا نسبية، تتمثل في إنخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج بوجه عام، وقد إستفادت دولا كثيرة مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وماليزيا في الإشتراك في نظم الإنتاج العالمية تقع مراكزها الرئيسية خارج حدود هذه الدول، خاصة في صناعة الإلكترونيات في العالم، وقد أدى ذلك إلى إستيعاب هذه الصناعة لأعداد هائلة من العمالة الفنية مما يعكس الأثر الإيجابي لهذا النوع من الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>.

**3- حالة المنافسة بين الفرع الأجنبي والشركة المحلية: غالبا ما تحسم المنافسة بين الفرع**

الأجنبي والشركة المحلية في نفس قطاع الصناعة أو النشاط لصالح الفرع الأجنبي، نظرا لقدراته العالية في مجال الكفاءة والمهارات التنظيمية والتسيرية، وأمام عجز الشركة المحلية في مواجهة ومنافسة الفرع الأجنبي، يتحتم عليها الخروج من السوق وإتخاذ قرار الغلق وهو ما يؤدي إلى تسريح العمال، وبالتالي يكون الأثر سلبيا في هذه الحالة.

<sup>1</sup> - ساعد بوراوي: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة (الجزائر - تونس - المغرب)، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008، ص48.

**خلاصة الفصل:**

تعد مشكلة البطالة كما أوضحنا في الفصل واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه الدول في كافة أرجاء العالم، كما تعتبر أيضاً أحد التحديات التي يجب على دول العالم الانتباه لها حالياً. حيث يتوجب عليها أن تسرع في العمل على إيجاد السياسات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلة حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها.

وللحد من الظاهرة قامت الدول بإتباع إجراءات خارجية والتي من أهمها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظراً لمساهمتها الكبيرة في توفير مناصب الشغل.



## الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي  
المباشر علي البطالة في الجزائر خلال  
الفترة (2000-2014)

تمهيد:

يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يحقق لاقتصاديات الدول المضيفة العديد من المزايا، إذ يلعب دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها الدول، أهمها مشكلة البطالة والمساهمة في تنمية قطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة والسياحة وقطاعات أخرى تعتمد في نجاحها بصورة كبيرة على نجاح المشاريع الإستثمارية.

نجد الكثير من الدول تعاني من مشكلة البطالة، والتي تتزايد مع تزايد الكثافة السكانية، مما يؤدي حتما إلى زيادة في الطلب على الشغل، ولهذا تلجأ الدول إلى وضع سياسات فعالة لجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي بدورها تخلق مناصب شغل جديدة وإمتصاص نسبة البطالة أو التقليل منها، وهنا يكمن دور الإستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة بالذات، إذ أن الحكومة لن تتمكن من إستيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل في دوائر ومؤسسات الدولة، لذلك يبرز دور الإستثمار الأجنبي المباشر كحل مثالي من أجل المساهمة في تشغيل الشباب العاطل عن العمل، وخاصة حملة الشهادات.

## المبحث الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالنظر إلى حالة الجزائر، فقد عمدت الجهات الوصية على تطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير مستهدفة تحسين بيئة الأعمال، بغية جذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الإطار احتوت التشريعات النازمة للاستثمار في الجزائر والمعمول بها حاليا على حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب على القدوم للجزائر. كما حققت الجزائر التوازنات الإقتصادية الكلية التي تعتبر شرطا أساسيا لجذب الإستثمار الأجنبي وأيضا تمتعت الجزائر بعوامل جذب أخرى لهذا النوع من الإستثمار، ألا وهي الإستقرار السياسي والأمني وحجم السوق واحتمالات نموه والبنية الأساسية التحتية والموارد الطبيعية.

### المطلب الأول: الإطار التشريعي المنظم لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تبنت الجزائر مباشرة بعد إستقلالها عدة قوانين تتعلق بالإستثمار، ولكن المرحلة التشريعية الحاسمة بدأت منذ سنة 1990 و بداية الإصلاحات الإقتصادية التي شملت جميع الجوانب بما فيها الإستثمار.

### أولا: تطور قوانين الإستثمارات في الجزائر قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادي

عمدت الجزائر خلال هذه الفترة إلى تبني عدة قوانين متعلقة بالإستثمار يمكن تناولها فيما يلي:

#### 1- قانون الإستثمارات الصادر في 26 جويلية 1963:

ككل الدول الحديثة الإستقلال تبنت الجزائر مباشرة بعد إسترجاع سيادتها قانونا يتعلق بالإستثمار<sup>1</sup> في 26 جويلية 1963<sup>2</sup> حيث كان هذا الأخير يهدف أساسا إلى إعادة بعث النشاط الاقتصادي حيث اعتبر الملاحظون أن هذا القانون كان موجها خصيصا إلى المستثمر الأجنبي، خاصة وان الجزائر في تلك المرحلة لم تكن تملك رأسماليين وطنيين لهذا كان يجب عليها توجيه

<sup>1</sup> - تشام فاروق: الإستثمارات الاجنبية في الجزائر وأثارها على التنمية الإقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 22/21 ماي 2002، ص8.

<sup>2</sup> - قانون 277-63 الصادر في 1963/07/26، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر بالجزائر في 02 أوت 1963.

دعوة للاستثمار الأجنبي المباشر الإنتاجي حيث جاء هذا النص بعدة امتيازات جبائية ومالية من شأنها جلب هذه الفئة، فمن حيث الضمانات يستفيد المستثمرون الأجانب من الحرية الكاملة في ممارسة النشاط الاستثماري سواء كانوا معنويين أو طبيعيين وكذا حرية التنقل والإقامة، ومن هنا نجد أن هذا القانون يكرس مساواة النظام الجبائي ومبدأ الضمان ضد نزع الملكية<sup>1</sup>.

إلا أن هذا القانون لم يترجم في الميدان بسبب المحيط السياسي الذي يناهز بقيام نظام إشتراكي يستند إشتراكي يستند على القطاع العام، بالإضافة إلى ما ميز تلك الفترة من ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص الهياكل القاعدية وخوف القطاع الخاص الأجنبي على مصالحه<sup>2</sup>. وبينت الإدارة الجزائرية بنيتها في عدم تطبيقه مادامت لم تبادر بدراسة الملفات التي ادعت لديها<sup>3</sup>.

## 2- قانون الإستثمارات لسنة 1966:

صدر القانون الثاني في 15 سبتمبر<sup>4</sup> 1966، جاء هذا القانون خصيصا لأجل تحديد الإطار المنظم لمساهمة رأس المال الخاص في التنمية الوطنية، والذي جعل الدولة والهيئات التابعة لها تأخذ زمام المبادرة في القيام بالمشروعات الاستثمارية ضمن القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، والتي وضحت في المادة 04 القائلة: «تستطيع الأشخاص الطبيعية والمعنوية الجزائرية أو الأجنبية إنشاء أو تطوير مشروعات صناعية أو سياسية تزيد من المنتجات الإنتاجية للأمة...»، ومن هنا نلاحظ أن هذا القانون قصر الإستثمار على مجالات معينة دون أخرى كالمناجم، المحروقات والفلاحة التي يعتبرها إستراتيجية، كما أن هذا القانون قام بدعوة رؤوس الأموال الخاصة بغرض إنشاء مشاريع معينة ومحددة. وقد جاء هذا القانون مرتكزا على المبادئ التالية<sup>5</sup>:

<sup>1</sup>- خير قدور : الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، فرع التحليل، جامعة الجزائر ، 2002-2003 ، ص 65.

<sup>2</sup>- عبد الرحمن تومي: واقع وأفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية -الجزائر، العدد الثامن، جويلية 2006، ص108.

<sup>3</sup>- عليوش قريوع كمال: قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص7.

<sup>4</sup>- الأمر رقم 66-184، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادر بالجزائر بتاريخ 17/09/1966.

<sup>5</sup>- عبد الكريم كافي: مرجع سابق، ص 61.

أ- تحديد مجالات الإستثمارات في القطاعات الصناعية والسياحية؛  
ب- إعطاء الحق للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب في بناء الإقتصاد الوطني ولكن في ظل الإختيارات والتوجهات السياسية للبلد؛

ج- جاء هذا القانون بجملة من الإمتيازات والضمانات للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب؛

**3- قانون الاستثمارات لسنة 1982:** بعدما اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963 اتضح بان له خاصة الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات باعتباره القلب النابض للإقتصاد الجزائري.<sup>1</sup>

لذا جاء القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21/08/1982 المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الوطني، ومن أهم الأهداف التي حددها هذا القانون نذكر ما يلي:<sup>2</sup>

أ- الرفع من طاقة الإنتاج الوطني وإنشاء مناصب شغل جديدة والزيادة في الدخل الوطني وذلك بمساهمة الإستثمارات الخاصة المنتجة؛

ب- العمل على التكامل بين القطاعين العام والخاص، وإعطاء هذا الأخير مساحة أكثر لدفع عجلة النمو الاقتصادي؛

ج- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي والوصول بالتنمية إلى المناطق المحرومة.

إلا أن تطبيق هذا القانون على أرض الواقع وجد صعوبة كبيرة بسبب البيروقراطية المتفشية في دواليب الإدارة الجزائرية، والذهنية ذات التوجه الإشتراكي التي تسير الإقتصاد الوطني، إضافة إلى ضعف المنظومة المصرفية والمالية.

<sup>1</sup>- عبد الباسط بوزيان: مرجع سابق، ص 163.

<sup>2</sup>- عبد الكريم كاكي: مرجع سابق، ص 164.

## ثانيا: الإطار القانوني لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات (بعد عام 1986)

لعل هذه التشريعات تعبر عن تجسيد فعلي للموقف الجديد في تطبيق سياسة الإنفتاح أمام الإستثمارات الأجنبية المباشرة، لقد احتل هذا الموضوع حيزا معتبرا ضمن هذه المرحلة إعتبارا من الجزائر فقد تبنت منذ وقت ليس ببعيد سياسة الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي عبر إعادة تبو لاغية لبعض الآمال الخاصة لما تتطلبه هذه الإستثمارات، ظهر إلى الوجود أول نص جسد التغيير الجذري في موقف السلطة تجاه موضوع الإستثمارات الأجنبية وكان بالفعل قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 الخطوة الأساسية في هذا المجال:

### 1- قانون النقد والقرض كتكريس لمبدأ الانفتاح على الإستثمار الأجنبي المباشر:

جاء القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر، حيث يعتبر هذا القانون النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري فهو بمثابة تغيير جذري من أجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية. ومن التغييرات والتحويلات الجديدة الذي أخذها قانون النقد والقرض ما يلي:<sup>1</sup>

أ- يمكن أن تأخذ الإستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر إما شكلا مباشرا أو مختلطا، فهو بذلك ألغى شرط الأغلبية النسبية لرأسمال، كما ألغى أيضا مشاركة الرأسمال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط، فقد أكدت نصوصه على أن يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم؛

ب- حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الإقتصادية؛

ج- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين؛

د- السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال.

<sup>1</sup> - بوخورس عبد الحميد و بلعبيدي عابدة عبير: مرجع سابق، ص 9.

وحسب قانون النقد والقرض فإن هناك آثار إيجابية وأخرى سلبية للإستثمار الأجنبي المباشر أهمها مايلي:

### 1-1- الآثار الايجابية للإستثمار المباشر:

أ- خلق وترقية الشغل عن طريق التكوين والتأهيل للإطارات والعمال من طرف المؤسسات الأجنبية؛

ب- تشجيع إستعمال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والعمل على جلبها من الخارج؛

ج- تحسين ميزان المدفوعات بدخول رؤوس الأموال إلى الجزائر نتيجة لخلق مؤسسات أو فروع

د- خلق المنافسة والضغط على المؤسسات المحلية لزيادة المردودية والتأقلم مع الوضع الجديد لاقتصاد السوق.

### 1-2- الآثار السلبية للإستثمار المباشر:

أ- عرقلة الإستثمارات نتيجة تباطؤ الإجراءات الإدارية للقيود المفروضة من بنك الجزائر؛

ب- عدم مسايرة الجهاز المصرفي مع المقتضيات التي تتطلبها المرحلة الإقتصادية الجديدة من القروض الممنوحة للمستثمرين وخاصة الأجانب منهم؛

ج- تأثير تكاليف إستيراد المواد الأولية نتيجة الرسوم الجمركية الإجراءات الجمركية البطيئة، مما يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج إعاقة الإستثمارات الأجنبية المباشرة؛

د- عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي والأمني للبلاد؛

هـ- المنازعات بين الحكومة الجزائرية وبعض الشركات الأجنبية نظرا لعدم قبول بعض تلك الشركات المنازعات القضائية في المحاكم الجزائرية لما يتميز القضاء الجزائري من عدم مسايرة التطورات الإقتصادية الجديدة مما يحتاج إلى تغيير و تعديل؛

و- أن غياب المرونة في هذا القانون كان نتيجة لتصرف مجلس النقد والقرض كمجلس إدارة بنك الجزائر كجهاز أداري يضع المقاييس المالية والنقدية البنكية ولهذا أصبح عاملا أساسيا لمراقبة الإقتصاد الوطني مراقبة العمليات الإستثمارية للأجانب حيث تجتمع مرة كل شهر لدراسة الملفات في الوقت المناسب مما ينجم عنه تعطل تحقيق المشاريع الذي لا يتماشى ومرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق.

## 2- قانون الاستثمارات لسنة 1993:

إن الجزائر حققت قفزة نوعية في مجال التعامل مع قضايا الإستثمار الأجنبي خاصة بعد المصادقة على الإطار التشريعي الجديد الذي تجسد في أحكام المرسوم 93-12<sup>1</sup> المؤرخ في 15-10-1993، ويعتبر هذا النص اللبنة الأساسية وحجر الأساس والزاوية في مجال الإجراءات ذات الطابع التشريعي التي تحكم مجال الاستثمارات، ولعل أهم النقاط الأساسية التي جاء بها هذا النص التشريعي تكمن فيما يلي:

أ- إزالة تامة للفوارق القديمة بين الإستثمارات العمومية والخاصة والأجنبية والعامة والوطنية؛

ب- التخفيض في إطار تدخل الدولة لمنح بعض الإمتيازات الجبائية، الجمركية والمالية مع إزالة نظام الإعتماد بحيث تصبح الإستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالإستثمار؛

ج- ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال القابلة للإستثمار والعوائد الناجمة عنها.

لقد ألغى هذا النص التشريعي صراحة كل القوانين الصادرة التي تعالج نفس الموضوع والقوانين المخالفة له باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات، حيث أن هذا القانون جاء نتاجا للإصلاحات التي شرعت الجزائر في تطبيقها منذ 1988 هذا التاريخ الذي تزامن مع إنشاء المؤسسات العمومية الإقتصادية، كما سبق صدوره صدور القانون التجاري<sup>2</sup> والقانون المتعلق بالتحكيم في مجال التجارة الدولية<sup>3</sup>.

ومن كل هذا نجد أن هذا القانون وضع حيز التطبيق القواعد المتعلقة بالإقتصاد الحر وبذلك تغير النظرة الإقتصادية السابقة للإستثمار الأجنبي المباشر على أنه أداة للرفي ونمو الإقتصاد ووسيلة لا مناص منها للخروج من أزمة المديونية الجاثمة، حيث اعتبر كحل إستراتيجي، ومن هنا فقد أتيح للمستثمر الأجنبي إمتلاك حصة 100% من المشروع الإستثماري، بالإضافة إلى ذلك قانون الخوصصة<sup>4</sup> حيث نجد أن المستثمر الأجنبي بإمكانه أن يتحصل على إمتلاك جزئي أو كلي لشركة عمومية مطروحة للمساهمة أو البيع، كما أن هذا النص لا يعبر على أي تمييز يذكر بين المستثمر الأجنبي والوطني وبالتالي يعامل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين

<sup>1</sup> - المرسوم التشريعي 93-12 الصادر بالجزائر بتاريخ 5 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية، العدد 64، 5 أكتوبر 1993.

<sup>2</sup> - المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في أبريل 1993 يعدل ويتم الأمر رقم 75-50 المؤرخ في 26-9-1975 والمتضمن القانون التجاري بالجزائر، الجريدة الرسمية رقم 27، 1993.

<sup>3</sup> - المرسوم التشريعي رقم 93-09 المؤرخ في 25 أبريل 1993 يعدل ويتم الأمر رقم 66-154 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات المدنية بالجزائر الجريدة الرسمية رقم 27، 1993.

<sup>4</sup> - علي ساحل ديبون: النظام الجديد لترقية الاستثمارات، ندوة حول الاستثمار في الجزائر - البحرين - ماي 1997، ص 03.



الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الجزائريين وهذا من حيث الحقوق والواجبات ذات الصلة بالإستثمار كما أن المشاريع المحققة بالعملة الأجنبية قابلة للتحويل وتحظى بحرية تحويل العوائد نتيجة للبيع أو التصفية حتى ولو كان الناتج يفوق رأس المال المستثمر أصلا.

### 3- أمر 2001 المتعلق بتطوير الإستثمارات:

إن هذا الأمر يحدد النظام الذي يطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في في النشاطات الإقتصادية، المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الإستثمارات التي تتجز في إطار منح إطار منح الإمتياز أو الرخصة.<sup>1</sup>

وجاء هذا الأمر، بنص على الامتيازات الضريبية والجمركية التي تستفيد منها الإستثمارات المنجزة في النظام العام وهي كما يلي:

- أ- تطبيق النسبة المخفضة للحقوق الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
- ب- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
- ج- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض، فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني.

كما نص الأمر رقم 03-01 على النظام الإستثنائي، المتعلق بالإمتيازات الخاصة بالإستثمارات التي تتجز في المناطق التي تتطلب تميمتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة، بالنسبة للإقتصاد الوطني، خاصة إذا كانت تستعمل تكنولوجيات من شأنها تحافظ على البيئة، وفي هذا المضمار فإن المجلس الوطني للإستثمار هو الذي يحدد هذه المناطق المذكورة.

<sup>1</sup> - المادة (1) من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة بالجزائر في 22 أوت 2001، ص، 07.

وتستفيد المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة من مزايا على مرحلتين كما يلي:

➤ **مرحلة إنجاز الإستثمار:** وهي نفس المزايا الموجودة في النظام العام، المتعلقة بدفع حقوق نقل الملكية، والرسم على القيمة المضافة، والحقوق الجمركية، بالإضافة إلى: تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها (2%)، فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

➤ **مرحلة انطلاق الإستغلال:** تترتب عنها المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط المهني (TAP).
- الإعفاء لمدة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الإقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار.

ونص هذا الأمر أيضا على الضمانات الممنوحة للمستثمرين في المواد 14، 15، 16، 17 حيث يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب نفس المعاملة مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات المتعلقة بالإستثمار.

كما ذكر الأمر رقم 01-03، الأجهزة الجديدة للإستثمار في الدولة الجزائرية، وهي المجلس الوطني للإستثمار، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وحدد مهام كل جهاز من هذه الأجهزة.

### ثالثا: الإمتيازات والضمانات الممنوحة للإستثمارات الأجنبية

حسب الأمر 01-03 نجد أن نظام الإمتيازات انطوى على نظامين أساسيين وهما النظام العام والنظام الإستثنائي<sup>1</sup>.

1. **النظام العام:** يتعلق هذا النظام بالاستثمارات التي يطلق عليها إستثمارات عادية في مرحلة إستغلالها، فمن ناحية الاستفادة فان كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، وطني أو أجنبي ينشأ على شكل مساهمات إستثمار عادي خارج المناطق التي يستوجب التطور فيها مساهمات خاصة من الدولة، فزيادة على الحوافز الضريبية والجمركية التي تم إقرارها في القانون العام يمكن أن تستفيد الإستثمارات التي حدد نظامها ومفهومها هذا الأمر بالمزايا التالية والتي تخص:

<sup>1</sup> - مجلة شراكة Partenaires رقم 10 الصادرة في جويلية 2002 عن الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة في الجزائر ص 17.

أ- مساعدات على الإنجاز<sup>1</sup>: حيث أن مدة الانجاز هي تلك المدة التي يتم الإتفاق بشأنها مع المستثمر إبتداء من تاريخ التبليغ بقرار منح المزايا ويشتمل على ما يلي:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل بصفة مباشرة في إنجاز المشاريع الإستثمارية أي بنسبة 5%؛

- الإعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمارات؛

- الإعفاء التام من دفع الملكية للمفتشيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار فيما يخص الإجراءات فقد تم تبسيطها، حيث في السابق كان يفرض على المستثمر تقديم دراسة تقنية إقتصادية، هذا الشرط تم إلغاؤه أما الآن فالأمر لا يتطلب إلا بطاقة تقنية.

2- النظام الإستثنائي: ضمن هذا النظام فإن الإستثمارات تستفيد من مزايا خاصة حيث أنها تتجز في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة الدولة الخاصة، أو تلك التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني، خاصة عندما تستعمل تقنيات خاصة والتي من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة وتستفيد الإستثمارات التي تتجز ضمن هذا الإطار من المزايا الآتية:

أ- إنجاز الإستثمار<sup>2</sup>:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمفتشيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.2% فيما يخص عقود التأسيس وزيادات في رأس المال؛

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار سواء كانت مستوردة أو تم اقتنائها من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

<sup>1</sup>- منشورات الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار ANDI، أوت 2002.

<sup>2</sup>- نفس المرجع السابق (منشورات ANDI).

ب- إمتيازات بعد معاينة إنطلاق الإستغلال:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي ومن الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني؛

- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الإقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار؛

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الإستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الإستهلاك.

**3- الضمانات الخاصة بحماية الإستثمار الأجنبي المباشر:** إن الضمانات الممنوحة والمنصوص عليها قانونا تتطوي على معاملة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بمثل ما يعامل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المحليين ذات الصلة المباشرة بالإستثمار، وهكذا نجد أن الأمر المؤرخ في 20 أوت 2002 والقانون التجاري الجزائري ينصان على:

أ- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها مع ضمان تحويل رؤوس الأموال ومداخل المستثمرين؛

ب- لا يمكن أن يكون الإستثمار المنجز موضوع مصادرة إدارية إلا في حدود القانون ويعوض تعويض عادل ومنصف؛

ج- لا يمكن أن تطبق أي مراجعات أو إلغاءات قد تطرأ في المستقبل على الإستثمارات التي يتم إنجازها في إطار هذا الأمر إلا بطلب بصفة صريحة من المستثمر نفسه.

كما أقرت الجزائر مبدأ التحكيم الدولي في عقود الإستثمارات وهذا بغية تقوية التعاون الدولي في مجال التنمية الإقتصادية ودعم مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر، في هذا الإطار قامت الجزائر بالمصادقة على إتفاقيتين دوليتين تسمحان لها بضمان هذه الإستثمارات من جهة وإمكانية اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بها حماية للمتعاملين من جهة أخرى.

ولقد تم تناول هاتين الإتفاقيتين على التوالي بموجب الأمرين التاليين:

- الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 والمتعلق بالمصادقة على معاهدة الإنضمام إلى الوكالة الدولية للإستثمار.

- الأمر رقم 95-04 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 والمتعلق بالمصادقة على الإتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالإستثمارات فهي تقوم بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

### المطلب الثاني: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وقانون الإستثمار 1993 أعربت العديد من الشركات الأجنبية عن نيتها للإستثمار في الجزائر، وهذا من خلال حصولها على الإعتماد من بنك الجزائر أو من خلال تسجيلها لدى وكالة دعم ومتابعة الإستثمار (APSI).

ولقد كان لهذا التدفق الهائل للمستثمرين ورغبتهم في الإستثمار بالجزائر ترك إنطباع مريح على أن الجزائر سوف تعرف نقلة نوعية في التنمية وذلك بتسجيلها لمعدلات خيالية من النمو.

ولكن هذه المشاريع سرعان ما تبددت وتبخرت عبر السنوات المتتالية وذلك لعدم تجسيد هذه النيات إلى مشاريع حقيقية في الميادين التي طلبها المستثمرين، حيث لم يتجسد إلا القليل من المشاريع المبرمجة.

وهو ما يثير جملة من التساؤلات عن أسباب وخفايا هذه المفارقة العجيبة وبالأخص عن الأسباب الكامنة وراء هذا التعثر وعدم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر على الرغم من الحوافز والتسهيلات التي وضعت لهذا الغرض.

### 1- مشكلة العقار الصناعي

يمثل العقار الصناعي عامل مهم ومحدد للإستثمار الأجنبي المباشر وشرط ضروري لتحقيق هذا الإستثمار غير أنه يبقى من أهم العوائق التي تواجه المستثمر في الجزائر وهذا لأسباب التالية:

أ- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المتخصصة مع نوع الأنشطة الإقتصادية المراد أقامتها؛

ب- إرتفاع تكاليف الأراضي المخصصة للإستغلال بسبب إحتماب تكاليف وتهيئة لم تتم وخدمات لا يمكن أن بسبب وقوع تلك الأراضي في مناطق نشاط وهمية لم تنشأ بعد نظرا لوجود نزاعات حول ملكيتها؛

ج- كثرة وصعوبة الإجراءات الإدارية البيروقراطية المرافقة لطلب العقار الصناعي وطول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة؛  
د- ضعف كفاءة الهيئات والجهات المكلفة بتسيير وتنظيم العقار الصناعي.<sup>1</sup>

وحسب تقرير مناخ الإستثمار صنفت الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2012 فيما يخص طول وتعدد إجراءات إستخراج التراخيص في المرتبة 118 من مجموعة 178 دولة يشملها التصنيف وفي المرتبة 153 فيما يخص طول وتعقيدات إجراءات تأسيس مشروع.

## 2- مشكلة الإقتصاد الموازي

للسوق الموازية جملة من الآثار السلبية التي تؤثر على الأداء الإقتصادي من نمو وتطور، وهي أهم المخاوف لدى المستثمرين بسبب تأثيرها على حجم والفرص الإستثمارية، ففي هذه السوق تحطم أسعار منتجات المستثمرين الأجانب لوجود أسعار فيها أقل من أسعار السوق الرسمية.

وفي الجزائر كانت هذه الظاهرة وليدة للتحويلات السريعة من إقتصاد مغلق مخطط مركزيا إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق إضافة إلى الانفتاح على الإقتصاد العالمي مما أثر على النسق القيمي والسلوك الإجتماعي وأفرز أوجه نشاط لم تكن من قبل. أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب، أخذت أغلبها الطابع الغير رسمي وغير المنظم دون أن يرافق ذلك توسعا في الأنشطة الإقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرصة عمل جديدة تناسب مستوى الزيادة الحاصلة في عرض العمل.

وتبرز الإحصائيات أن نسبة 40% من الكتلة النقدية تسيطر عليها الأسواق الموازية وهذا ما يدل على عدم تحكم السلطات النقدية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل وعدم اتخاذ إجراءات لتقليل والحد من سلبيات هذه الظاهرة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ديبش أحمد: إشكالية التنمية والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2009-2010، ص 419 .

<sup>2</sup> - إيمان مودع: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص مالية ومصرفية، جامعة اليرموك، 2010، ص 84.

### 3- مشكلة الفساد

يقصد بالفساد الإقتصادي بحسب منظمة الشفافية الدولية بإستغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، أما أثاره على إقتصاد البلد فسلبية جدا أو متعددة المداخل، وبالنسبة لتأثيره على الإستثمار الأجنبي المباشر فيرتبط بما يتحمله المستثمر من أعباء وتكاليف إضافية في شكل رشاي وعمليات غير قانونية يدفعها مقابل الحصول على تسهيلات وخدمات، يفترض أن يحصل عليها دون مقابل هذه الأعباء كما أنها تزيد من تكلفة المشروع فإنها تدفع في بعض الأحيان إلى العدول عنه كليا.

وحسب تقرير منظمة شفافية دولية صنفت الجزائر في المرتبة 105 عالميا من حيث تفشي الفساد حيث حصلت على 34 نقطة في أصل 100 بينما حازت فنلندا التي صنفت على قائمة الدول الأقل فسادا على 90 نقطة.

ووصفت الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة، في بيان لها نشر على موقعها، هذه الرتبة بـ "المتوقعة" لـ "إستمرار تفجر مزيد من الفضائح وغياب إرادة لدى الحكومة لمكافحة الظاهرة، والأخطر من ذلك أن وزراء حاليين وردت أسماؤهم أو متورطون في قضايا فساد يتمتعون بحصانة كلية من المتابعة". وتابعت الهيئة "أن الجزائر كانت محل ستة تحقيقات ودراسات قامت بها منظمات دولية ووصلت إلى نفس الإستنتاجات" أي استمرار الفساد.

وذكر جيلالي حجاج أن جمود ترتيب الجزائر بين 2003 و2012، دليل على تعمم الفساد، بشكل يهدد أمن البلد، في وقت أن دولا حصلت على تنقيط أسوأ من الجزائر حققت تقدما كبيرا في مكافحة الفساد وأصبحت أحسن ترتيبا مقارنة بالجزائر.

وأكدت المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من ألمانيا مقرا لها في بيان لها، على حاجة المؤسسات العامة إلى مزيد من الإلتزام بالشفافية وتوسيع نطاق المساءلة للمسؤولين. وقالت هو غيتل لابليل، رئيس مجلس إدارة منظمة الشفافية الدولية: "لا بد للحكومات من تضمين إجراءات مكافحة الفساد عند صنع القرارات العامة. وهناك أولويات في هذا المقام، من بينها صياغة قواعد أفضل بخصوص الحشد والتمويل السياسي، والتزام المزيد من الشفافية حيال الإنفاق العام والعقود العامة، وتوسيع نطاق مساءلة الهيئات العامة أمام الشعوب". وأضافت السيدة لابليل قائلة: "بعد عام من التركيز على الفساد، نتوقع من الحكومات اتخاذ

مواقف أكثر صرامة في مواجهة سوء إستغلال السلطة، فنتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2012 تثبت أن المجتمعات ما زالت تتكبد تكلفة باهظة بسبب الفساد."

#### 4-المعوقات الإدارية والتنظيمية

يواجه المستثمر في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية أهمها:<sup>1</sup>

أ- عدم وضوح أحكام بعض النصوص القانونية وتطبيقها بصفة إنتقائية ومتباينة من جهة إدارية إلى أخرى.

ب- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بإستثمار وعدم الشفافية وتعدد الجهات الوصية.

ج- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء مشروع.

د- غياب هيئة وطنية مكلفة بإدارة ومتابعة وتنظيم الإستثمارات الأجنبية فقط.

هـ- تقل النظام الضريبي والشبه الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق وهو ما يترك المجال لتلاعبت والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الإستثمار.

و- بطء وبيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاة في مجال منازعات الإستثمار.

#### 5-مشكلة التمويل

يعاني النظام البنكي الجزائري من ضعف ورداءة الخدمات المقدمة إذا صنفنا الجزائر في مؤشر سهولة الأعمال لسنة 2012 فيما يخص الحصول على الإئتمان في المرتبة 150 من مجموع 183 دولة بعد الكثير من الدول العربية كسعودية التي حلت في المرتبة 48 عالميا و لبنان في المرتبة 78 عالميا.

في بلد بحجم الجزائر يستوعب 38 مليون شخص، يقتصر الحضور البنكي على 20 مؤسسة فحسب، تنتوزع على 15 ألف وكالة فقط، بالإضافة إلى وجود 14 مؤسسة مالية مختصة لا تفتح حسابات للمواطنين لكنها تتعامل مع المؤسسات، ويبيدي مراقبون في الجزائر انزعاجا من كون البنوك تستمر في تموقعها كهاجس

<sup>1</sup>- ساعد بوراوي: الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة (الجزائر - تونس - المغرب) مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008، ص163



أول للمستثمرين وكذا المصدرين، حيث يعدد كثير من هؤلاء انزعاجا من عراقيل تتسبب بها إدارات المصارف، وتشددها في مجال معدلات الفائدة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بعمليات تصدير، وهو ما حدا بأطراف للتساؤل عن مؤدى هذه الإجراءات، في وقت تتغنى السلطات بتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي لا تتجاوز المليار دولار سنويا.

ويوجّه خبراء إنتقادات لاذعة للنظام البنكي الوطني، ويعتبرونه عائقا رئيسيا لتطوير الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الأيام الأخيرة، وألح هؤلاء على "إنعدام فعالية" النظام البنكي الوطني، وضرورة مراجعته ليصبح أساس الاستثمار الوطني والأجنبي.

وذكر عبد الوهاب رزيق أنّ صندوق النقد الدولي وبسبب العائق المصرفي، أشار في تقرير له إلى أنّ الجزائر تعاني من مشاكل نوعية بشأن المؤسسات المالية، ويتعلق الأمر خصوصا بقدرة جلب والحفاظ على تدفقات الإستثمار. كما أورد الخبير المالي عبد الرحمان مبتول، أنّ الشراكة مع بنوك أجنبية هامة "ستساعد بشكل كبير في تسوية مشكل البنوك الجزائرية"، مضيفا أنّه حتى وإن كانت السوق الجزائرية صعبة الاقتحام بالنسبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها تبقى من الأسواق "الواعدة".

ومن بين أسباب ضعف أداء الجهاز البنكي الجزائري<sup>1</sup>:

أ- نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين فيما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر.

ب- رداءة نظام المعلوماتية البنكية و بطء أنظمة المدفوعات.

ج- طول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها.

د- ضعف مستوى الاستعدادية والجاهزية للإستثمار لدى البنوك الجزائرية وهذا راجع لمفهومها الخاطئ الراسخ لدى القائمين على البنك، وإنحصار نظرهم إلى البنك على أنه مؤسسة فقط وليس سوق.

ومن جانبه، سجل الخبير أرسلان شياوي أنّ أكبر مشكل يطرح بالنسبة للمستثمرين الأجانب في الجزائر، هو ضمان تحويل رأس المال والمداخيل بعد الإستثمار، ما يستدعي إنشاء صناديق إستثمار تتمثل مهمتها الأساسية في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في بلد ما.

<sup>1</sup> - ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 151.

وتسعى الجزائر إلى تجاوز العقبات المتصلة بمناخ الأعمال والإستثمار بعد الإنتقادات التي وجهت لها من قبل البنك العالمي في تقريره الأخير الخاص بمناخ الأعمال، لذا طلبت وزارة المالية دعماً تقنياً ومصاحبة من قبل فرع البنك العالمي لتحديد كافة المشاكل التي يعاني منها السوق الجزائرية، وحصر كافة المصاعب التي تواجهها في مجال جلب الإستثمارات، وتريد الدوائر الرسمية الجزائرية من خلال هذه الخطوة وضع آليات مرنة على المحك، تكفل تجاوز العقبات البيروقراطية وإعطاء دفعة حقيقية لمؤسساتها ونسيجها الإقتصادي، عبر حل إشكالات تحويل الأموال والعقار وغيرها.

### المطلب الثالث: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عرفت الفترة الممتدة ما بين 2000-2014 عودة الإستقرار والأمن للجزائر بعد عشرية سوداء أدخلتها في أزمة إقتصادية وإجتماعية وسياسية وهذا ما كان السبب الرئيسي لضعف التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر إليها مطلع التسعينات رغم التحفيزات والإمتيازات المقدمة من الدولة، إلا أن المستثمر الأجنبي في مثل تلك الأوضاع لا يستطيع المخاطرة بأمواله. إضافة إلى البدء في تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي لسنة 2001 وإعتماد جملة من التحفيزات والمزايا للمستثمر الأجنبي بتعديل ومراجعة قانون الإستثمار لسنة 1993 المعدل والمتمم بأمر رقم 01-03 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، وكذا تحسن مؤشرات الإقتصاد الكلي وهو ما إنعكس إيجاباً على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

الفصل الثالث:دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي البطالة في الجزائر خلال الفترة  
(2014-2000)

أولا : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2014-2000  
جدول رقم(07): يبين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة  
2014-2000

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التدفقات الواردة	280.1	1107.9	1065	633.7	881.9	1081.1	1795.4	1661.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
التدفقات الواردة	2593.6	2746.4	2264	2571	1 499.0	1691.0	1755.8*	23627.7

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، إحصائيات ، 2015/04/20.

Agence Nationale de developpement de l investissement (ANDI). [www.andi.dz / mesures/ mesures.htm](http://www.andi.dz / mesures/ mesures.htm).

فقد شهدت الفترة ما بين (2006-2000) تجاوز الإستثمار الأجنبي المباشر عتبة المليار دولار، فسنة 2001 سنة صدور قانون تطوير الإستثمار سجلت قيمة 1107.9 مليون دولار وهي قفزة نوعية مقارنة بسنة 2000 التي سجلت 280.1 مليون دولار، فيما إنخفضت قيمة التدفقات الواردة في السنوات 2002، 2003 و2004 مقارنة بسنة 2001 مسجلة 1065، 881.9، 633.7 مليون دولار على التوالي وهذا دليل على القفزة النوعية المسجلة للتدفقات ما بين الفترة 2000-2001 لم تكن نتيجة لقانون تحسين مناخ الإستثمار.

وفي سنة 2007 شهدت التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر إنخفاضا طفيفا حيث سجلت هذه السنة قيمة 1661.8 مليون دولار مقارنة بسنة 2006 المسجلة لـ 1795.4 مليون دولار، وهذا راجع لارتباط الإقتصاد الجزائري بالأسعار العالمية للبتروول، وسرعان ما استعادت التدفقات نسق التزايد حيث سجلت سنتي 2008، 2009 تدفقات تقدر بـ 2593.6 و 2746.4 مليون

\* قيمة تقديرية متوقعة صادرة من الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2014 .

الفصل الثالث:دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي البطالة في الجزائر خلال الفترة  
(2014-2000)

دولار على التوالي. إلا أن الإستثمار الأجنبي المباشر انخفض مرة أخرى الى 2571 مليون دولار في سنة 2010 ليبلغ 2264 مليون دولار ثم إنخفاض إلى 2571 مليون دولار في سنة 2011 وعاود الارتفاع في سنوات 2012،2013،2014، حيث بلغ 1499، 8،1691، 1755 مليون دولار على التوالي. وبصفة عامة يمكن القول أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر شهدت إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2000-2014.

**ثانيا: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات الإقتصادية**

لا يزال الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودا، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة، الخدمات، السياحة، الصناعة وغيرها.<sup>1</sup> ويوضح الجدول التالي توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات الإقتصادية في الفترة الممتدة 2003-2013:

**الجدول رقم(08): توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الإقتصادية**

**خلال الفترة 2002-2014**

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ /مليون دج	النسبة المئوية
الزراعة	9	%1.60	5495	%0.23
البناء	95	%16.84	59713	%2.54
الصناعة	324	%57.45	1 613 708	%68.55
الصحة	6	%1.06	13 573	%0.58
النقل	19	%3.37	12 405	%0.53
السياحة	10	%1.77	462 619	%19.65
الخدمات	100	%17.73	97 145	%4.13
الاتصالات	1	%0.18	89 441	%3.80
المجموع	564	%100	2 354 099	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، موقع سبق ذكره ، 2015/04/21

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>

<sup>1</sup> - بلال لوعيل: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2007، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،العدد الرابع ،ديسمبر 2008 ، ص138.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي البطالة في الجزائر خلال الفترة (2014-2000)

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة في توزيع الإستثمار الأجنبي المباشر بمبلغ يقدر بـ 708 1 613 مليون دج أي ما يعادل 324 مشروع ، ثم يأتي قطاع السياحة في المرتبة الثانية بمبلغ 462 619 مليون دج بما يعادل 10 مشاريع ،في حين عادت المرتبة الثالثة لقطاع الخدمات بمبلغ 145 97 مليون دج أي ما يعادل 100 مشروع ،في حين بقيت قطاعات أخرى ضعيفة لم تستقطب عددا كبيرا من المشاريع الإستثمارية وهي قطاع الاتصالات ،قطاع البناء ،قطاع الصحة ،قطاع النقل ،وقطاع الزراعة على التوالي.

**ثالثا: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة**

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، وقد يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل MNE خاصة في قطاع المحروقات.<sup>1</sup> والجدول التالي يوضح مصادر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002-2014:

**جدول رقم(09): يوضح مصادر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حسب الاقاليم**

**المستثمرة خلال الفترة الممتدة من 2002-2014:**

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ
أوروبا	316	839 295
من بينها الإتحاد الأوروبي	238	519 485
آسيا	53	115 219
أمريكا	10	63 171
الدول العربية	171	1 243 455
استراليا	1	2974
متعدد الجنسيات	13	89 985
المجموع	564	2 354 099

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، موقع سبق ذكره ، 2015/04/21

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>

<sup>1</sup>- نفس المرجع ، ص137.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي البطالة في الجزائر خلال الفترة  
(2014-2000)

تميز حجم تدفقات IDE الوارد إلى الجزائر بالإرتفاع المتزايد من سنة إلى أخرى، ويعود الفضل إلى ذلك للتسهيلات والحوافز والضمانات التي قدمتها القوانين المختلفة للمستثمرين، وكذلك تحسن مناخ الإستثمار بالإضافة إلى الإتفاقيات والمعاهدات، حيث احتلت الدول العربية المرتبة الأولى وذلك بمبلغ 455 243 مليون دج، في حين تحتل أوروبا المرتبة الثانية بمبلغ 295 839 مليون دج أي ما يعادل 316 مشروع، تليها آسيا في المرتبة الثالثة بمبلغ 219 115 مليون دج، وتأتي MNE في المرتبة الرابعة بمبلغ 985 89 مليون دج، وبعدها أمريكا بمبلغ 171 63 مليون دج، وتأتي في المرتبة الأخيرة استراليا بمشروع واحد.

## المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر

إن مواجهة أزمة البطالة تعتبر من بين أهم التحديات التي يجب رفعها في ظرف الراهن وفي المستقبل، هذه الظاهرة التي تمس عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه، فالبطالة في الجزائر تعد السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر وما ينجر عنها من آفات إجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمع. فقد أكدت دراسة مشتركة بين الديوان الوطني للإحصاء والبنك العالمي بأن مسألة الفقر في الجزائر ترتبط أولا بالقدرة على الحصول على منصب عمل قبل التركيز على تدهور القدرة الشرائية، خاصة وأن العاطل عن العمل في الجزائر لا يستفيد من أي تعويض أو حماية إجتماعية كما هو الشأن في بعض البلدان الأخرى.

### المطلب الأول: أسباب البطالة في الجزائر

إن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشاكل التي تهدد إستقرار وتماسك المجتمع العربي ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى مجتمع حتى إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى فهناك أسباب اقتصادية وأخرى إجتماعية وأخرى سياسية ولكن كلاً منها يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة، وفي ما يلي يتم ذكر بعض أسباب البطالة بإيجاز:

- 1- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الإستثمار بالتالي خلق الثروات وفرص العمل؛
- 2- إستناد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري؛
- 3- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم؛
- 4- التزايد السكاني: حيث أن إرتفاع عدد السكان دون القدرة على إستثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة؛
- 5- التزايد المستمر في استعمال الآلات وإرتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال؛

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي البطالة في الجزائر خلال الفترة (2014-2000)

- 6- الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة؛<sup>1</sup>
- 7- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق: هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي المدارس ومراكز ومراكز التكوين، المعاهد والجامعات دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة. مما يعني فقدان همزة وصل همزة وصل بين المؤسسات الإقتصادية والمؤسسات التعليمية في جل الدول النامية إن لم نقل كلها. وهكذا كلها. وهكذا إبتعدت عن عدم الملائمة، مما يحول دون توافق العرض مع الطلب، ويرجع ذلك إلى عدم إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق خاصة التخصصات النادرة؛<sup>2</sup>
- 8- البعد المكاني للسياسة السكانية: مما لا شك فيه أن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى استخدام الموارد البشرية، إذ أن التركيز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى إرتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة. ومما لا شك فيه أيضا أن هذا الخلل التوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات، بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

شهدت الفترة 2000-2014 إنخفاضا ملحوظا في معدلات البطالة بسبب حرص الدولة على توفير مناصب الشغل وبيين ذلك الجدول التالي:

<sup>1</sup> - غالم عبد الله، حمزة فيتوش: "عنوان المداخلة": إجراءات وتدبير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (-المساهمات وأوجه القصور)"، الملتقى الدولي حول:

إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

<sup>2</sup> - ناصر دادي عدون: مرجع سابق، ص 254.

<sup>3</sup> - حنان بقات: مرجع سابق، ص 73.



الجدول رقم (10): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النسبة	29.77	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة	12.3	13.8	11.8	10.2	10	10
السنة	2012	2013	2014			
النسبة	11	9.8	9.4			

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات، العمل والبطالة، زيارة الموقع 2015/04/23.

<http://www.ons.dz/Emploi-et-Chomge,957.html>

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، مناخ الإستثمار في الدول العربية ، الكويت ، مارس 2014، ص14.

حيث كانت 29.77% في سنة 2000 وإستمرت في الإنخفاض إلى أن إرتفعت في سنة 2007 وصلت إلى 13.8% ثم عاودت الإنخفاض حيث إستقرت في سنتي 2010 و2011 بنسبة 10% ثم عاودت الإرتفاع لتصل إلى 11% في سنة 2012 أما في سنتي 2013، 2014 فإنخفضت علي التوالي 9.8%، 9.4% .

وتجدر الإشارة إلى أن تراجع معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة يعود إلى عدة عوامل

من بينها:

- تحسن الوضعية الأمنية للجزائر. تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة وانطلاق عدة ورشات، والتي ترجمت بخلق العديد من مناصب العمل؛
- جاء في هذه المرحلة القانون رقم 04-90 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل بصفتها الهيئة العمومية التي

- تضمن تتصيب العمال وتشغيلهم. وقد تم تسجيل تطور ملحوظ في استحداث مناصب عمل لدى المتعاملين الإقتصاديين؛
- تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب، حيث عرفت هذه الفترة إستحداث عدد هام من مناصب العمل؛
  - نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب؛
  - الدور الكبير الذي لعبته كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و ANDI والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل.

### المطلب الثالث: ترتيبات مكافحة البطالة في الجزائر

بذلت وتبذل الدولة جهودا للحد من تفاقم مشكلة البطالة، فقد اتخذت العديد من الإجراءات والأجهزة للتخفيف من ضغوط سوق العمل، والتي تجسدت من خلال برامج مساعدة تشغيل الشباب، من أهمها:<sup>1</sup>

#### 1- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية:

منذ سنة 1990 تبنت الحكومة برنامجا خاصا للتخفيف من حدة البطالة يسمى الإدماج المهني بسنة 1990 والهدف منه هو توفير منصب مؤقت للشباب العاطل ، وذلك من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية ويهدف هذا البرنامج إلى إنشاء وظائف شغل مأجورة بمبادرة محلية لدى المؤسسات والإدارات المحلية ثم تتولى المجمعات المحلية توظيف هؤلاء الشباب على إن تتلقى المعونة المالية من الصندوق الخاص بالمساعدة على التشغيل لمدة تتراوح من 03 إلى 12 شهرا إلا أن الوظائف المنشأة مؤقتة وتتركز في مجملها في القطاع الخدمي.

#### 2- الصندوق الوطني للتأمين من البطالة:

يعمل هذا الجهاز على إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، وقد سمح بالإحتفاظ بـ 1837 منصب شغل، وفي سنة 2004 كرس هذا الجهاز إمكانية تمويل أنشطة العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم من 35 إلى 50 سنة الذي سمح بالمصادقة على 20642 ملف. وهدفه حماية العمال المسرحين

<sup>1</sup>- عاقل فصيحة: مداخلة بعنوان "البطالة، تعريفها وأسبابها، وآثارها الإقتصادية سياسة التشغيل في الجزائر"، الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 10-12.

لأسباب إقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها ثلاث سنوات، ناهيك على إعتقاد فكرة خلق المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي وضعت خصيصا لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات وكذا العمال الذين تعرضوا لتسريح لأسباب إقتصادية.

### 3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

أنشئت في 1996م بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 وتعمل على إعانة الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج، وتشكل المؤسسات المصغرة إحدى الآليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي خاصة بعد تراجع دور الدولة في ترقية مناصب الشغل. وفي إطار هذا البرنامج في سنة 2004 تم إنشاء 6677 مؤسسة مصغرة ومن خلالها تم توفير 18980 منصب شغل، إلا أنه نجد تباين بين عدد المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة وتلك التي تم تمويلها فعلا من البنوك، حيث نجد 6567 مشروع وافقت البنوك على تمويلها من بين 69437 مشروع التي صادقت عليه الوكالة، لذلك من الضروري أن تساهم البنوك مع جهاز دعم تشغيل الشباب لإنجاز جميع المشاريع المقبولة ضمن هذا الجهاز.

### 4- أشغال المنفعة العامة ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة:

يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة، وذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه، وقد بلغ عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها من خلال هذا الجهاز 175131 منصب.

### 5- عقود ما قبل التشغيل:

كما تبنت الجزائر برنامجا خاصا بالتشغيل سنة 1998 سمي بعقود ما قبل التشغيل والذي وجه لحاملي الشهادات الجامعية والتقنيين الساميين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، وكذا طالبي العمل بدون خبرة مهنية والذين يطلبون العمل لأول مرة، ويتلقى المستفيد من هذا البرنامج خلال فترة 12 شهرا مقابل من طرف الدولة قدر بداية بـ 6 آلاف دينار ثم عدل إلى 8 آلاف دينار ثم بـ 12 آلاف دينار وأخيرا بـ 15 آلاف فيما بعد بالنسبة لخريجي الجامعات أما التقنيين الساميين

فبتقاضوا مبلغ قدر بـ 4500 دينار ويستفيدون من التغطية الإجتماعية. ورغم أهميته إلا أن الشباب يعرف صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود وإن حصل على هذا العقد فإن هناك صعوبات في توظيفه بعد انتهاء العقد بصفة دائمة.

#### 6- الوكالة الوطنية لتسيير الشغل:

أنشأ هذا الجهاز سنة 2004 ويعمل على مراقبة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها ويخص هذا الجهاز الشباب العاطل عن العمل والحرفيين والنساء بالمنزل وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 و40000 دج.

#### 7- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:

تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الإستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتقريراً لمزايا الضريبة المرتبطة بالإستثمار والذي ينعكس إيجاباً في إحداث مناصب العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة. منذ إنشاء الوكالة سنة 2001 بلغ عدد المشاريع المنجزة في النشاط الإنتاجي 6616 مشروع بمبلغ 74397 مليار دج مما سمح بتوفير 178166 منصب شغل وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للإستثمار. وقد اتسمت السياسة الاجتماعية المعتمدة خلال التسعينات بانخفاض النفقات العمومية وانجاز أجهزة مؤقتة وعدم مرافقتها بنمو إقتصادي، مما أدى إلى عجز هذه السياسة مالياً نظراً لإرتفاع عدد المحتجين في هذا الظرف ظهرت تحديات جديدة تتعلق بانتشار الفقر وإتساع الفوارق الإجتماعية وتدهور مستوى المعيشة لفئات واسعة من الأفراد في هذا السياق تدعمت الأجهزة السابقة ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي إنطلق سنة 2001 وامتد إلى غاية 2004 وخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج قصد إنعاش الإقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل وتهيئة البنية التحتية للإقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، وبالتالي الربط بين الجانب الإقتصادي والجانب الإجتماعي بحيث يركز برنامج الإنعاش على المحاور التالية: مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، التوازن الجهوي. إن الإجراءات المتخذة لتخفيف ضغوط سوق العمل في الجزائر تدخل في إطار إجتماعي تضامني من خلال منحة الشغل هذه والتي رغم أهميتها مقارنة بالظروف التي عرفتها الجزائر المتسمة بطابع غير متوازن من حيث غلق المؤسسات وتسريح العمال إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة وغير دائمة إضافة إلى أن الدولة أنفقت عليها مبالغ طائلة في الوقت الذي ما تزال فيه البطالة تشكل تحدي إجتماعي كبير للإقتصاد الجزائري.

## المبحث الثالث: قياس تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر علي البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم وفي مقدمتها الدول النامية وعلى رأسها الجزائر بمعدلات مختلفة ومتباينة، إذ يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة، خاصة مع الإصلاحات الإقتصادية الوطنية التي أجرتها الجزائر بهدف خلق فرص العمل في مختلف القطاعات الإقتصادية وذلك بالتأكد من فرضيات الدراسة من خلال تحليل البيانات الإحصائية الضرورية للدراسة وسيتم تناول هذه الدراسة من خلال التحليل وفق برنامج إحصائي يدرس العلاقة الإحصائية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر.

### المطلب الأول: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تقليل معدلات البطالة في الجزائر

#### أولا : حجم العمالة التي وفرها الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002-2014

يوضح الجدول الموالي عدد مناصب الشغل التي وفرها الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة 2002-2014.

#### الجدول رقم(11): حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة

2014-2002

2 354 099 م . دج	الاستثمار الأجنبي المباشر
113 879	مناصب الشغل

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، موقع سبق ذكره، 2015/04/23.

Agence Nationale de developpement de l investissement (ANDI). [www.andi.dz / mesures/mesures.htm](http://www.andi.dz/mesures/mesures.htm).

إن ما تم استقطابه من تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال الفترة كان له إنعكاسا إيجابيا متزايدا على مستوى العمالة حيث قدرت مناصب الشغل التي وفرها بـ 113879 منصب عمل.

ثانيا: توزيع العمالة الناتجة عن الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الإقتصادية

2014-2002

الجدول الموالي يبين نصيب كل قطاع من القطاعات الإقتصادية من حجم العمالة التي وفرها الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2002-2014:

الجدول رقم (12): توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الإستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال

الفترة 2014-2002

النسبة %	عدد مناصب العمل	القطاع الإقتصادي
0.54	619	الزراعة
16.40	18 675	بناء
56.14	63 928	الصناعة
1.93	2196	الصحة
1.44	1639	النقل
12.36	14080	السياحة
9.87	11 242	الخدمات
1.32	1500	الإتصالات
100	113 879	المجموع

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، موقع سبق ذكره، 2015/04/23.

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>

من خلال الجدول نلاحظ إن قطاع الصناعة هو الذي وفر أكبر قدر من مناصب الشغل بنسبة 56.14%، يأتي بعده قطاع البناء وقطاع السياحة ب 16.40%، 12.36% على الترتيب، ثم قطاع الخدمات بنسبة 9.87 %، ويليهما قطاع الصحة بنسبة 1.93 % وقطاع النقل، الإتصالات، الزراعة بنسبة 1.44%، 1.32%، 0.54% على التوالي.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي البطالة في الجزائر خلال الفترة  
(2014-2000)

ثالثا: توزيع العمالة الناتجة عن الإستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم  
المستثمرة  
2014-2002

الجدول الموالي يبين نصيب كل من الأقاليم المستثمرة في توفير مناصب الشغل التي وفرها  
الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002 - 2014.

الجدول رقم (13): توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم  
المستثمرة خلال الفترة 2002-2014.

المنطقة	مناصب الشغل	النسبة
أوروبا	66306	58.22
من بينها الإتحاد الأوروبي	33175	29.13
آسيا	7230	6.34
أمريكا	2933	2.57
الدول العربية	35060	30.78
استراليا	264	0.23
متعدد الجنسيات	2086	1.83
المجموع	113 879	100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، موقع سبق ذكره، 2015/04/23.

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>

من خلال الجدول يتضح أن المشاريع الأوربية هي التي وفرت أكبر قدر من مناصب الشغل  
حيث قدرت بـ 66306 منصب عمل تليها المشاريع المستثمرة من الدول العربية و قدرت بـ 35060  
منصب عمل، تأتي بعدها المشاريع المستثمرة من آسيا بـ 7230 منصب عمل، وأمريكا بـ 2933  
منصب عمل، أما المشاريع من مختلف الجنسيات وإستراليا وفرت مناصب شغل ضئيلة قدرت  
بـ 2086، 264، منصب عمل على التوالي.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي البطالة في الجزائر خلال الفترة  
(2014-2000)

المطلب الثاني: قياس تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر علي البطالة  
تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم وفي مقدمتها الدول النامية وعلى رأسها الجزائر وذلك  
بمعدلات مختلفة ومتزايدة، إذ يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة خاصة مع  
الإصلاحات الإقتصادية الوطنية التي يأمل منها الكثير كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم: (14) الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر

السنوات	X الإستثمار الأجنبي المباشر	Y معدلات البطالة
2000	280.1	29.77
2001	1107.9	27.3
2002	1065	25.9
2003	633.7	23.7
2004	881.9	17.7
2005	1081.1	15.3
2006	1795.4	12.3
2007	1661.8	13.8
2008	2593.6	11.8
2009	2746.4	10.2
2010	2264	10
2011	2571	10
2012	1499	11
2013	1691	9.8
2014	1755.8	9.4



الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي البطالة في الجزائر خلال الفترة  
(2014-2000)

المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على المراجع التالية:

- إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار 2014
- الديوان الوطني للإحصاءات، العمل والبطالة

<http://www.ons.dz/Emploi-et-Chomge,957.html>

بالإعتقاد على بيانات الجدول رقم (14) والذي يجمع بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر وباستعانة ببرنامج 16 SPSS.V في تحليل البيانات، تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم(15): يبين نتائج تحليل البيانات

معامل الارتباط	معامل التحديد	مستوى الدلالة
- 0.79	0.639	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتقاد على مخرجات spss

تبين النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن هناك إرتباط عكسي قوي بين الإستثمار الأجنبي المباشر والبطالة والذي يقدر بـ 0.79 - ومعامل التحديد يقدر بـ 0.639 أي أن التغير في الإستثمار الأجنبي المباشر يفسر التغير في البطالة بنسبة 63,9 % بقيمة إحصائية 0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نموذج مقبول إحصائي  
من خلال هذه النتائج تتحقق فرضية الدراسة والتي مفادها أن الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على البطالة.

## خلاصة الفصل:

إن الإهتمام بالإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الإستثماري الملائم، والتي تهدف إلى ترقية وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، التي تعتبر مجالا خصبا لجذب الإستثمارات الأجنبية، خاصة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا في قطاع الخدمات، والتي بدورها توفر مناصب عمل جد معتبرة .

لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كإستراتيجية للقضاء على البطالة في إطار إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات والقدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين، مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة نسبيا، بالرغم من قوة العلاقة الإرتباطية بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة.

خاتمة عامة

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر ، ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم ، والتي تهدف إلى ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ، التي تعتبر مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الأجنبية كما سعت الجزائر ككل الدول الأخرى للحد أو التقليل من الظاهرة البطالة بمحاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل والراغبة فيه، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار بتقديم جملة من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء، قصد تشجيع وتطوير الاستثمارات وبالتالي خلق مناصب الشغل، لكن رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستيعاب العدد الفائض من اليد العاملة النشيطة تبقى مع ذلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة.

من هذا المنطلق تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كحل أساسي لإعطاء نوع من القوة للمؤسسات الوطنية في إطار الشراكة، وتنوع القطاعات الاقتصادية، فالجزائر تمتلك مؤهلات وعناصر تنافسية جاذبة للاستثمار الأجنبي هذا ما يتفق عليه جميع الاقتصاديين المحليين ورغم أن هذا الاستثمار ما يزال يهتم بالقطاع النفطي، وله مساهمة محدودة في خلق فرص العمالة إلا أن هناك آفاق واسعة أمامه في جميع القطاعات.

### النتائج :

ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

- ✓ تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي غيرت موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تسعى حاليا إلى إيجاد السبل الكفيلة باجتنابه و تشجيعه.
- ✓ إهتمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بقطاع المحروقات تجاهلها للقطاعات الأخرى.
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل في زيادة رصيد الدولة المضيفة من النقد الأجنبي.

✓ إن عجز القطاع العام وظهور بعض الأزمات الإقتصادية أرغم الجزائر على تتبنى الاستثمار الأجنبي المباشر ضمان النمو الدائم .

✓ رغم الأولوية التي أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن مساهمته في خلق فرص العمل جد ضئيلة

### نتائج إختبار الفرضيات :

إنطلاقا من الفرضيات يمكننا حصر نتائج إختبارها في العناصر التالية :

✓ الفرضية الأولى : وهي مؤكدة ، فالإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية ، وله مكانة خاصة لتطوير إقتصاديات الدول المتقدمة و النامية ، وذلك عن طريق رفع الإنتاجية و تشغيل الأيدي العاملة .

✓ الفرضية الثانية : وهي مؤكدة، يعتبر المناخ الإستثماري في الجزائر محفز لإسقاط الإستثمار خاصة بعد إصدار قوانين الإستثمار المختلفة التي تحفز الإستثمار .

✓ الفرضية الثالثة : وهي مؤكدة، تمتلك الجزائر مؤهلات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هذا الاستثمار لا يزال يهتم بالقطاع النفطي وله مساهمة محدودة في خلق فرص العمالة.

### ✓ التوصيات :

على ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات التالية:

✓ تحديد أشكال دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مشروعات جديدة أو مشروعات قائمة، كما لا بد على الجزائر أن تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يلاءم بيئتها الاستثمارية.

✓ يجب على الحكومة الجزائرية أن تغير التوازن للتوجه الحيادي للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات وعلى أن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الفلاحة والسياحة.

✓ وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار والطرق المتبعة في قبول أو رفض المشاريع.

✓ ضرورة تطوير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باعتبارها مؤسسة ترويجية للاستثمار.

✓ ضرورة استقطاب المشاريع الأجنبية كثيفة العمالة، لخلق المزيد من فرص العمل.

### آفاق الدراسة :

ولا يتوقف الموضوع عند هذا الحد ، بإعتبار أن هناك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة، و يمكن أن تشكل مواضيع لاحقة لأبحاث لاحقة؛ ولهذا نقترح على الباحثين الراغبين في معالجة نفس الموضوع التطرق الى الجوانب التالية:

✓ العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية في ظل إنفتاح الإقتصاد العالمي .

✓ دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز العلاقات بين البلدان العربية واقع وآفاق.

# قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

I. الكتب باللغة العربية:

1. أحمد الأشقر: الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007
2. أحمد الأشقر: الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن، 2002
3. أحمد السعودي، أحمد طاهر: البطالة المشكّلة والحل، مركز المحروسة، القاهرة، 2008
4. أحمد حويتي، عبد المنعم بدر: البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1997
5. أحمد رمضان نعمت الله، وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2004.
6. أحمد سيد مصطفى: تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي، ط2، القاهرة ، 1999.
7. أميرة حسب الله محمد: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية، دراسة مقارنة "تركيا، كوريا الجنوبية، مصر"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
8. أميرة حسب الله محمد: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
9. بكري كامل: مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1987.
10. جيل برتان: (ترجمة مقلد علي)، الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
11. خالد واصف الوزني: أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، 1999.
12. درة زينب حسن عوض الله: "الإقتصاد الدولي العلاقات الإقتصادية النقدية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.
13. راغب الخطيب خالد: التدقيق على الإستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البادية، الأردن، 2009.
14. زاهد محمد ديري: إدارة الأعمال الدولية، دار الثقافة، الأردن، 2011.
15. السيد محمد السيرتي: علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.



16. شعيب بونوة وزهرة بن يخلف: مدخل الي التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
17. شوقي ناجي جواد: إدارة الأعمال الدولية، دار الأهلية، الأردن، 2002.
18. ضياء مجيد الموسوي: اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1992.
19. طاهر مرسي عطية: إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة، 2001.
20. عبد الرحمان يسرى: النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
21. عبد الرحمن الهيني نوزاد: منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، الأردن، 2007.
22. عبد الرزاق حسين الجبوري: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
23. عبد السلام أبو قحف: ادارة الاعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
24. عبد السلام أبو قحف: إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
25. عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات والإستثمار الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
26. عبد السلام ابو قحف: نظريات التدويل وجدوي الإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001.
27. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد: النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية، 2005.
28. عبد الكريم كاكي: الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.
29. عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييميه-، ديوان الدبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
30. علي عباس: إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، الأردن، 2007.

31. علي عبد الوهاب نجا: مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.
32. عليوش قريوع كمال: قانون الاستثمارات في الجزائر، (ديوان المطبوعات الجامعية، 1999).
33. عمر صقر: العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، جامعة حلوان، 2003.
34. عمر صقر: العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2001.
35. عمر هاشم محمد صدقة: ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
36. فريد أحمد قبلان: الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، مصر، 2008.
37. قاسم نايف علوان: ادارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.
38. قدي عبد المجيد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
39. محمد شريف المان: محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي، (منشورات برتي، الجزائر).
40. مدني بن شمرة: الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (تجربة الجزائر)، دار حامد للنشر والتوزيع، 2009.
41. مصطفى سلمان، وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2000.
42. منصور الزين: تشجيع الإستثمار وأثره علي التنمية الإقتصادية، دار الرياءة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.
43. ناصر دادي عدون: عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للإقتصاد (حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
44. النجار فريد: الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
45. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف: الإقتصاد الكلي ومبادئ وتطبيقات، دار حامد ، الأردن، 2006.
46. نزيه عبد المقصود مبروك: الاثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

47. هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت: أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة، الأردن، 2000.
48. هيكل عبد العزيز فهمي: موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
49. وديع طوروس: الإقتصاد الكلي، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2010.

## II. الرسائل والأطروحات:

1. بلعربي عبد القادر: الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2009
2. بن عاشور ليلي: محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين علي البطالة، دراسة ميدانية علي مستوي الجزائر العاصمة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008
3. حمزة بن حافظ: دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل دولي والهيئات المالية النقدية الدولية، غير منشورة، مدرسة دكتوراه تسيير ومانجمنت، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2011
4. دبيش أحمد: إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2009-2010
5. رفيق نزاري: الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، (غير منشورة)، 2008
6. ساعد بوراوي: الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي دراسة مقارنة (الجزائر - تونس - المغرب)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008.
7. سعاد سالكي: دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، (غير منشورة)

8. سلمان حسين: الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
9. شعور حبيبة: الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، (غير منشورة)، 2008/2007.
10. شلالي فارس: دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
11. طابوش مولود: أثر الشركات المتعددة الجنسيات علي التشغيل في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل إقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
12. العايب عبد الرحمن: البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي -الجزائر- رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2004/2003.
13. عبد الباسط بوزيان: دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، (غير منشورة)، 2007.
14. عبد الكريم بعداش: الإستثمار الأجنبي وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، (غير منشورة)، 2008.
15. عمار زودة: محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.
16. فارس فضيل: أهمية الإستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
17. فيصل حبيب حافظ: دور الإستثمار المباشر في تنمية إقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2005.

18. كريمة فريجي: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2002
19. كريمة قويدري: الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (غير منشورة)، 2011
20. لعيش ليلي: ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000
21. محمد مطرود السميزان: قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، (غير منشورة)، 2008
22. مهدي كلو: الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة دراسة حالة عينة من جملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادات جامعية دفعات 1990-1993، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002
23. يحيى سعدي: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، (غير منشورة)، 2007.

### III.المجلات والملتقيات:

1. عبد القادر بودي وآخرون: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى بعض الدول، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الإستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، 28-29 جانفي 2008
2. مفتاح صالح وسمينة دلال: واقع وتحديات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر-، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44 صيف- خريف 2008
3. موفق أحمد وحلا سامي خضير: الإستثمار الأجنبي واثره في البيئة الإقتصادية، نظرة تقويمية لقانون الإستثمار العراقي"، مجلة الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العدد الثمانون، جانفي 2010
4. عبد المجيد أونيس: الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -واقع وآفاق -، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر، يومي 17-18 افريل 2006

5. عبد الله خبابة: مدى فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، المركز الجامعي بشار
6. عبد العزيز عبدوس: دحماني ادريوش، الإستثمار الأجنبي المباشر كأداة لزيادة التنافسية للدول (تجربة الجزائر)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الإستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، 4-5 جانفي 2008
7. يوسف مسعداوي: تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع اشارة لحالات بعض الدول العربية، أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد الثالث، جوان 2008
8. عبد الرحمن صبري: الإتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الإستثمار، ورقة عمل مقدمة في ندوة، تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي الأردن، 1997
9. تشام فاروق ، الاستثمارات الاجنبية في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية ،(مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 22/21 ماي 2002)
10. غالم عبد الله، حمزة فيتوش، "عنوان المداخلة: إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (- المساهمات وأوجه القصور)"، الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
11. عاqli فضيلة، مداخلة بعنوان "البطالة، تعريفها وأسبابها، وآثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)"، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 2011.
12. غريب بولرباح:، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012.
13. كمال شري: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة (2005-2010)، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحيى فارس، العدد 06، مارس 2012.
14. محمد زيدان: الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، جامعة حسيبة بن بوعلوي، الشلف.

15. البشير عبد الكريم: تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، الجزائر، 2004.
16. رمزي زكي: "الاقتصاد السياسي للبطالة"، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1997.
17. عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، (مجلة دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية -الجزائر، العدد الثامن، جويلية 2006).
18. بلال لوعيل: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2007، (مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008).
19. مجلة شراكة Partenaires رقم 10 الصادرة في جويلية 2002 عن الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعية في الجزائر.
20. مجلة شراكة Partenaires رقم 10 الصادرة في جويلية 2002 عن الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعية في الجزائر.
21. منشورات الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار ANDI. أوت 2002.

#### IV.التقارير:

- البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، 2000/1999.

#### V.القوانين والمراسيم:

- قانون 63-277 الصادر في 1963/07/26، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر في 02 أوت 1963.
- الأمر رقم 66-184، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادر بتاريخ 1966/09/17.
- المرسوم التشريعي 93-12 الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية، العدد 64، 5 أكتوبر 1993.
- المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في أبريل 1993 يعدل ويتم الأمر رقم 75-50 المؤرخ في 26-9-1975 والمتضمن القانون التجاري(الجريدة الرسمية رقم 27. 1993).
- المرسوم التشريعي رقم 93-09 المؤرخ في 25 أبريل 1993 يعدل ويتم الأمر رقم 66-154 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات المدنية (الجريدة الرسمية رقم 27. 1993).

- علي ساحل ديبون، النظام الجديد لترقية الاستثمارات، (ندوة حول الإستثمار في الجزائر- البحرين- ماي 1997).
- المادة (1) من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر في 22 أوت 2001

VI. الأنترنيت:

1. WWW. La documentation française économie. com. Fr.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Bernard BONIN : Le monde de multinational. Les editions d organisation, paris 1987.
2. Bureau international du travail, la normalisation international du travail, (nouvelle série 53, GENEVE, 1953
3. Denis Tersen et Jean Luc Bricaut. L.investissement international.) Edition Armand colin .paris.1996
4. Escwa(The role of Foreign Direct Investment In Economic Development In EscwaNember Countries) U,N,NewYORK,2000
5. J.Gautie ,Les Politiques D'emploi Librairie Vuibert,Paris , 1993
6. Report &Perodicals.
7. Zaki LAIBI : Malaise dans la mondialisation,entrtien avec philippe petit, paris, les editions Textuel, 2001



الملاحق

**Corrélations**

		X	Y
X	Corrélacion de Pearson	1	-.799**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N	15	15
Y	Corrélacion de Pearson	-.799**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N	15	15

\*\* . La corrélacion est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

**Variables introduites/supprimées<sup>b</sup>**

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	X <sup>a</sup>	.	Entrée

a. Toutes variables requises saisies.

b. Variable dépendante : Y

**Récapitulatif des modèles**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.799 <sup>a</sup>	.639	.611	4.4946629

a. Valeurs prédites : (constantes), X

**ANOVA<sup>b</sup>**

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	463.892	1	463.892	22.963	.000 <sup>a</sup>
	Résidu	262.626	13	20.202		
	Total	726.518	14			

a. Valeurs prédites : (constantes), X

b. Variable dépendante : Y

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	28.051	2.795		10.035	.000
X	-.008-	.002	-.799-	-4.792-	.000

a. Variable dépendante : Y

اندفعت الجزائر نتيجة لعوامل أساسية داخلية منها وخارجية، إلى تجسيد الإصلاحات الاقتصادية ومحاولة تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية، ومن ثم الانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عملت على بذل كل الجهود لتحسين مناخها الاستثماري، وذلك لجذب أكبر قدر ممكن من هذا النوع من الاستثمار، كونها أضحت تدرك بأنه الأفضل من بين الأشكال الأخرى لتدفقات رأس المال الأجنبي، وذلك لما له من دور هام في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها، أهمها مشكلة البطالة والمساهمة في تنمية القطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة والسياحة، وقطاعات أخرى تعتمد في نجاحها على نجاح المشاريع الاستثمارية.

ومن خلال الدراسة اتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم بطريقة مباشرة و إيجابية في تخفيض معدلات البطالة خلال الفترة محل الدراسة، إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المرغوب فيه لذلك لا بد على الجزائر بذل المزيد من الجهود لتحسين مناخها الاستثماري، وذلك قصد جلب أكبر عدد ممكن من مشروعات هذا النوع من الاستثمار، لأن هذا من شأنه أن يخلق فرص شغل جديدة وكثيرة، ومن ثم المساهمة في كبح جماح مشكلة البطالة في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة.

## **Resumé**

L'Algérie se dirige vers l'incarnation des réformes économiques à cause des facteurs internes et externes, et tenter d'adapter son économie aux transformations mondiales, puis en ouvrant davantage aux investissements étrangers directs, où elle a travaillé à faire tous les efforts pour améliorer son climat d'investissement, afin d'attirer autant que possible de ce type d'investissement, ils prennent conscience qu'il est le meilleur parmi les autres formes de flux de capitaux étrangers, et qu'en raison de son rôle important dans la résolution des nombreux problèmes économiques, et le problème le plus important c'est le chômage et la contribution au développement de secteurs vitaux tels que l'industrie, l'agriculture, le tourisme et d'autres secteurs dépendent pour leur succès sur la réussite des projets investissement.

à partir de cette étude, il est devenu clair que l'investissement direct étranger a contribué d'une façon directe à la réduction du taux de chômage au cours de la période d'étude, mais il n'a pas à la hauteur du niveau désiré, donc l'Algérie doit faire des efforts supplémentaires pour améliorer son climat d'investissement, afin d'attirer le plus grand nombre possible de projets de ce type d'investissement, parce que cela créerait des nouvelles opportunités de l'emploi, contribuant ainsi à contenir le problème du chômage en Algérie.

## **Les mots clés:**

Investissement étrangères directe, chômage